جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم اللغة العربية وآدابها

الحذف في بنية الكلمة العربية

(بين النظر الصرفي القديم والدرس اللساني المعاصر)

Deletion in the structure of the Arabic world Between the ancient morphological point of riew and contemporary linguistic studies.

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في جامعة اليرموك

إعداد الطالب

راضي بن ناصر بن ظاهر الرويلي

(٢٠٠٥١٠١٠٦٥)

بإشراف الدكتور

عبدالحميد محمد الأقطش

حقل التخصص: اللغة والنحو

الفصل الصيفي: ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٨م

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الحذف في بنية الكلمة العربية

(بين النظر الصرفي القديم والدرس اللساني المعاصر)

Deletion in the structure of the Arabic world Between the ancient morphological point of riew and contemporary linguistic studies.

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في جامعة اليرموك

تخصص : لغة ونحو، صيف عام ٢٠٠٨م.

إعداد الطالب: راضي بن ناصر بن ظاهر الرويلي

أعضاء لجنة المناقشة :

الدكتور: عبدالحميد محمد الأقطش - التخصص: اللغة والنحو .....مشرفاً ورئيساً

الأستاذ الدكتور: حنا جميل حداد - التخصص: اللغة والنحو .....عضواً

الدكتور: محمد أمين الروابدة - التخصص: نحو وصرف .....عضواً

الدكتور: أمجد عيسى طلافحة - التخصص: اللغة والنحو .....عضوا

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الرموز الصوتية المستخدمة في هذا البحث

❖ أولاً الصوامت:

أ	ʾ	ض	ḍ
ب	b	ط	ṭ
ت	t	ظ	ẓ
ث	t̲	ع	ʿ
ج	ǧ	غ	ġ
ح	ḥ	ف	f
خ	h̲	ق	q̣
د	d	ك	k
ذ	d̲	ل	l
ر	r	م	m
ز	z	ن	n
س	s	هـ	h
ش	š	و	w
ص	ṣ	ي	y

❖ ثانياً: الحركات

الفتحة (a)، الكسرة (i)، الضمة (u)

الحركات الطويلة:

يرمز إليها بخط (-) فوق رمز الحركة القصيرة.

والصامت المشدد يرمز إليه بتكرير رمز الصامت.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فهرس المحتويات

المقدمـــــة ٢

التمهيـــد ٦

المبحث الأول: دلالة الحذف في اللغة والاصطلاح ٧

المبحث الثاني: المصطلحات المرادفة لمصطلح الحذف ١١

المبحث الثالث: بنية الكلمة ١٣

الفصل الأول: الحذف في البنية الفعلية ١٧

الحذف في (قال) و (باع) ١٨

الحذف في (استحيا) ٢٣

الحذف في (استطاع) ٢٤

الحذف في الفعل الماضي الأجوف المسند إلى ضمائر الرفع المتحركة ٢٥

الحذف عند إسناد الفعل الماضي والمضارع الناقصين إلى الضمائر ٢٦

حذف فاء المضارع المثال ٢٩

حذف إحدى التاءين في أول الفعل المضارع ٣٥

الحذف في الفعل المضارع الواوي واليائي المجزومين ٣٨

الحذف في مضارع (أكرم) وأمثالها ٣٩

حذف نون المضارع من (كان) ٤٠

الحذف في المضارع الأجوف ٤١

الحذف في (يسر، نبغ، يمح، ندع، يأت) ٤٤

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الحذف في (يرى) ٤٦
الحذف في (لم أبل) و (لا أدر) ٤٧
الحذف في (أتحاجوني) ٥٠
حذف فاء أمر المثال ٥١
الحذف في (خذ وكل ومر) ٥١
حذف عين فعل الأمر الأجوف ٥٤
الحذف في الفعل المضعف ٥٥
الحذف في الأفعال المؤكدة بنون التوكيد ٥٧
الفصل الثاني: الحذف في البنية الاسمية ٥٩
الحذف في الاسم المقصور ٦٠
الحذف في المقصور عند علماء اللسانيات الحديثة ٦٣
الحذف في الاسم المنقوص ٦٥
جمع المقصور والمنقوص جمع مذكر سالماً ٧٣
الحذف في (سيّد وميّت) ٧٥
الحذف في (جوارٍ وغواشٍ) (جمع المنقوص على صيغة منتهى الجموع) ٧٨
الحذف في (الرحمن، الحارث، صالح) ٧٩
الحذف في (بني العنبر) و (بني الحارث) ٨١
الحذف في (فم، شاة، عضة، سنة) ٨٤
الحذف في جمع التكسير ٨٦
الحذف في صيغة (فعائل) ٩٠

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الحذف في (مسلمو القوم- مسلمي القوم).....٩١
الحذف في اسم الفاعل من الفعل الأجوف.....٩٢
الحذف في اسم المفعول من الفعل الأجوف.....٩٦
الحذف في اسم المفعول من الفعل الناقص.....١٠٢
الحذف في المصادر (مصدر الفعل المثال الواوي).....١٠٤
الحذف في المصادر (مصدر الفعل الأجوف المزيد).....١٠٦
الحذف في المصادر (مصدر الفعل معتل اللام).....١٠٨
الحذف في التصغير.....١١٠
الحذف في النسب.....١١٢
الحذف من الاسم للترخيم.....١١٧
حذف الجزء الأخير من الكلمة (القطعة).....١٢١
الحذف للضرورة.....١٢١
حذف الهمزة.....١٢٥
الحذف في (عشرة) :.....١٣١
الفصل الثالث: الحذف في الأدوات.....١٣٥
الحذف في (إنني) وأخواتها.....١٣٦
الحذف في (أف) و (سوف).....١٣٦
الحذف في (لعل).....١٣٨
الحذف في (حاشا).....١٣٩
الحذف في الاسم الموصول.....١٣٩

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الحذف في (قط) ١٤٠
الحذف في (ما) الاستفهامية ١٤١
الحذف في (بخ) ١٤٣
الحذف في (ربّ) ١٤٤
الفصل الرابع: تحليل وتقويم ١٤٥
أبواب الحذف الصرفي ١٤٦
أنماط الحذف الصرفي ١٤٨
الاختـــلاس ١٦٨
المختصرات الكتابية ١٧٤
قضايا الحذف الصرفي واللغويات التاريخية ١٨٠
قضايا الحذف الصرفي والمنهج الوصفي ١٨٥
قواعد تعليل الحذف وإجراءاته بين القدماء والمحدثين ١٩٦
الخاتمـــة ٢١٨
فهرس المصادر والمراجع ٢٢٠

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المقدمـــــة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الحذف في بنية الكلمة العربية
(بين التراث الصرفي والدرس اللساني المعاصر)

۞ المقدمـــــــــة

الحمد لله على آلائه، والصلاة والسلام على أفضل أنبيائه سيدنا محمد، وعلى صحبه وآله،أما بعد:

فيعد الحذف ظاهرة لسانية عامة تشترك فيها اللغات الإنسانية جميعها، إذ يميل الناطقون بها إلى حذف بعض العناصر من الكلام التي لا تؤدي إلى تغيير المعنى أو غموضه، وفي اللغة العربية نلحظ وجود هذه الظاهرة في أقدم النصوص الموثقة التي وصلت إلينا، وعلى رأسها القرآن الكريم، وقد شغلت هذه الظاهرة مساحة ليست بالقليلة في حقل الدراسات اللغوية، فقد أولاها المتقدمون اهتمامهم، وكثرت إشاراتهم إليها، وهو أمر يلاحظه كل مطالع لتراثهم خاصة ما أنتجه الحاذقون منهم كسيبويه والمبرد وابن جني وابن هشام، إلا أن المتتبع لهذه الجهود وهذا النتاج، يتبين له أن مع كثرة ما قدموا وجديته لم يفردوا لهذه الظاهرة باباً أو مبحثاً خاصاً يلملم شتاتها أو يجمع متفرقها، وإنما جاء حديثهم مفرقاً وموزعاً على الأبواب المختلفة، وأما في الدراسات الحديثة فقد شغلت فكر كثير من الباحثين المحدثين، ونالت قسطاً كبيراً من جهودهم، أشير إلى ما وقفت عليه منها:

١ - الحذف والتقدير في النحو العربي

وكانت هذه الدراسة موضوعاً للماجستير قدمها الدكتور علي أبو المكارم، وقد اهتمت هذه الدراسة بالظاهرة على مستوى التركيب اللغوي، والجملة العربية دون المستوى الصرفي أو البنيوي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٢- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي

وهو كتاب مطبوع للدكتور طاهر سليمان حمودة حاول فيه تقديم عرض للظاهرة يتسم بالشمول والتنظيم، فدرس الظاهرة على المستوى اللغوي عامة.

٣- ظاهرة التخفيف في الدراسات النحوية

وكانت هذه الدراسة موضوعاً للدكتوراه مقدمة من الدكتور أحمد عفيفي، ولم يتحدث فيه عن ظاهرة الحذف إلا بالقدر الذي احتاج إليه فيما يتصل ببحثه ودراسته لموضوع التخفيف.

٤- ظاهرة الحذف في الجملة العربية

وهي رسالة ماجستير مقدمة من الطالب أحمد فالح مطلق في جامعة اليرموك سعى الباحث في دراسته إلى الوقوف على بعض أسرار ظاهرة الحذف، ولتصنيف المحذوفات وفقاً لأشهر ما يجمعها من خصائص مشتركة غير ناحيتي الشكل والإعراب.

٥- الحذف الصرفي في اللغة العربية

وهي رسالة دكتوراه تقدم بها الدكتور محمد أمين الروابدة لنيل درجة الدكتوراه من الجامعة الأردنية وقد عالج فيها الحذف الصرفي، وقد أفدت منها.

وغيرها من الدراسات، ومع أهمية ما قدمته هذه الدراسات من نتائج فإن ظاهرة الحذف فيما أرى تعد من الظواهر الغنية التي كلما قلب فيها الباحث نظره وأعمل فيها فكره وجدها تفيض بالمزيد من المعلومات التي تحتاج إلى تجميع وتنظير خاصة فيما يتعلق بجانبها الصرفي الصوتي، وهذا من الواجبات الملقاة على عاتق الباحثين المحدثين، ينظرون ابتداء إلى ما قدمه علماؤنا الأوائل نظر فحص وتأمل ثم يستكملون ما فات ويلبسونه ما يلائم روح العصر، ويوافق مناهج البحث.

وقد اقتضت خطة البحث أن تشتمل الرسالة على مقدمة وتمهيد وأربعة فصول تقفوها خاتمة، وقد تحدثت في التمهيد عن دلالة الحذف في اللغة والاصطلاح مشيرا

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

إلى المصطلحات المرادفة لمصطلح الحذف ووضحت المراد بالبنية التي هي مدار الرسالة ومجالها.

أما الفصل الأول فعنونته بـ (الحذف في البنية الفعلية)، وتحدثت فيه عن الحذف الخاص بالأفعال مراعياً الترتيب داخل هذا الفصل مبتدئاً بالفعل الماضي ثم المضارع ثم الأمر ما أمكن ذلك.

وأما الفصل الثاني فكان عنوانه (الحذف في البنية الاسمية)، وتحدثت فيه عن الحذف الخاص بالأسماء مراعياً كذلك الترتيب داخل هذا الفصل كسابقه.

وأما الفصل الثالث فكان خاصاً بالحذف في الأدوات.

وجعلت الفصل الرابع للتحليل والتقويم، وقسمته إلى مباحث:

المبحث الأول: وتحدثت فيه عن الأبواب التي يدخلها الحذف الصرفي.

المبحث الثاني: وتكلمت فيه عن أنماط الحذف الصرفي وبينت أنها نوعان: حذف للحروف، وحذف للحركات.

المبحث الثالث: أفردته للاختلاس، وتحدثت عن مفهومه وآراء العلماء فيه.

المبحث الرابع: جعلته للمختصرات الكتابية؛ لأن فيها حذفاً يقتضيه المختصر.

المبحث الخامس: عرضت فيه لقضايا في الحذف الصرفي تناولها كل من المنهجين التاريخي والوصفي.

المبحث السادس: ذكرت فيه أهم قواعد تعليل الحذف وإجراءاته عند القدماء والمحدثين.

ثم ذيلت هذه الفصول بخاتمة عرضت فيها ما توصلت إليه من نتائج.

وكانت منهجيتي في البحث تنطلق من الإيمان بالحوار بين القديم والحديث على اختلاف أشكاله ومناحيه، ولما كانت اللغة جزءاً من كيان الإنسان وخلقه فقد سعى علماؤنا الأوائل إلى النظر فيها وفي أسرارها، والناظر المنصف إلى جهود العلماء الأوائل

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

عبر تاريخ البشرية يجد أن جهودهم وفكرهم يكمل بعضه بعضاً، فالمعرفة تراكمية، فالقديم له فضل السبق، والحديث له فضل الإضافة، وسوف تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة الحذف في بنية الكلمة العربية.

فالاتجاه الوصفي يكون بجمع ما تناثر من كلمات – جرى فيها حذف– من بطون الكتب، ومن ثم توصيف هذه المادة وترتيبها على حسب فصول الدراسة، وأما الجانب التحليلي فسوف يكون بدراسة هذه المحذوفات ومناقشتها على المستويين الصرفي والصوتي، وعرض آراء القدماء والمحدثين، مع ما يصاحب ذلك من تخريج للشواهد من أشعار ونثر يمر أثناء الدراسة.

وبعد، فإن غاية ما يرجوه مثلي أن يصادف بحثه قبولاً واستحساناً في نفس الناقد الأريب، الطب بتمييز السمين من الغث السقيم، فإذا وقع فيه على فكرة سديدة أو تأت حسن، أو مذهب قويم، فإنما ذلك من فضل الله تعالى عليّ، ثم حسن توجيه من أستاذي الجليل الدكتور عبدالحميد الأقطش، الذي شمل هذا البحث وصاحبه بتوجيهه ورعايته منذ أن كان فكرة إلى أن استوى على سوقه، فأنعم به مشرفاً، وأكرم به ناصحاً وموجهاً، وإذا وجد فيه تقصيراً أو زللاً فذلك من قلة حيلة صاحبه وشح درايته.

وأسوق من الشكر أجزله للأساتذة الفضلاء أعضاء لجنة المناقشة أستاذي الأستاذ الدكتور حنا جميل حداد، والدكتور محمد أمين الروابدة، والدكتور أمجد عيسى طلافحة على تقبلهم مناقشة هذه الرسالة.

وأخيراً، أدعو الله أن أكون قد وفقت فيما قصدت.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

والله ولي التوفيق الباحث

راضي بن ناصر الرويلي

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

التمهيـــــد

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المبحث الأول: دلالة الحذف في اللغة والاصطلاح

أولاً: دلالة (الحذف) في اللغة

لكلمة (الحذف) بوصفها بنية معجمية عادية لا مصطلحية عدة دلالات في العربية، وقد تناولها أصحاب المعاجم اللغوية وبسطوا التكلم عليها ضمن مادة (ح ذ ف).

يقول الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت- ١٧٥هـ) في معجمه (العين). "الحذف: قطف الشيء من الطرف، كما يحذف طرف ذنب الشاة.

والمحذوف: الزِّقُّ. قال الأعشى:

قاعِدٌ حَولَه النَّدامَى فَمَا يَذْ فَكُّ يؤتى بِمُوكَزٍ مَحْذُوفِ

والحذف: الرمي عن جانب، والضرب عن جانب.

وتقول: حذفني فلان بجائزة. أي: وصلني بها.

والحَذَف: ضرب من الغنم السود الصغار، واحدها: حَذَفة.

وفي الحديث: "لا يتخللكم الشيطان كأولاد الحَذَف" قال الشاعر:

فَأَضحت الدَّارُ قَفْراً لا أَنِيْسَ بها إلا القهَابُ مع القهبيِ والحَذَفُ "[1]

وأضاف أبو عمرو الشيباني صاحب معجم الجيم (ت- ٢١٣هـ) إلى تلك المعاني فقال: " والحُذَافَةُ : حذافة النعل: ما يُقَدُّ منها" وقال أيضاً: "والحُذَافيّ: الفصيح من الرجال، وهم الحُذَافِيُّون"[2].

(١) الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، ص١٤٧.

(٢) الشيباني، أبو عمرو، كتاب الجيم، ص٨٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وفي صحاح الجوهري (ت- ٣٩٣هـ): "حذف الشيء: إسقاطه، يقال: حذفت من شعري ومن ذنب الدابة، أي أخذت، والحُذافة: ما حذفته من الأديم وغيره ...".(١)

ويضيف الفارابي (ت- ٣٥٠هـ) في ديوان الأدب على ما سبق من المعاني قائلاً: "حَذَّفَه: أي هيّأه وصنّعه، وقال:

لَهَا جَبْهَةٌ كَسَرَاةِ المِجَنِّ حَذَّفَهُ الصَّانِعُ المُقْتَدِرْ"(٢)

وأضاف الأزهري (ت- ٣٧٠هـ): "قلت: وتحذيف الشعر تطريزه وتسويته، وإذا أخذت من نواحيه ما تسويه به فقد حذَّفته"(٣).

ويعالج الزمخشري (ت- ٥٣٨هـ) مادة (حذف) على النحو التالي: (ح ذ ف- حذف ذنب فرسه: إذا قطع طرفه، وفرس محذوف الذنب، ورزق محذوف: مقطوع القوائم، وحذف رأسه بالسيف، ضربه فقطع منه قطعة، وحذف الأرنب بالعصا: رماه بها، يقال: الحذف بالعصا، والحذف بالحصى، ومن المجاز (حذفه بجائزة) أي: وصله بها، وما في رحله حذافة، أي: شيء يسير من طعام وغيره، وحذَّف الصانع الشيء: سواه تسوية، حسّنَهُ، كأنه حذف كل ما يجب حذفه حتى خلا من كل عيب وتهذّب"(٤).

---

(١) الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح، ٤: ١٣٤١- ١٣٤٢.

(٢) الفارابي، إسحاق بن إبراهيم، ديوان الأدب، ٢: ٣٦٥.

(٣) الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، ٤: ٤٦٧- ٤٦٩.

(٤) الزمخشري، جار الله محمود بن عمر، أساس البلاغة، ص١١٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ثانياً: دلالة (الحذف) في الاصطلاح

مادة (حذف) في الاصطلاح لا تبعد عنها في دلالتها اللغوية، فإذا كان حذف الشيء يعني إسقاطه كما في معاجم اللغة، فقد عرفه الرماني(ت- ٣٨٤هـ) بأنه: "إسقاط كلمة للاجتزاء عنها بدليل غيرها من الحال أو فحوى الكلام"(١)، وقد عبر المازني (ت- ٢٤٩هـ) عن وجود الحذف وميل العربية إليه في قوله: "اعلم أن العرب يحذفون الشيء وفي كلامهم ما هو أثقل منه، ويستثقلون الشيء وفي كلامهم ما هو أثقل منه مما يتكلمون به، فعلوا هذا لئلا يكثر في كلامهم ما يستثقلونه، وكل ما فعلوا فله مذهب وحكمة"(٢).

وتحدث ابن جني (ت- ٣٩٢هـ) عن الحذف في بابٍ عقده بعنوان (باب في شجاعة العربية) ذكر فيه أن العرب قد حذفت الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل"(٣).

ويعبر عنه أبو بكر الباقلاني (ت- ٤٠٣هـ) بالإسقاط مطلقاً لغرض التخفيف، فيقول: "فالحذف: الإسقاط للتخفيف"(٤)، ولا يقتصر الإسقاط على الكلمات المفردة، بل قد ينتاب الجمل، ويكون أيضاً في جزء الكلمة.

وجاء تعريف الزركشي (ت- ٧٩٤هـ) للحذف أكثر شمولاً فهو يعرفه بقوله: "إسقاط جزء الكلام أو كله لدليل"(٥). فالجزء: يدخل فيه الحرف والكلمة وما دون الجملة من الكلام، والكل: يدخل فيه حذف الجملة، وحذف أكثر من جملة.

---

(١) الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى، النكت في إعجاز القرآن، ص٧٠.

(٢) ابن جني، أبو الفتح عثمان، المنصف، ٢: ٢٩٩.

(٣) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ٢: ٣٦٠.

(٤) الباقلاني، أبو بكر محمد بن الطيب، إعجاز القرآن، ص٢٦٨.

(٥) الزركشي، بدر الدين محمد بن عبدالله، البرهان في علوم القرآن، ٣: ١٠٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وهكذا أدرك علماء العربية ما في اللغة من ميل إلى الحذف والتخفيف فبادروا إلى دراسة هذه الظاهرة، وذكروا شيئاً من مظاهرها، وشغلوا أنفسهم بذكر أسبابها وتلمس الحكمة من ورائها.

ومع إدراكهم لها، واهتمامهم بها، وكثرة ترددها في كتبهم، فإن دراستهم لها لم تكن قائمة بذاتها، إذ لم يفردوا لها من البحوث ما يزيدها وضوحاً، وإنما جاء حديثهم عنها مفرقاً وموزعاً في مواطن كثيرة من كتبهم، خاصة كتب المتقدمين منهم كالكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرد وغيرها، وتجدر الإشارة إلى أن دراستهم لها كانت دراسة تطبيقية إن في المستوى النحوي وإن في الصرفي.

وقد نظر القدامى إلى الحذف على أنه وسيلة من أهم وسائل التأويل، الذي يلجأون إليه لتفسير الخلاف أو سد الهوة التي قد تقع بين القاعدة والنصوص. ذلك أن التأويل "إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول"[1]، وقد قيل إن المقصود بالجادة هنا (القاعدة النحوية). وعليه يكون معنى التأويل: صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية تحتاج إلى تقدير وتدبر، وأن النحاة قد أوّلوا الكلام وصرفوه عن ظاهره؛ لكي يوافق قوانين النحو وأحكامه"[2].

ومن ثم فإنه لا ينبغي لنا أن نفهم الحذف على معنى أن عنصراً كان موجوداً في الكلام ثم حذف بعد وجوده، ولكن المعنى الذي يفهم من كلمة الحذف يُنبئُ أن يكون هو: "الفارق بين مقررات النظام اللغوي، وبين مطالب السياق الكلامي الاستعمالي"[3].

(١) السيوطي، جلال الدين، الاقتراح، ٣٤.

(٢) عيد، محمد، أصول النحو العربي، ص١٥٥.

(٣) حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢٩٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المبحث الثاني: المصطلحات المرادفة لمصطلح الحذف

قد يلتبس (الحذف) بوصفه ظاهرة أو مصطلحاً بغيره من المصطلحات التي شاعت بين اللغويين، ومن ثم فقد حسنت التفرقة؛ منعاً للبس، وتحوطاً في الوضوح.

فقد استعمل سيبويه مصطلح (الإضمار) مرادفاً للحذف، يقول معلقاً على قولهم (حمداً وشكراً): "فإنما ينتصب هذا على إضمار الفعل، كأنك قلت: أحمد الله حمداً، وأشكر الله شكراً"(١).

واستعمل سيبويه أيضاً مصطلحاً آخر للدلالة على الحذف وهو (الاختزال) الذي يعرِّفه اللغويون المحدثون بقولهم: "حذف بعض الأصوات من الكلمة اختصاراً لبنيتها وتيسيراً للنطق بها"(٢)، ومن النصوص التي استعمل فيها سيبويه مصطلح (الاختزال) قوله في الكتاب: "قولك: هنيئاً مريئاً كأنك قلت: ثبت لك هنيئاً مريئاً، وهنأه ذلك هنيئاً، وإنما نصبته؛ لأنه ذُكِر لك خير أصابه رجل فقلت: هنيئاً، كأنك قلت: ثبت ذلك هنيئاً مريئاً، فاختزل الفعل؛ لأنه صار بدلاً من اللفظ بقولك هنأك..." (٣).

ومن المصطلحات الأخرى التي وردت في الكتاب: التوسع والاتساع، والاختصار، والإيجاز، ولكن ورودها لم يكن على سبيل المرادفة لمصطلح الحذف، وهذا تشعر به عند قراءتك لتعقيباته على الأمثلة التي استشهد بها للحذف، فهو يقول في أحد تعقيباته على بعض تلك الأمثلة: "ولكنه اتسع واختصر"(٤)، ويقول في موضع

---

(١) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، ١: ٣١٩.

(٢) أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، ص٩١.

(٣) سيبويه، الكتاب، ١: ٣١٧.

(٤) السابق، ١: ٢١١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

آخر: "ولكنه اتسع وأوجز" [1]، أو يقول: "ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى" [2]، فهو يذكر الشاهد على الحذف، ثم يشير إلى المحذوف من المثال الذي يورده بذكر المثال مع رد المحذوف إليه، ثم يعقب على ذلك مبيناً الغرض أو الغاية من الحذف بالعبارات السابقة الذكر.

فالاختصار وضع صيغة على وزنٍ يسمح به نظام اللغة لتقوم مقام كلام آخر على سبيل الإيجاز وهو بهذا يختلف عن الحذف الذي هو إسقاط لبعض العناصر المكونة للصيغة أو الكلمة، وإن كان في النهاية يمكن اعتباره لوناً من ألوان الحذف؛ لأن الاختصار في مجمله: حذف الفضول، يقول ابن يعيش (ت- ٦٤٣هـ): "المضمرات وضعت نائبة عن غيرها من الأسماء الظاهرة لضرب من الإيجاز والاختصار" [3].

ومهما يكن من أمر، فإن الحديث عن الجذور الأولى لدراسة ظاهرة الحذف بشكل عام يتطلب هذه المقدمة الكاشفة عن معنى الحذف والمصطلحات المرادفة له.

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٢١١.

(٢) المصدر السابق، ١: ٢١٢.

(٣) ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل، ٣: ٩٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المبحث الثالث: بنية الكلمة

بِنْيَة على زنة (فِعْلة)، ويقال: "بنية وهي مثل رِشْوة ورشا كأن البنية الهيئة التي بني عليها مثل المِشْيَة والرِّكبة"(١).

إذن، فبنية الكلمة هيئتها التي بنيت عليها، وعلماء التصريف يخصون بنية الكلمة: " بالأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة"(٢).

قال الرضي (ت- ٦٨٦هـ): "ولم يتعرض النحاة لأبنية الحروف لندرة تصرفها، وكذا الأسماء العريقة كمن وما"(٣). أي: العريقة في البناء.

ومن المعروف أن اللغة لا يمكنها أن تحقق وظيفتها من حيث الفهم والإفهام إلا إذا وضعت في شكل جمل، ذلك أن الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها، ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض فيعرف ما بينها من فوائد(٤).

ومعنى هذا أن الجملة: مجموعة من الكلمات يجمع بينها مجموعة من العلاقات، يحددها النظام اللغوي ويجب على المتكلم الالتزام بها، ولهذا فإن الكلمة هي اللبنة الأساسية التي تتكون منها الجمل، ولذلك فإن أي نقد يوجه إلى اللغة تكون الكلمة معرضة تعرضاً أولياً لهذا النقد، فالكلمة هي أصغر الوحدات ذات المعنى في الكلام المتصل(٥).

---

(١) ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، مادة (بني).

(٢) الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان، ٤: ٣٣٣.

(٣) الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح الشافية، ١: ٨.

(٤) الجرجاني، عبدالقاهر، دلائل الإعجاز، ص٤١٥.

(٥) أولمان، ستيفن، دور الكلمة في اللغة، ١٢ - ١٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقد كانت الكلمة محل إشغال لأذهان اللغويين قديماً وحديثاً، بدءاً من محاولة وضع تعريف لها، وانتهاء ببيان أهميتها، وما قد يعتريها من مظاهر التغيير.

فقد عرَّف النحاة العرب الكلمة بأنها: "اللفظ المفرد"(١)، وقيل: "الكلمة: لفظ مستقل دال بالوضع تحقيقاً أو تقديراً، منوي معه، وهي اسم وفعل وحرف"(٢)، وقيل: "الكلمة قول مفرد"(٣).

وقد وجه إلى التعريفات السابقة بعض الانتقادات، يقول الدكتور تمَّام حسان: "التعريفات العربية للكلمة- برغم اعتمادها على طبيعة اللغة العربية- إما أن تخلط بين الكلمة واللفظ والقول، يقول الأشموني: "الكلمة هي اللفظ المفرد"، وقول صاحب الشذور: "الكلمة قول مفرد" وهذا التعريف صادق على كل نطق بين سكتين، ولو كان جملة أو أكثر، لأن إفراد اللفظ أو القول معناه أن يكون بين سكتين، وإما أن تضيف إلى هذا الخلط خلطاً آخر بأن تبني التعريف على العلاقة بين الكلمة ومعناها، أي الفكرة التي تعبر عنها يقول ابن عقيل: "الكلمة لفظ وضع لمعنىً مفرد" فهذا يصدق على باء الجر التي وضعت لمعنى مفرد هو المصاحبة مع أنها ليست كلمة"(٤).

وإذا كان القدماء لم يوفقوا في وضع تعريف جامع مانع على حد قول الدكتور تمّام حسان فإن الخلاف انسحب على تعريفات المحدثين، مع ما يعترضها من النقد من قبل الفاحص المدقق بل إن بعض تعريفات المحدثين قد تصل إلى التعارض فيما بينها سببه تعدد وجهات النظر، وقد عرض الدكتور تمّام حسان في كتابه (مناهج البحث في اللغة) جملة من تعريفات العلماء المحدثين للكلمة، يقول (بلومفيلد): "الكلمة أصغر

---

(١) ابن هشام، عبدالله جمال الدين بن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ١:١٣ .

(٢) ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله، شرح التسهيل،١:١ .

(٣) ابن هشام، عبدالله جمال الدين بن يوسف، شرح شذور الذهب، ص٣٣ .

(٤) حسان، تمام، مناهج البحث في اللغة، ٢٢٥- ٢٢٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

صيغة حرة" فأبسط ما يوجه إلى هذا التعريف من نقد هو ما يحمله في طياته من غموض.

وذهب (جاردنر) إلى أن الكلمات ذات وجهين في طبيعتها، فوجه هو المعنى، ووجه آخر هو الصوت"[1]. وقد عرض (أولمان) لهذا الأمر مفسراً صعوبة وضع تعريف للكلمة قائلاً: "الكلمة هي أصغر وحدة ذات معنى للكلام واللغة، بيد أنه ليس هناك تعريف وحيد، أو تعريف جامع لمثل هذا النوع من المصطلحات المجردة، فهي مصطلحات يصعب تعريفها، وإن كان من السهل عادة التعرف عليها"[2].

ومما يرتضى لأن يكون تعريفاً للكلمة أنها: "صيغة ذات وظيفة لغوية معينة في تركيب الجملة، تقوم بدور وحدة من وحدات المعجم، وتصلح لأن تفرد، أو تحذف، أو تحشى، أو يغير موضعها، أو يستبدل بها غيرها من السياق، وترجع في مادتها غالباً إلى أصول ثلاثة، وقد تلحق بها زوائد"[3].

وعوداً على بدء فإن المقصود من بنية الكلمة: هي الهيئة التي تبنى عليها من حيث حروفها وحركاتها وسكناتها، يقول الرضي: "المراد من بناء الكلمة وزنها وصيغتها وهيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها، مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه..."[4].

ولما كان موضوع البحث هو (الحذف في بنية الكلمة العربية) فقد قصدت بالبنية ما هو أعم وأشمل مما سبق ذكره بأن البنية مختصة بالأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة،

---

(١) انظر أقوال هؤلاء العلماء في: مناهج البحث في اللغة، ٢٢٦-٢٢٧.

(٢) أولمان، ستيفن، دور الكلمة في اللغة، ص٤٩.

(٣) حسان، تمام، مناهج البحث في اللغة، ص٢٣٢.

(٤) الاستراباذي، شرح الشافية، ١: ١- ٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

بل قصدت بالبنية ما يشمل المبنيات والحروف، إذ إن الحذف يعتريها بكثرة، ولذلك فإن بحثي يتعلق بها، خاصة إذا كان الحذف فيها واضحاً، وتجدر الإشارة إلى أن الحذف في الحروف الأصول أكثر منه في الحروف الزوائد، وفيه وقع القياس كثيراً، ولا يعني هذا إهمالي الحديث عن حذف الزوائد، فسوف أتكلم عنها- إن شاء الله- بما أراه مناسباً في حينه.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الأول
الحذف في البنية الفعلية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

۞ الحذف في (قال) و (باع)

علل القدماء عند معالجتهم لظاهرة إعلال الواو والياء في الأجوف والناقص بأنه أقرب ما نستطيع أن نسميه بالمخالفة الصوتية بين الأمثال المتتابعة، يقول ابن جني: "وإنما كان الأصل في قام قَوَم، وفي خاف خوِف، وفي طال، طَوُل، وفي باع بيعِ، وفي هاب هَيِب، فلما اجتمعت ثلاثة أشباه متجانسة وهي الفتحة والواو والياء، وحركة الواو والياء كره اجتماع ثلاثة أشياء متقاربة، فهربوا من الواو والياء إلى لفظ تؤمن فيه الحركة وهو الألف، وسوغها أيضاً، انفتاح ما قبلها، فهذا هو العلة في قلب الواو والياء في نحو قام وباع"(١).

ومما استقر عليه القدماء أن الواو والياء قلبتا إلى ألف (فتحة طويلة مباشرة، فمما دار في كتبهم عن ذلك لقولهم: تحركت الواو أو الياء وانفتح ما قبلهما فقلبتا إلى ألف.

وهذا التعليل مما يؤخذ على السلف ولا يقبل به علم اللغة الحديث(٢).

وقد ذكر الدكتور فوزي الشايب اختلاف المحدثين حول أصل الأجوف والناقص من جهة وحول الكيفية التي تم بموجبها تطورها والمراحل التي مر بها حتى استقر بهما الأمر على ما هي عليه الآن من جهة أخرى، نبين أن هناك رأيين بالنسبة لأصل الأجوف والناقص:

الأول: يقول أصحابه بأن كلاً من الأجوف والناقص ثنائي الأصل والمصوت الطويل الذي يظهر في الحشو وفي الطرف مجرد إطالة للحركة القصيرة، فـ (قال) ترجع عندهم إلى (قَلَ) kala.

والرأي الثاني: يقول بأنهما في الأصل ثلاثيان.

---

(١) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ١: ٣٧.

(٢) الشايب، فوزي، أثر القوانين في بناء الكلمة، ص٤٣٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

بيد أن السلف لا يؤمنون بفكرة التطور اللغوي، وأن هذه الأصول وهمية، وليس تحتها أية حقيقة، وأن "اللغة وقعت طبقة واحدة كالرقم تضعه على المرقوم، والميسم يباشر به صفحة الموسوم..." (١).

مع أنه وبأدنى رؤية نستطيع أن نحكم بمجانفتهم للصواب فيما قرروه بأن هذه الأصول وهمية، وهو وجود هذه الأفعال الجوفاء على حالها مصححة دون تغيير نحو: عَوِر، وحَوِر، وصيد وغيرها.

وأما كيفية انتقال الأجوف والناقص من حالة التصحيح إلى الإعلال، فللباحثين آراء في ذلك:

١- يرى فريق من الباحثين بأن الواو والياء قد سقطتا من الأجوف والناقص بسبب ضعفهما الناشئ عن وقوعهما بين حركتين، يقول الدكتور تمام حسان: "يمكن القول إن أضعف ما يكون الحرف إنما يكون وسطاً بين حركتين" (٢).

فعلى هذا إذا سقطت الواو والياء من الأجوف والناقص لضعفهما في هذه الحالة تلتقي حركتان قصيرتان فتتشكل منهما حركة طويلة:

(قال: قَوَل) ḳawala ← ḳaala ← ḳāla

٢- أرجع بعض الباحثين هذا الانتقال إلى طبيعة النسج المقطعي الذي ينشأ عن الواو والياء، هذا النسج الذي لا ينسجم وذوق العربية، ولذا تعمد العربية إلى التعديل في الصيغة لتفادي ما ليس من طبعها، فتسقط الواو والياء وتنشأ مكانها الفتحة الطويلة (٣).

---

(١) ابن جني، الخصائص، ٢: ٤.

(٢) حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص٣٠٢.

(٣) شاهين، عبدالصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص٨٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٣- وهو القول الذي ارتضاه الدكتور فوزي، ذاكراً أن هذا محل إجماع المحققين من اللغويين والباحثين المحدثين، وهو أن المخالفة بين الحركة وشبه الحركة في الأجوف والناقص قد مرت بأربع مراحل. بسطها الدكتور رمضان عبدالتواب في كتابه، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي[1].

ألخصها فيما يلي:

-مرحلة التصحيح، وهي المرحلة الأولى التي كان فيها الأجوف والناقص مصححين. فقال: قول وباع بيع ، ورمى: رميَ.

-المرحلة الثانية مرحلة التسكين طلباً للخفة باختزال عدد المقاطع القصيرة المتتابعة فتحولت: قَوَل إلى قَوْل، وبيع إلى بَيْع، ورمي إلى رمْي، وتسكين الوسط هذا كثير في العربية.

-المرحلة الثالثة: مرحلة انكماش الحركة المزدوجة، وتحولها مع الواو إلى ضمة طويلة ممالة(ه)، وتحولها مع الياء إلى كسرة طويلة ممالة (e)، والإمالة شائعة في بعض اللهجات العربية قديماً كلهجات تميم وقيس وأسد، وحديثاً كلهجات الشام وغيرها.

-المرحلة الرابعة: مرحلة الفتح الخالص أي التفخيم، وتمثلها لهجة قريش والحجاز عامة. وعلى هذا فخطوات تطور الأجوف والناقص من التصحيح إلى الإعلال تكون على الشكل التالي:

قال: ḳāla

ḳāla ← ḳōla ← ḳawla ← Ḳawala

رمى: rama

(١) عبد التواب، رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص٢٩١ - ٢٩٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ramā ← ramē ← ramay ← Ramaya[1].

ويسلم الدكتور محمد الروابدة بقول القدماء بأن الأصل الافتراضي لـ (قال) (قَوَل) (وباع) (بَيَع) (وخاف) (خَوف) (وهاب) (هَيِب)، (وطال) (طَوُل).

إلا أنه يختلف معهم في أن الألف ليست منقلبة عن شبه العلة (الواو والياء)، وإنما ناتجة عن سقوط شبه العلة بسبب وقوعها بين علتين متماثلتين، فقد أدى سقوط الواو في (قَوَل) وسقوط الياء في (بَيَع) إلى توالي العلتين المتماثلتين، وهما الفتحتان، فتكون منهما علة طويلة من جنسها هي الألف.

ق – و – ل – ← ق – – ل – = قال

ب – ي – ع – ← ب – – ع – = باع

ويصل الدكتور الروابدة إلى قاعدة قياسية في الأجوف كله وهي أن العلة غير المنبورة من العلتين المحيطتين بشبه العلة هي التي تتحول إلى العلة المنبورة بصرف النظر عن أيهما سابقة للأخرى.

١ – طَوُل = طال

ط – و – ل – ← ط – و – ل = (قاعدة النبر)

← ط – و – ل (مماثلة العلة غير المنبورة للمنبورة)

← ط – – ل – = (سقوط شبه العلة كما سقطت في (قَوَل) لوجودها بين علتين).

٢ – خَوِف ← خَيِفَ = خاف

خ – ي – ف – (قاعدة النبر)

---

(١) الشايب، فوزي، أثر القوانين في بناء الكلمة، ص٤٤٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

← خ – ي – ف – (مماثلة العلة غير المنبورة للعلة المنبورة).

← خ – – ف – (سقوط شبه العلة كما سقطت في باع لوجودها بين علتين متماثلتين).

٣- هَيِب = هاب

هـ – ي – ب = (قاعدة النبر)

← هـ – ي – ب = (مماثلة العلة المنبورة للعلة المنبورة).

← هـ – – – ب = (سقوط شبه العلة كما سقطت في (خَيِف) لوجودها بين علتين متماثلتين).

أما الحالات التي لا تسقط فيها الواو رغم وجودها بين حركتين متشابهتين فإحدى هاتين الفتحتين طارئة[1].

(١) (١) الروابدة، محمد، الحذف الصرفي في اللغة العربية، ص ٢٠ – ٢٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

۞ الحذف في (استحيا)

في (استحيا) لغتان مشهورتان:

لغة أهل الحجاز: استحيا يستحيي بياءين.

ولغة التميمين: استحا يستحي بياء واحدة[1].

وقد اختلف القدماء في تعليل حذف الياء على لغة بني تميم.

فالخليل يرى أن العين عندما أعلت صارت الكلمة (استحاي)، فأصبحت العين ساكنة وبعدها اللام ساكنة "فلا يوجد في كلامهم لام، الماضي ياء متحركة ساكناً ما قبلها فالتقى ساكنان فحذفت أولاهما، ثم قلبت الياء الساكنة ألفاً لانفتاح ما قبلها كما في: يا جل"[2].

ويرى سيبويه بأن العلة تعود إلى التقاء الساكنين (الياءين) فحذفت الأولى؛ لأنها كثرت في كلامهم[3].

ويرى المازني بأن الحذف هنا جاء للتخفيف وليس لالتقاء الساكنين، ومما يقوى هذا أنك تقول في الاثنين: استحيا.

ووافق كل من ابن عصفور والرضي المازني فيما ذهب إليه[4].

ويبدو أن ما حدث هو سقوط الياءين معاً لوجودهما بين علتين متماثلتين تماماً كالياء في (بيع) فأصبح (باع)، ثم تكون من الفتحتين المحيطتين بشبه العلة فتحة طويلة من جنسها هي الألف، فأصبح الفعل (استحى) على زنة (استفى)[5].

(١) انظر: الرضي، شرح الشافية، ٣: ١١٩.
(٢) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٨٩.
(٣) السابق، الصفحة نفسها.
(٤) ابن عصفور، ابو الحسن علي بن مؤمن، الممتع، ٢: ٥٨٤، الرضي، شرح الشافية، ٣: ١١٩.
(٥) الروابدة، محمد، الحذف الصرفي في اللغة العربية، ص ٥٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

۞ الحذف في (استطاع)

يقول سيبويه: "... كما حذفوا التاء من قولهم (يستطيع) فقالوا: (يطيع)، حيث كثرت كراهية تحريك السين، وكان هذا أحرى إذ كان هذا زائداً، استثقلوا في (يستطيع) التاء مع الطاء، وكرهوا أن يدغموا التاء في الطاء فتحرك السين، وهي لا تحرك أبداً، فحذفوا التاء"(١)، وعلى ذلك قرأ الجمهور قوله تعالى: ﴿ فَمَا ٱسْطَـٰعُوٓاْ أَن يَظْهَرُوهُ وَمَا ٱسْتَطَـٰعُواْ لَهُۥ نَقْبًا ﴿٩٧﴾ ﴾(٢)، فحذف التاء هنا تخفيفاً لكراهة تحريك السين.

وتذكر صالحة آل غنيم أن القبائل البدوية تميل في حال اجتماع صوتين متقاربين إلى إحلال أحدهما محل الآخر، ثم إدغامهما؛ تيسيراً لعملية النطق، ولكن حين يتعذر الإدغام فأغلب الظن أنها تلجأ إلى الحذف كما لجأت إليه مع المتماثلين في (ظللت) (٣).

وورد (يستيع) بحذف الطاء لمجاورتها لنظيرها المهموس (التاء) وما ذلك إلا أثر من آثار تأثر الأصوات المتجاورة بعضها ببعض.

ويفسر لنا الدكتور الشايب هذا الحذف بأنه من أسباب كراهية العربية تتابع المتقاربات فإذا اجتمعت الأصوات المتقاربة في كلمة واحدة أو في سياق صوتي واحد تخلصت منه العربية بطرق منها الحذف، لأن عمل أعضاء النطق ضمن مخارج متلامسة متقاربة جداً يجهدها ويثقل عليها(٤).

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٤: ٤٨٣.

(٢) الكهف، آية ٩٧.

(٣) آل غنيم، صالحة، اللهجات في الكتاب، ص ٥٥٠.

(٤) الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص ٣٢٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

۞ الحذف في الفعل الماضي الأجوف المسند إلى ضمائر الرفع المتحركة

من القواعد الأساسية في النحو العربي أن الأفعال الماضية تبنى على السكون إذا أسندت إلى ضمائر الرفع المتحركة، وهذه القاعدة تنسحب على الأفعال كلها صحيحها ومعتلها، ومنها الأفعال الجوفاء نحو: قمت وقمنا وقمن ، فالتقاء الساكنين ينجم عنه حذف حرف العلة، والساكنان هما: حرف العلة ولام الفعل[1].

والحقيقة أن ما حدث لهذه الأفعال عند إسنادها إلى ضمائر الرفع هو تقصير للحركة الطويلة للتخلص من المقطع الصوتي (ص ح ح ص) المرفوض في العربية إلا في حالة الوقف فالأفعال (قومت) و (قومنا) تبدأ بمقطع صوتي طويل مغلق بصامت (ص ح ح ص) لذا تقصر الحركة الطويلة في الأفعال فيتحول المقطع الطويل/المغلق بصامت (قومْ) إلى مقطع قصير مغلق بصامت (قُمْ) (ص ح ص) وهذا المقطع مقبول في العربية.

ويستوي في ذلك المجرد والمزيد من هذه الأفعال، وهذا الحكم ينسحب على مثل: أراد، وأقام إذا أسندت إلى ضمائر الرفع[2].

بينما يرى الدكتور الروابدة بأن تأثير النبر يصلح في معالجة الأجوف عند إسناده إلى ضمائر الرفع المتحركة، ويؤدي إلى نتائج تبدو له صائبة متابعاً في ذلك داود عبده، ويوضح ذلك من خلال الأخذ بالاعتبار البنية التحتية لأصل الأفعال الجوفاء التي أشار إليها القدماء من أن أصل قلت: قَوَلت، وأنه تحول إلى: قَوُلت، وأن أصل بعت:

---

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ١٠: ٦٨- ٧٢.

(٢) القاسم، يحي، أثر المقطع المرفوض في بنية الكلمة العربية، أبحاث اليرموك، المجلد الحادي عشر، العدد الثاني، ١٩٩٣م، ص١٦٩ - الخليل، عبدالقادر، ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين في العربية الفصحى، أبحاث اليرموك، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، ١٩٩٧م، ص١٨٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

بَيَعت، وأنه يتحول إلى: بَيِعت، وأن أصل: طُلت: طَوُلت، وأن أصل خِفْت: خَوِفت، وأن أصل هبت: هيِبْتُ بدون تحويل.

ويرى الدكتور الروابدة بأن خَوِف يتحول إلى خَيِفَ أي أن الواو تتحول إلى ياء مماثلة للكسرة مما يجعلها غير مختلفة عن هيب أو بَيع، وبذلك تطرد القاعدة في الأجوف كله الواوي واليائي، وبذك نستطيع أن نفسر الضمة في قُلت وطُلت، والكسرة في بِعت وخِفت وهبت[1].

۞ الحذف عند إسناد الفعل الماضي والمضارع الناقصين إلى الضمائر

يرى القدماء أن الفعل الناقص ترد لامه إلى أصلها الواوي أو اليائي عندما يسند إلى الضمائر، يقول ابن عصفور: "فإن أسند شيء من هذه الأفعال إلى ضمير رفع فلا يخلو أن يكون المسند ما في آخره ألف، أو ما في آخره ياء، أو واو، فإن كان ما في آخره ألف فإنه إن أسند إلى ضمير غائب مفرد بقي على ما كان عليه قبل الإسناد، نحو (زيد غزا) و (عمرو رمى)، وإن أسند إلى ضمير غائبَيْن ردت الألف إلى أصلها نحو (غزوا) و (رميا)، ولم تحذف للالتقاء الساكنين، لئلا يلتبس فعل الاثنين بفعل الواحد، وإن أسند إلى ضمير غائِبِيْن حذفت لالتقاء الساكنين وعدم اللبس، نحو (غزوا) و (رموا) وإن أسند إلى ضمير غائبات ردت الألف إلى أصلها، ولم تعل، نحو (غزون) و (رمين)، لأن ما قبل نون جماعة المؤنث ساكن أبداً، وحرف العلة إذا سكن، وانفتح ما قبله لم يعتل إلا في (يوجل) خاصة، وإن أسند إلى ضمير متكلم أو مخاطب كائناً ما كان رددت الألف إلى أصلها من الياء أو الواو، نحو (رميت) و (غزوت) و (رميتما) و

(١) انظر: الروابدة، محمد، الحذف الصرفي في اللغة العربية، ص ٣١- ٣٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(غزوتما) و (رميتم) و (غزوتم)...؛ لأن ما قبل ضمير المتكلم أو المخاطب أبداً ساكن أيضاً"[1].

أما المحدثون فيرون أن ما حصل في (دعووا) da'awu و (رميوا) ramayu، هو مجرد مخالفة بين عنصري المزدوج الصاعد (wu) و (yu) اللذين يشكل كل منهما المقطع الأخير، وذلك بإسقاط أشباه الحركات وبسقوطها نشأ ما يعرف بالتقاء حركتين، وهذا المبدأ مرفوض، وللتخلص من هذا السياق الصوتي المرفوض يحصل انزلاق حركي بشكل آلي بين الفتحة والضمة، يتخلق على إثره شبه الحركة (الواو).

وبهذا يصبح الفعلان: دعووا da'awū، ورموووا ramawū، ثم حصلت مخالفة بين عنصري المزدوج الصاعد (wu) بإسقاط الحركة، ثم انتهى الفعلان بذلك إلى (دَعَوْا) و (رمَوْا). والواو هذه ليست واو الجماعة[2].

أما الفعلان (رضي وسَرُو) فأصلهما عند إسنادهما إلى ضمير الجماعة (رضِيُوا) radiyu و (سَرُووا) saruwu.

فبعض المحدثين يرى أن هذه الأفعال قد مرت بثلاث مراحل هي:

١-مرحلة التصحيح رضيوا وسَرُووا.

٢-مرحلة تسكين العين وهذه المرحلة وجدت في بعض لهجات العرب.

٣-مرحلة المخالفة بين عنصري المزدوج الصاعد (يو: yu) و (وو: wu) عن طريق إسقاط الصامت أي شبه الحركة، وبسقوط الواو والياء نحصل على (رضوا) و (سروا). وبذلك يكون الفعلان قد مرا بثلاثة مراحل هي:

---

(١) ابن عصفور، الممتع، ٢: ٥٢٧- ٥٢٨.

(٢) انظر: الشايب، فوزي، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، حوليات كلية الآداب، الرسالة الثانية والستون، الحولية العاشرة، جامعة الكويت، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م، ص٦١، الخليل، عبدالقادر، ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين في العربية الفصحى، ص١٨٣- ١٨٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

رَضوا ← رَضْيوا ← رَضوا

سَرُووا ← سَرْووا ← سَروا[1]

أما إذا أسند المضارع الناقص إلى واو الجماعة أو ياء الخاطبة. فإنك تحذف لامه لأن الضمة ثقيلة على اللام فقيل: استثقلت الضمة على اللام فحذفت وسكنت فالتقى ساكنان، فحذفنا الأول منهما، وهو اللام، فأصل (يدعون) و (يرمون) و (يرضون) و (ترضين) (يدعوون) و (يرميون) و (يرضيون) و (ترضيين).

ويرى الدكتور فوزي الشايب أن ما حصل لهذه الأفعال أيسر بكثير مما ذهب إليه القدماء، فبالنسبة لـ (يدعوون) yad'uwūna ينشأ مزدوج صاعد هو (wu)، فتتخلص منه العربية عن طريق إسقاط الواو، فتلتقي الضمتان فتتشكل ضمة طويلة، وبذلك ينتقل الفعل من (يفعُلون) إلى (يفعون): يدعووون ← يدعون yad'una.

وأما الفعل (يرميون) yarmiyūna فإن العربية تتخلص من هذا المزدوج (yu) عن طريق التخلص من شبه الحركة وتبقى الحركة وبذلك ينتقل الفعل من (يفعلون) إلى (يفعون).

يرميون ← يرمون

Yarmiyūna ← yarmūna

وبالنسبة لـ (يرضيون) فبعد التخلص من شبه الحركة، يحدث انزلاق بين فتحة العين وضمير الجماعة (واو الجماعة) فتتخلق الواو على النحو التالي:

يرضى + ون ← يرضيون yarḍayūna

ثم يخالف بين الحركة وشبه الحركة عن طريق التخلص من شبه الحركة. أي الياء هنا. ومن ثم تتابع حركتان هما: حركة الضاد والضمة الطويلة، التي هي ضمير

(١) الشايب، فوزي، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ص٦١- ٦٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الجماعة، فيحصل انزلاق حركي فيهما فتنشأ الواو، وبذلك يتحول الفعل إلى (يرضوون) ثم يخالف بين عنصري المزدوج الصاعد بإسقاط الحركة فيصبح (يرضون) بوزن (يفعون) [1].

ويرى الدكتور الروابدة بأن المعتل الآخر بالألف إذا أسند إلى تاء التأنيث أو واو الجماعة، لا يعدو أن يكون ما حدث فيه هو تقصير للمد، لالتقائه بمد آخر طويل.

أما في رضوا وسروا، فإن ما حدث في (رضوا) هو تقصير ما يحدث في صوت المد الذي تنتهي به الكلمة ثم خضوع هذا الصوت القصير إلى الانسجام المدي مع لاحقة الواو في حالة كونه صوتاً مغايراً، أي:كسرة بسبب تنافر الكسرة مع الضمة، أو كراهية العربية لتتابعات صوتية متألفة من صوت مد قصير ضيّق هو الكسرة، مع نصف مد هو الواو، أما في حالة مشاكلته نحو (سروا) فالأمر يكون أسهل من ذلك فالذي يحدث هو تقصير في الواو ثم يندمج هذا الصوت القصير في صوت المد الطويل المجانس له؛ ليؤلف صوت مد واحداً في الدرجة الطويلة المعروفة[2].

۞ حذف فاء المضارع المثال

يطرد حذف الواو من مضارع الثلاثي المثال إذا كانت فاؤه واواً نحو: (يعد) و (يزن) لوقوع الواوين ياء وكسرة، ولأن اجتماع الواو والياء والكسرة مستثقل في كلامهم "فلما اجتمعت هذه الثلاثة الأشياء المستنكرة التي توجب ثقلاً أن يحذفوا واحداً منها طلباً للتخفيف، فحذفوا الواو ليخف أمر الاستثقال"[3].

(١) الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص٤٢٣ - ٤٢٧.

(٢) الروابدة، محمد، الحذف الصرفي في اللغة العربية، ص ٤٤-٤٧.

(٣) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢: ٧٨٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قال ابن الحاجب (ت- ٥٧٠هـ): "وسقوطها في كل موضع وقعت فيه بين ياء مفتوحة وكسرة، وذلك إنما يكون في مضارعتها الثلاثية كقولك: وعد، وولد، نقول فيه: يعد، ويلد، لأن الأصل: يوعد، ويولد، بدليل أن حروف ماضيه هي لحروف مضارعة، والفاء واو، فوجب أن يقدر بعد حرف المضارعة، فوجب أن يكون الأصل: يَوْعد ويَوْلد، فاستثقلوا وقوع الواو في مثل ذلك فحذفوها، فقالوا: يعد ويلد"(١).

ويقول سيبويه معللاً لذلك الحذف بأنه طلب الخفة "فلما كان من كلامهم استثقال الواو مع الياء حتى قالوا: يا جل ويجل، كانت الواو مع الضمة أثقل، فصرفوا هذا الباب إلى يَفْعِل، فلما صرفوه إليه كرهوا الواو بين ياء وكَسرة، إذ كرهوها مع ياء فحذفوها"(٢)، بخلاف ما إذا لم تقع الواو بين ياء وكسرة، فإنها لا تحذف، قال: "وقالوا: وَجل يَوجْل وهو وجل، فأتموها لأنها لا كسرة بعدها فلم تحذف، فرقوا بينها وبين يَفْعِل"(٣).

وقال الرضي: "وخفف المضارع لأدنى ثقل فيه، وذلك كوقوع الواو فيه بين ياء مفتوحة وكسرة ظاهرة كما في (يعد) أو مقدرة كما في (يضع) و (يَسع) فحذف الواو لمجامعتها للياء على وجه لم يكن معه إدغام إحداهما في الأخرى كما أمكن في (طيّ)، ولا سيما مع كون الكسرة بعد الواو، والكسرة بعض الياء، ومع كون حركة ما قبل الواو غير موافقة له كما وافقت في (يُوْعد) مضارع (أوعد)، وإنما حذفت الواو دون الياء لكونها أثقلهما، مع أن الياء علامة المضارعة، وأن الثقل حصل من الواو لكونها الثانية"(٤).

وكلام الرضي جيد، وتعليله فيه إقناع.

(١) ابن الحاجب، عثمان بن عمر، الإيضاح في شرح المفصل، ٢: ٤١٩.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٤: ٥٢- ٥٣.

(٣) ابن جني، المنصف، ١: ١٩١.

(٤) الرضي، شرح الشافية، ٣: ٨٨- ٨٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وهذا رأي البصريين، وحملوا سائر المضارع على (يعد) إذ حذفوا الواو من (تعد) و (نعد) و (أعد)، مع عدم الثقل الموجب لحذف الواو، وفعلوا ذلك حتى لا يختلف بناء المضارع، وأن يجري في تصريفه على طريقة واحدة.

قالوا: "هذا مذهب، مطرد في كلامهم ولغاتهم، فاشٍ في محاوراتهم، ومخاطباتهم أن يحملوا الشيء على حكم نظيره، لقرب ما بينهما، وإن لم يكن في أحدهما ما في الآخر مما أوجب له الحكم"(١).

أما الكوفيون فقد عدوا علة الحذف وظيفية تمييزية بين اللازم والمتعدي فرقاً بينهما.

قال ابن يعيش: "إنما سقطت الواو فرقاً بين ما يتعدى من هذا الباب وبين ما لا يتعدى، فالمتعدى (وعده يعده)، و (وزنه يزنه)، و (وقمه يقمه) إذا قهره، وما لا يتعدى (وجِل يوجَل) و (وَجل يَوجَل) (٢).

إلا أن البصريين قالوا بفساد هذا التعليل من وجهين:

أولاً: سقوط الواو من هذا الباب في غير المتعدي كسقوطها من المتعدي.

من ذلك (وكف البيت يكف) بحذف الواو، مع أنه غير متعدٍ.

ثانياً: أن من الأفعال ما يجيء المضارع منه على (يَفعِل) و (يَفْعَل) بالكسر والفتح فتسقط الواو من (يَفْعِل)، وتثبت في (يَفْعَل) (٣).

وقد ذكر ابن الأنباري هذه المسألة في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف) وهي المسألة الثانية عشرة بعد المائة. وبالرجوع إليها نجد تفصيلاً شافياً عن الجواب عن

(١) ابن جني، المنصف، ١: ١٩١.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ١٠: ٥٩.

(٣) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

حجة كل من البصريين والكوفيين[١]. وقد انتصر لأهل البصرة إذ بيَّن وجهة نظرهم، وفنَّد وجهة نظر الكوفيين وردها، لكن الدكتور فوزي الشايب، قد رد رأي البصريين والكوفيين على السواء[٢].

وأما المثال اليائي فلا تحذف الياء من مضارعه، لخفة الياء مقارنة بالواو، قال سيبويه: "وأما ما كان من الياء فإنه لا يحذف منه، وذلك قولك (يئس ييئس)، و (يسر ييسر)، وذلك لأن الياء أخف عليهم، ولأنهم قد يفرون من استثقال الواو مع الياء إلى الياء في غير هذا الموضع، ولا يفرون من الياء إلى الواو فيه، وهي أخف، فلما كان أخف عليهم سلّموه"[٣].

مع أنه وردت عن العرب أفعال حذفت الياء فيها في مضارع المثال اليائي، ووصفه سيبويه بالقلة[٤].وهو شاذ عند الرضي[٥].

أما المحدثون، ومنهم الدكتور الشايب، فيذهب في تفسيره لحذف الواو هنا إلى أن الحذف كان من الأمر أولاً، ثم قيس المضارع عليه، يقول: "وفي الحقيقة أننا لا نجد مسوغاً صوتياً لسقوط الواو من مثل (يوعد) أي من المضارع، ولكننا إذا ما تركنا المضارع جانباً، وتأملنا الأمر منه، فإننا حينئذ سنضع أيدينا على السبب الحقيقي لسقوط الواو، ففي الأمر من المثال تتخلق سياقات صوتية مرفوضة عربياً البتة، في صيغة الأمر وحدها نجد المسوغ الصوتي الحقيقي لسقوط الواو، وهذا يعني أن الواو

(١) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة الثانية عشرة بعد المائة.

(٢) الشايب، فوزي، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ص٢٦.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٤: ٥٤.

(٤) السابق، الصفحة نفسها.

(٥) الرضي، شرح الشافية، ٣: ٩١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

من وجهة نظرنا، إنما تسقط أولاً من فعل الأمر، ثم يأتي القياس فيعمم هذا الحكم على المضارع والمصدر"[1].

ويصف الدكتور الشايب ما جرى في صيغة الأمر لتحذف الواو فيه، يخلص بعد هذه المراحل إلى الحل، وهو التخلص من السياقات اللغوية المحظورة، فيقول: "وتخلصا من هذه السياقات الصوتية المرفوضة، تقوم العربية، وبشكل آلي بالمخالفة بين عنصري المزدوج، وهو هنا (اوْ) (iw)، عن طريق حذف الصامت ومد الحركة، وبذلك ينتقل الفعل من (اوعِدِ) iwʿid إلى (ايعد) Iʿid أي من (افْعِل) إلى (ايعل)، وبسقوط الواو التي كانت السبب الحقيقي لتخلق همزة الوصل يسقط المقطع الأول الذي يتشكل من همزة الوصل وكسرتها الطويلة (إيْ) (i ،) لأنه إذا اسقطت العلة ارتفع المعلوم، فإذا انتفى سبب وجود همزة الوصل لم يعد لوجودها ما يسوغه، فتسقط مع حركتها، ومن ثم تصبح الصيغة (عد) (idʿ) وبهذا يكون الأمر من (وَعَد) قد مر بالمراحل التالية (وْعِدْ) w،id، (اوْعِدْ) iw،id، (ايعد) I،id، ، (عِدْ) id، وقياساً على الأمر سقطت الواو من المضارع والمصدر المنتهي بالتاء أيضاً"[2].

ويرى الدكتور البكوش أن علة الحذف وظيفية تمييزية، وليست صوتية، فالواو عنده ليست أثقل من الياء، بل الياء أثقل، يقول: "تنزع الواو في المثال الواوي إلى السقوط في المضارع، بينما تنزع الياء في المثال اليائي إلى الثبوت في المضارع، فمن الناحية الصوتية، الحركة المزدوجة/ سَيْ/ ليست أخف من / سَوْ/ ، بل إنها قد تكون أثقل.

السر إذن ليس في خصائص الواو والياء الصوتية، وإنما هي في وظيفتها المعنوية: فثبوت الياء ذو قيمة تمييزية يمكن من تمييز المثال اليائي من المثال الواوي، ولكن قد

(١) الشايب، فوزي، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ص٣٠.

(٢) السابق، ص ٣٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

نتساءل: لماذا لم يقع التمييز بإثبات الواو وإسقاط الياء، ولا سيما أن الياء أقل بكثير؟ الجواب في هذا التفاوت الكمي بالذات، فالمثال الواوي أكثر عدداً وتصرفاً من المثال اليائي لذلك وقع الحذف للتخفيف في كل الحالات العادية، ولم يقع ذلك الاحتفاظ فيما هو قليل الاستعمال قليل التواتر"[1].

أما ما يخص الأفعال التي صحت الواو في مضارعها نحو (يوجل) فإن القدماء يرون بأن سبب بقائها مجيئها بين ياء وفتحة[2]. بينما يرى الدكتور الشايب أن هذه الأفعال قد جاءت على الأصل وشذت عن القياس[3].

مع أنه يمكن أن يفسر ما جاء على أصله من هذه الأفعال دون حذف هو عدم شمول التطور اللغوي إياها، وعليه فهي تعد من الركام اللغوي[4].

وأما ما يتعلق بثبوت الياء في مضارع المثال اليائي، فلعل الثبوت جاء لعلة وظيفية تعود إلى التفريق بين الماضي والمضارع المحذوف الياء منه، وللتفريق بين المثال الواوي واليائي المحذوف في المضارع، إذ لو حذفت الياء من مضارع المثال اليائي كما هو الحال في الواو لالتبس الماضي منه بالمضارع، والواوي باليائي، لذلك أبقت اللغة على الياء واكتفت بحذف الأكثر والأثقل.

وختاماً أشير إلى ما طالعنا به الدكتور محمد حماسة الذي عد الانسجام والمناسبة أساساً من الأسس التي قام عليها الإعلال، فيقول: "هو مراعاة الانسجام والتناسق

---

(١) البكوش، الطيب، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص١٣٣.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٤: ٥٣.

(٣) الشايب، فوزي، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ص٤١.

(٤) خريسات، محمود، الإعلال في ضوء علم اللغة المعاصر، ص١٢٥- ١٢٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الصوتيين، أو ما سموه بالمناسبة الصوتية في الكلمة، ولذلك عللوا حدوث الإعلال بأنه للتخفيف"[1].

ويخالف الدكتور الروابدة الشايب فيما ذهب إليه من أن الحذف كان أولاً من الأمر ثم قيس المضارع عليه، فهو يرى أن الأمر يؤخذ من المضارع وليس العكس، فهو فرع منه لأنه أحذ منه، ويجعل الدكتور الروابدة ما حدث في هذه الظاهرة من حذف لفاء المثال في المضارع سببه قانون السهولة والتيسير في النطق؛ لأن اللغة تميل في تطورها إلى التخلص من الأصوات العسيرة[2].

۞ حذف إحدى التاءين في أول الفعل المضارع

إذا اجتمعت تاءان في أول الفعل المضارع حذفت إحداهما، بسبب كراهتهم للأمثال المتوالية إذ يتكرر فيها المقطع (Ta) مثل (تتقدم وتتقاتل وتتبختر)، وحذف أحد هذين المقطع كثير الورود في العربية[3]. وقد ورد هذا الحذف في كثير من الآيات القرآنية نحو قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [4]، وقوله: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ﴾ [5]، والأصل فيها: (تتذكرون وتتنزل)، وقد ورد هذا الحذف في كثير من أبيات الشعر العربي، من ذلك قول الشاعر:

---

(١) عبداللطيف، محمد حماسة، الإعلال والإبدال بين القدماء والمحدثين، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، المجلد الثامن والأربعون، ص١٦٨.

(٢) الروابدة، محمد، الحذف الصرفي في اللغة العربية، ص ٧٦- ٧٧.

(٣) عبدالتواب، رمضان، بحوث ومقالات في اللغة، ص٢٨.

(٤) الأنعام، ١٥٢.

(٥) الشعراء، ٢٢١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وخير الأمر ما استقبلت منه وليس بأن تتبَعه اتباعا[1].

والأصل: تتتبعه.

وقول الشاعر:

تجانف عن جو اليمامة ناقتي وما قصدت من أهلها لسوائكا[2].

والأصل: تتجانف.

وقد عدها برجشتراسر نوعاً من الترخيم فقال: "ومن الترخيم ما هو جنس من التخالف، وهو حذف أحد المقطعين المتتاليين أولهما حرفان مثلان، أو شبهان نحو: تذكرون بدل تتذكرون، وأمثال ذلك في القرآن عديدة"[3].

وقد اختلف النحاة في الحرف المحذوف، هل هو التاء الأولى أم الثانية، فسيبويه والبصريون يرون أن المحذوف الثانية؛ لحصول الثقل بها، ولأن الزيادة بها وقعت.

أما الكوفيون فيرون أن الأولى أولى بالحذف، وحجتهم أن الثانية لها معنى كالمطاوعة فإذا حذفت اختل ذلك المعنى[4].

وأيّا كان المحذوف فالمهم أنه قد حذف، وما يهمنا هو البحث عن سبب لحذفه، وهو كراهة توالي الأمثال، تلك الظاهرة التي يرفضها النظام اللغوي، ويتخلص منها أينما ظهرت.

---

(١) انظر: ديوان القطامي، ص٢٦٣، الكتاب، ٤: ٨٢، حداد، حنا، معجم شواهد النحو الشعرية، برقم (١٦٠٤).

(٢) انظر: ديوان الأعشى، ص ٢٠٠، برواية: تجانف عن جُلّ، معجم شواهد النحو الشعرية، برقم (١٨٥٨)، الكتاب، ١: ٤٠٨.

(٣) برجشتراسر، التطور النحوي، ص٧٠.

(٤) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة رقم ٩٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ومما يلحظ أن التائين زائدتان، وأن الحذف جائز لا واجب، يقول سيبويه: "أنت بالخيار، إن شئت أثبتهما، وإن شئت حذفت إحداهما"[1].

وعدم الحذف استعمال أيده القرآن الكريم ونزل به، قال تعالى: ﴿ وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ﴾ [2]، على أن الحذف هو الأكثر لخفته، وتوافقه مع نظام اللغة وقواعدها، وإنما أجازوا الحذف وعدمه هنا؛ لأن التاء المحذوفة حرف زائد، وهم يعترفون بأن تتابع التقاء المتماثلين الأصليين أثقل من تتابع التقاء المتماثلين الزائدين[3]، والحق أن توالي التاءين ليس وحده هو المبرر أو المسوغ للحذف وإلا لوجدنا الحذف في تاء (تَفَعَّل) و (تَفَاعل) في الفعل الماضي فائي التاء نحو: (تَتَبَّع) و (تابعَ) و (تَتَرَّب) و (تَتَلْمذ)، ولكن لا بد من وجود صوت آخر أو أصوات أخرى من مخرج التاء، أو المخارج القريبة منه في موقع سابق أو لاحق هي التي أسهمت في إيجاد الثقل أو الجهد العضلي الزائد المبذول من اللسان في إصدار الأصوات اللغوية المكونة للكلمة في سياق الكلام، وما هذا الحذف إلا مظهر من مظاهر المخالفة التي يتغير بها كم البنية صرفياً، وفي نوعية المقاطع المتوالية، وقد عرض الدكتور أحمد عبدالمجيد هريدي في بحث له المواضع التي حصلت فيها مخالفة بحذف إحدى التاءين، والمواضع التي لم تحدث فيها تلك المخالفة من خلال بنائي (تَتَفَعَّل) و (تَتَفَاعل) في القرآن الكريم[4].

ويرى الدكتور الروابدة بأن المحذوف هو التاء الثانية ليست تاء المضارعة لأنه ليس من المعقول أن تأتي بحرف لمعنى ليس موجوداً في بنية الكلمة، ثم نعمد إلى

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٤: ٤٧٦.

(٢) محمد، ٣٨.

(٣) الرضي، شرح الشافية، ٣: ٢٣٩.

(٤) هريدي، أحمد عبدالمجيد، حذف تاء تتفعل وتتفاعل في القرآن الكريم دراسة صوتية صرفية، ص٧٢-٧٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

حذفه، فهذا من العبث اللغوي، أما عن سبب الحذف فهو يرى بأنه الهروب من التضعيف[1].

۞ الحذف في الفعل المضارع الواوي واليائي المجزومين

يرى القدماء أن عين الأجوف تحذف لالتقاء الساكنين، نحو: لم يقم، ولم يبع ولم يخف، فحين جزم بالسكون التقى ساكنان ففي مثل (لم يقم) التقى الواو والميم، فصارت (لم يقوم) فحذفت الواو للتخلص من التقاء الساكنين.

قال ابن يعيش: "وكذلك لم يبع الحذف للاكتفاء"[2]، وقال أيضاً: "فأصل قم وبع تقوم ويبيع... فصار قوم فحذفوا الواو لسكونها وسكون الميم بعدها، فصار قم، وكذلك نظائرها، نحو قل وبع، وهذا مقتضى القياس فيها إلا أنها ما استعملت على الأصل، ثم أعلت"[3].

في حين يرى المحدثون أنه لا التقاء ساكنين هنا، لأن حروف المد هنا هي حركات طويلة، والحركة لا توصف بالسكون، ولو نظروا إلى النطق، ودرسوا نظام المقاطع في اللغة العربية، لعرفوا أنه بعد جزم هذه الأفعال، أصبح عندنا مقطعان، الثاني منهما زائد في الطول فالفعل (يقومْ) ينتهي بالمقطع الصوتي المرفوض (ص ح ح ص) (yaqūm)، وفراراً من المقطع المديد هنا عمدت العربية إلى اختزال الحركة الطويلة فيهما فأصبح (يقم) (yaqum) بتحويل المقطع من مديد مقفل إلى طويل مقفل أي من (ص ح ح ص) إلى (ص ح ص)، فالمعرب العربي القديم أحس بطول

(١) الروابدة، محمد، الحذف الصرفي في اللغة العربية، ص ٩٢.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ١٠: ٨٦.

(٣) ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، ٣٤٨- ٣٤٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الكلمة في هذه الأفعال، لذا لجأ إلى تقصير الحركة الطويلة للتخلص من طول الكلمة[1].

ويقول القدماء في المضارع المعتل الآخر عند جزمه في مثل: لم يدعُ ولم يخشَ ولم يرمِ إنه مجزوم بحذف حرف العلة وهي (الواو والألف والياء)، وفي الحقيقة أنه مجزوم بتقصير الحركة، فالتصوير الصوتي للفعل قبل الجزم في مثل (يرمي) هو (yarmī)، ولكن بعد الجزم أصبح (yarmi) ، فالقدماء هنا ينظرون إلى الخط لا إلى النطق، وقد أثرت هذه النظرة الخاطئة التي تعتمد على الخط لا على النطق في أحكام اللغويين في كثير من قواعدهم[2].

۞ الحذف في مضارع (أكرم) وأمثالها

إذا كان الفعل الماضي على زنة (أفعل) وجب حذف الهمزة من مضارعه ومشتقاته مثل: أكرم يكرم نكرم... وهكذا. إذ الأصل فيها: أُأكرم ويؤكرم ونؤكرم، وقد عللوا الحذف الواقع فيهن جميعاً بحملهن على (أكرم) التي حذفت إحدى همزتيها تخفيفاً بسبب كراهة اللغة توالي الأمثال، ولعله من الواضح أنهم لو جاؤوا بالهمزة في سائر الصيغ لما اجتمع فيهن همزتان، "ولكنهم أرادوا المماثلة، وكرهوا أن يختلف المضارع فيكون مرة بهمزة وأخرى بغير همزة، محافظة على التجنيس في كلامهم، وإذا كانوا قد حذفوا الهمزة الأصلية المفردة في نحو: خذ وكل، فهم بأن يحذفوا الزائدة إذا

(١) انظر: الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص١٢٦، القاسم، يحيى، أثر المقطع المرفوض في بنية الكلمة العربية، ص١٥٩، الخليل، عبدالقادر، ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين في العربية الفصحى، ص١٨٠ - ١٨١.

(٢) انظر: بشر، كمال، دراسات في علم اللغة، ص١٥٦، عبدالتواب، رمضان، فصول في فقه العربية، ص٤٠٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

كانت معها أخرى زائدة أجدر"[1]، حتى وإن لم توجد علة صرفية أو صوتية لحذفها، "كل ذلك لتحصيل التشاكل والفرار من نفرة الاختلاف"[2].

أما المحدثون فإنهم يرون أن هذا الحذف راجع إلى اكتفاء العربية بواحد من المقطعين إذا كانت صوامتها متماثلة، قال بروكلمان: "إذا توالى مقطعان أصواتهما الصامتة متماثلة أو متشابهة جداً، الواحد بعد الآخر، في أول الكلمة، فإنه يكتفي بواحد منها بسبب الارتباط الذهني بينهما"[3]. فهذه المخالفة بحذف إحدى الهمزتين لما اجتمعتا فيه اقتصاد في الجهد.

فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا[4]. فحذف الهمزة راجع إلى ثقل تتابعهما والعرب تكره تكرير الصوامت، ثم توقف قانون الاقتصاد في الجهد، وجاء دور القياس الذي عمم هذا الحذف على جميع الصيغ طرداً للباب على وتيرة واحدة. على الرغم من أنه لا تلتقي في بقية الأفعال نحو تكرم ويكرم همزتان[5].

۞ حذف نون المضارع من (كان)

تحذف نون (أكن) تخفيفاً لكثرة الاستعمال، وهو حذف جائز لا واجب نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [6]، واشترطوا لهذا الحذف شروطاً:

١-الجزم، فلا حذف في نحو قوله تعالى: ﴿وَمَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ﴾ [7].

---

(١) ابن جني، المصنف، ١: ١٩٢.

(٢) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ١: ١٣.

(٣) بروكلمان، كارل، فقه اللغات السامية، ص٧٩.

(٤) سيبويه، الكتاب، ٣: ٥٤٩.

(٥) الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص٣٠٠- ٣٠١.

(٦) مريم، ٢٠.

(٧) القصص، ٣٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٢-ألا تتصل بضمير نصب، فلا حذف في نحو: "إن يكنه فلن تسلط عليه"[١].

٣-عدم الاتصال بساكن، فلا حذف في نحو قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾[٢]، نظراً لقوتها بالحركة العارضة، إلا أن يونس بن حبيب قد خالف في هذا الشرط، وأجاز الحذف استناداً إلى قول الشاعر:

فإن لم تكُ المرآة أبدت وسامة فقد أبدت المرآة جبهة ضيغم[٣]

وأجاب عنه بعضهم بأنه من الضرورة.

جاء في اللسان قول الجوهري: "لم يك، أصله (يكون)، فلما دخلت عليها (لم) جزمتها، فالتقى ساكنان، فحذفت الواو فبقي لم يكن، فلما كثر استعماله حذفوا النون تخفيفاً، فإذا تحركت أثبتوها قالوا: لم يكن الرجل"[٤].

۞ الحذف في المضارع الأجوف

من أبرز مظاهر حذف الحركة، في اللغة العربية الإعلال بالنقل أي: نقل حركة العين إلى الساكن الصحيح قبلها[٥]. ذلك أنه يتناول الحركة لا الحرف، بمعنى أن الحروف الأصول في الكلمة تبقى على حالها، أما التغيير فيلحق الحركة التي تنقل من الحرف المعتل إلى الحرف الصحيح الذي قبله شريطة أن يكون السابق ساكناً نحو (يقول) و (يبيع) إذ الأصل في (يقول) (يقْوُل) yaḳwulu، على زنة (ينْصُر)،

---

(١) من حديث رواه مسلم عن ابن عمر في حديث طويل، كتاب الفتن وأشراط الساعة برقم (٢٠٣٠).

(٢) النساء، ١٦٨.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح، ١: ٢٦٠، معجم شواهد النحو الشعرية، برقم (٢٧٤٧)

(٤) ابن منظور ،لسان العرب، مادة (كون).

(٥) انظر، سيبويه، الكتاب، ٤: ٣٣٨، ابن يعيش، شرح المفصل، ١٠: ٦٤- ٦٥، الرضي، شرح الشافية، ٣: ١٤٣- ١٥٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

استثقلت الضمة على الواو فنقلت إلى الساكن الصحيح قبلها ثم سكنت الواو، والأصل في (يبيع) (يبيع) yabyi،u على زنة (يضْرِبُ)، استثقلت الكسرة على الياء فنقلب إلى الساكن الصحيح قبلها ثم سكنت الياء، فإن سُبق الحرف المعتل بحرف علة نحو (بايع) أو كان الفعل للتعجب نحو (ما أبينه)، أو كان مضعفاً نحو (ابيضّ)، أو معتل اللام نحو (أحوى) امتنع النقل، ولم يجز حذف الحركة.

وقد أجمع النحاة على أنه إذا تحركت الواو أو الياء وسكن ما قبلها فالقياس ألا يعلا بنقل ولا قلب، لخفة ذلك على ألسنتهم نحو (ظبيْ) و (دَلْو)، إلا إذا كان ذلك في فعل قد أعل أصله بإسكان العين، أو في اسم محمول عليه، فإنهم يرون وجوب تسكين عين ذلك الفعل، أي حذف حركتها والمحمول عليه إتباعاً لأصله[1].

ومعنى ذلك أن استثقال الحركة على حرف العلة، ليس السبب الحقيقي، أو السبب الوحيد الذي يوجب نقل الحركة، أو حذفها، وإنما السبب هو الرغبة في متابعة الفرع أصله في سكون عينه، ولذا فإنه لا يصح وقوع الإعلال بالنقل، ولا يجوز حذف الحركة إلا في فرع قد أعل أصله، لذا صحت العين في نحو (يعوِر) و (أعوَر)، لعدم إعلال العين في الأصل (عَوِر).

ولعله من الملاحظ أنه أحياناً لا يكتفي بالنقل فقط بل قد يتبعه قلب أو حذف، والمعول عليه في ذلك هو الحركة المنقولة، وحرف العلة الذي تنقل عنه، فإذا كانت الحركة المنقولة مجانسة للحرف اكتفى بالنقل فقط، أما إذا كانت غير مجانسة له، فإنه يلزم فيها القلب إلى حرف يجانسها كما في (أقام وأبان ويقيم ومقام)، نقلت حركة الواو والياء إلى الساكن قبلها، ثم قلبت الواو والياء ألفاً بعد الفتحة، وياء بعد الكسرة للمجانسة بين الحركة والحرف، وفصّل ذلك الرضي في شافيته[2].

---

(١) الرضي، شرح الشافية، ٣: ١٤٤.

(٢) السابق، ٣: ١٤٣-١٥٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ولعلم اللغة الحديث تفسيرات أخرى تستمد معطياتها من تلك النتائج التي توصلوا إليها في علم الأصوات، ومقاطع العربية، ففي حالة صوغ المضارع من الفعل الأجوف (يقوم) و (يبيع) مثلاً، يرى علم اللغة الحديث أن التصرف الصوتي جرى على النحو التالي:

المضارع بوزن (يَفْعُل) من (قال) هو (يقْوُل) yaḳwulu، فتسقط الواو نظراً لكراهة اجتماعها مع ضمة (wu) فتبقى الضمة وحدها (u) فتختل الزنة وإيقاعها فيعوض موضع الواو الساقطة بطول الضمة بعدها فيقال: يَقُول. Yakulu ومثلها (يبيع)، فالذي حصل هو إسقاط للواو أو الياء، لأنه إذا اجتمعت واو وحركة أو ياء وحركة قصيرة في الحالتين تسقط الواو أو الياء، وتطول الحركة بعدهما[1].

ثم إن ما اعتل به القدماء في هذا الباب، وأن الإعلال هنا كان حمل المضارع على الماضي أو حملاً على الأصل أو طرداً للباب على وتيره واحدة، فهذه العلل ليست علاً موجبة للإعلال لأن ما يعل يجب أن يكون مستوجباً للعلة، وليست العلة في غيره.

ويرى الدكتور الروابدة أن ما حدث في مضارع الأفعال الجوفاء هو إسقاط لحرف المد الواو، لوجوده في موضع تكرهه العرب، ثم نتج بعد إسقاطه أن مدت حركة العين، أي أشبعت فأصبحت صوت مد طويلاً، وبذلك يصبح ما آل إليه الفعل بعد ذلك: يقول بوزن يفول لا يوزن بفعل كما نص عليه القدماء، وبذلك تكون كل من يفول ويبيع مكونتين من خمسة أصوات لغوية لا ستة، وذلك لاختلاف الواو فيما آل إليه الفعل كما كانت في الأصل، وكذلك الياء[2].

ويعلل الدكتور خريسات بأن ما أوقع القدماء في القول بالإعلال بالتسكين هو حمل هذه الأفعال على الفعل الصحيح نحو (يَكْتُبْ)، ويعتقد بأن فاء المضارع كانت

(١) شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ١٩٨.

(٢) الروابدة، محمد، الحذف الصرفي في اللغة العربية، ص ٨٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

متحركة في الأصل، ثم تطور الأمر إلى إسكانها، وذلك للتخلص من توالي المقاطع القصيرة، والعربية تكره ذلك، نظراً لما تسببه من إجهاد، فالنظام المقطعي عنده هو المسؤول عن هذه الصورة للفعل المضارع. فاختصرت المقاطع من أربعة إلى ثلاثة[1].

۞ الحذف في (يسر، نبغ، يمح، ندع، يأت)

تحذف لام الفعل سماعاً، من ذلك (يسر ونبغ ويمح وندع ويأت)، فأصل هذه الكلمات (يسري ونبغي ويمحو وندعو ويأتي).

وقد وردت هذه الكلمات في الذكر الحكيم.

قال تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ﴾ [2].

وقوله: ﴿ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبۡغِۚ﴾ [3].

وقوله: ﴿وَيَمۡحُ ٱللَّهُ ٱلۡبَٰطِلَ﴾ [4].

وقوله: ﴿سَنَدۡعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ [5]، وقوله: ﴿يَوۡمَ يَأۡتِ لَا تَكَلَّمُ﴾ [6].

وقد علل ابن خالويه لهذا الحذف، فقال عند قوله تعالى: ﴿سَنَدۡعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ والأصل (سندعو) بالواو غير أن الواو ساكنة، واستقبلتها اللام الساكنة، فسقطت الواو، فبنوا الخط عليه، وقد أسقطوا الواو في المصحف في ﴿سَنَدۡعُ﴾ و ﴿وَيَدۡعُ ٱلۡإِنسَٰنُ﴾ ، وكذلك الياء من ﴿وَادِ ٱلنَّمۡلِ﴾ والعلة فيهن، ما أنبأتك من بنائهم الخط

(١) خريسات، محمود، الإعلال في ضوء علم اللغة المعاصر، ص ٥٠.

(٢) الفجر، آية ٤.

(٣) الكهف، آية ٦٤

(٤) الشورى، آية ٢٤.

(٥) العلق، آية ١٨.

(٦) هود، آية ١٠٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

على الوصل"[1]، فهو يشير إلى أن كتّاب المصحف كتبوا بعض الكلمات القرآنية حسب النطق بها في الوصل لا في الوقف.

ويعلل ابن جني لذلك بقوله: ﴿وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ﴾، و﴿سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ﴾، كتبت في المصحف بلا واو للوقوف عليها كذلك[2]، ويقول: "كتب ذلك بغير واو دليلاً في الخط على الوقوف عليه بغير واو في اللفظ"[3].

ويخطِّئ الدكتور رمضان عبدالتواب ابن جني في هذا ويجعل سبب وقوف القراء عليها بتقصير الحركة، لأنها كتبت بدون الواو[4].

ويبتعد الزركشي في تعليله لهذه الكلمات إذ يقول: "قد سقطت من أربعة أفعال تنبيهًا على سرعة وقوع الفعل، وسهولته على الفاعل، وشدة قبول المنفعل المتأثر به في الوجود، أولها: سندع الزبانية، فيه سرعة الفعل، وإجابة الزبانية، وقوة البطش ..."[5]، وهذا الأمر لم يخطر على بال كتبة الوحي وأنهم يرمزون إلى هذه المعاني الدقيقة التي يحاول أن يستنبطها الزركشي.

أما في كلمة (يسر) فلعل الحفاظ على موسيقا الكلام واتساقه مع (وتر ولحجر)[6] كان هو السبب المؤدي إلى هذا الحذف، فالخفة اللفظية تؤدي إلى الخفة المعنوية، وسهولة متابعة معاني الكلام[7].

---

(١) ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ص٣٠٥.

(٢) ابن جني، الخصائص، ٢: ٢٩٣.

(٣) السابق، ٣: ١٣٤.

(٤) عبدالتواب، رمضان، فصول في فقه العربية، ص١٧٩.

(٥) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ١: ٣٩٧.

(6) الفجر، آية ٣، ٤، ٥

(٧) عفيفي، أحمد، ظاهرة التخفيف في النحو العربي، ص٢٨٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

والصواب أن ما حذف من رمز الضمة الطويلة من كلمات ﴿سَنَدْعُ﴾ ﴿وَيَمْحُ﴾، وغيرها سببه وقوعها في موضع يحتم تقصيرها، فقد التقت الضمة الطويلة من آخر الكلمة بحرف ساكن من أول الكلمة التي تلتها فتكون المقطع المديد المقفل بصامت (ص ح ح ص) وهو بناء مقطعي ممتنع هنا، فيضطر المتكلم إلى تقصير الحركة الطويلة في ذلك المقطع، فيتحول إلى مقطع طويل مقفل (ص ح ص)، ومعنى ذلك أن الضمة الطويلة قد قصرت، وصارت ضمة قصيرة.

۞ الحذف في (يرى)

مما فُسر الحذف فيه بكثرة الاستعمال: حذف الهمزة من الفعل (رأى) عند الإتيان بالمضارع منه، فتحذف الهمزة (عين الفعل) وللنحاة في تفسير ذلك رأيان:

الأول: التخفيف لكثرة الاستعمال "وذلك أنه إذا قيل (أرأى) اجتمع همزتان بينهما ساكن، والساكن حاجز غير حصين فكأنهما قد توالتا، فحذفت الثانية على حد حذفها في (أُكْرِمُ)، ثم اتُّبِعَ سائر الباب، وفتح الراء المجاورة الألف التي هي لام الكلمة، وغلب كثرة الاستعمال ههنا الأصل حتى هجر ورفض"[1].

الثاني: التخفيف القياسي، وذلك بإلقاء حركة الهمزة على الراء ثم تحذف على حد قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ﴾[2]، في قراءة عبدالله[3].

يقول ابن يعيش: "وهو أوجه عندي لقربه من القياس"[4].

---

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ٩: ١١٠.

(٢) النمل، آية ٢٥.

(٣) النحاس، إعراب القرآن، ٣: ٢٠٧.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ٩: ١١٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وذكره ابن جني مع التخفيف غير القياسي، لأن التخفيف لزم على غير قياس حتى هجر الأصل، وصار استعماله والرجوع إليه كالضرورة نحو قوله:

أرى عينيّ ما لم ترأياه كلانا عالم بالترهات[1].

ولعل قانون الاقتصاد في الجهد هو المسؤول عن التخلص من الهمزة بإسقاطها طلباً للخفة وإيثاراً للسهولة في النطق.

ويغلب على ظن الدكتور الروابدة بأن الحذف جاء في مضارع (رأى) تخفيفاً لكثرة الاستعمال على غير قياس[2].

۞ الحذف في (لم أبل) و (لا أدر)

يرى المازني أن كثرة الاستعمال هي السبب الحقيقي وراء الحذف الواقع في كلمات مثل: لم أبل- ولا أدر ولم يك، وإن كان يرى أن هذا الحذف شاذ لا يقاس عليه[3]. وقد تبعه في ذلك ابن جني الذي فسر شذوذ هذه الكلمات بأن كان القياس فيها أن يقال: (لم أبال) بمنزلة (لم أرام)، لكن لما كثر استعمال هذه الحروف فصارت (لم أبل) تقال عند كل شيء محتقر، خففت بتسكين اللام من (لم أبال) وشبهت اللام بالفاء من (أخاف) فكما تسكن تلك للجزم، سكنوا هذه اللام من (لم أبال) تشبهها بالفاء، لكثرة الاستعمال، فلما سكنت اللام حذفت الألف؛ لالتقاء الساكنين كما تحذف من (لم أخف)[4].

---

(١) انظر: الخصائص، ٣: ١٥٣، الأمالي الشجرية، ٢: ٢٠٣، معجم الشواهد النحوية برقم (٤١٧)

(٢) الروابدة، محمد، الحذف الصرفي في اللغة العربية، ص ٨٩.

(٣) ابن جني، المنصف، ٢: ٢٢٧.

(٤) السابق، الصفحة نفسها.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وذهب الرضي إلى أن أصلها (أبالي "ثم حذفت الياء بدخول الجازم فصارت (لم أبال) فلما كثر استعمالها وجرت على ألسنة الناس طلبت التخفيف مرة أخرى؛ لأن كل كثير مستثقل عندهم وإن خف، ولذلك فقد أجروا فيها الجزم مرة أخرى تشبيهاً لها بما لم يحذف منه شيء كيقول ويخاف لتحرك آخرها، فأسقطت حركة اللام وسكنت، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين فصارت لم أبل"[1].

وأما (لا أدر فالأصل أن نقول: لا أدري، بإثبات الياء؛ لأنه في موضع رفع، ولا موجب لحذف حرف العلة هنا، غير أنهم درجوا على استعمالها محذوفة الياء، نظراً لشيوعها على ألسنتهم وكثرة استعمالها، قال ابن جني: "وهم لما كثر استعماله أشد تغييراً"[2]، وقال أيضاً: "والشيء إذا كثر استعماله وعرف موضعه جاز فيه من التغيير ما لا يجوز في غيره نحو: لا أدر ولم يك ولا تبل، وغير ذلك، وليس كذلك ما كان مجهولاً قليل الاستعمال"[3].

وتبين لنا مما فرط أن القدماء كانوا يلجأون في كثير من الحالات إلى منطق اللغة والاستعمال ليحكموه فيما شجر بينهم من خلاف في تفسير كثير من القضايا والمسائل اللغوية التي كانت تستوقفهم وتحتاج منهم إلى بيان وتفسير، وليتهم تمسكوا بهذا المنهج، إذن لسلمنا من كثير من المماحكات والجدل العقلي والحشو الذي لا طائل من ورائه.

ويذهب الدكتور رمضان عبدالتواب في تفسير هذه الكلمات مذهباً آخر، فهو يرجع وجود مثل هذه الصيغ في اللغة العربية إلى لغة الشعر، تلك اللغة التي يحكمها الوزن الذي يرفض بطبيعته بعض المقاطع الجائزة في لغة النثر فيقول: "روى النحويون

---

(١) الرضي، شرح الشافية، ٢: ٢٣٥.

(٢) ابن جني، الخصائص، ٣: ٣٤.

(٣) ابن جني، المنصف، ١: ١٤٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

بعض الصيغ العربية التي وردت على غير المألوف فيها والقياس الجاري في أمثالها، ووقفوا أمامها حيارى، وتكلفوا لها التأويل والتخريج، وفاتهم في كل ذلك أن السبب في مخالفتها المألوف هو استخدامها في الشعر، ذلك الاستخدام الذي حولها عن أصلها لتنسجم مع الوزن الشعري، ثم خرجت من الشعر إلى النثر وشاعت على الألسنة في صورتها الجديدة، من ذلك قولهم (لم أبل) و (لا أدر)" [1].

وقد استدل لكلامه ببعض أبيات الشعر القديم التي جاءت فيها الكلمتان على هذه الهيئة. من ذلك قول الشاعر:

ولولا ابنة الوهبي لم أبل طوال الليالي أن يحالفه المحل

وقال الآخر:

ولا أدر من ألقى عليه رداءه خلا أنه قد سل من ماجد محض

إلى غير ذلك من الشواهد التي تؤكد وجهة نظره التي ترى أن هذه الكلمات ما هي إلا أثر من آثار لغة الشعر في أبنية اللغة العربية.

ويبقى الرأي وجيهاً ما لم نعثر على نص نثري قديم يثبت عكس ما ذهب إليه الدكتور رمضان عبدالتواب، مع ملاحظة أن اهتمامنا منصب على بيان أثر كثرة استعمالهما في التغيير الواقع على بنيتها سواء في الشعر أم النثر.

(١) عبدالتواب، رمضان، فصول في فقه العربية، ص٢٢٤ وما بعدها.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

۞ الحذف في (أتحاجوني)

قرأ نافع وابن عامر من السبعة قوله تعالى: ﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي فِي ٱللَّهِ وَقَدۡ هَدَىٰنِۚ﴾[1]، بتخفيف نون (أتحاجوني) وأصله بنونين (أتحاجونني)، وأدغم البقية هاتين النونين (أتحاجونّي)[2].

فكراهية تتابع الأمثال كانت سبباً للحذف هنا، لكن الدكتور يحيى القاسم يميل في تفسير هذا الحذف إلى غير قانون الحذف، فيكون كراهية هذا النوع من المقاطع سبباً أدى إلى إعادة ترتيب المقاطع الصوتية على نحو يخلصها منه.

أتحاجونّي (على قراءة الجمهور)

a/tu/ḥāǧ/ǧūn/nī

تكرر فيها مقطعان من النوع المكروه.

وبقراءة التخفيف (أتحاجوني) قراءة ابن عامر ونافع.

a/ tu/ ḥāǧ/ ǧū/ nī

فتخلصت اللغة من أحد المقطعين المكروهين عن طريق حذف الحد/المغلق للمقطع الثاني[3].

---

(١) الأنعام، ٨٠.

(٢) القيسي، مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ٢: ١٦.

(٣) القاسم، يحيى، أثر المقطع المرفوض في بنية الكلمة العربية، ص١٦٨ - ١٦٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

۞ حذف فاء أمر المثال

لقد حمل العلماء من قدماء ومحدثين أمر الفعل المثال على مضارعه، فلأن الواو حذفت في المضارع فإنها بالضرورة تحذف من الأمر وجوباً حملاً على المضارع، ولأن الياء تثبت في مضارع المثال اليائي فكذلك يجب أن تثبت في أمره[1].

ويرى الدكتور الشايب أن فعل الأمر من المثال الواوي نحو (وعد) و (وزن) هو في أصله (اوعد) و (اوْزن)، فاطرحت المزدوجات كلية، وبذلك تنتقل هذه الأفعال من بناء (افْعِلْ) إلى بناء (عِلْ) على الشكل التالي:

اِوْعد ← ايعد ← عد

اوزن ← ايزن ← زن[2].

وأما اليائي فيقال فيه ما قيل عند الحديث عن الحذف في المضارع، وأن بقاءها لعلة وظيفية، هي خوف الالتباس.

۞ الحذف في (خذ وكل ومر)

مما يقرره نظام القواعد في اللغة العربية أن الفعل إذا سكن ما بعد حرف المضارعة منه نحو (يضرب)، ثم جئنا بالأمر منه، فإننا نحذف حرف المضارعة منه، فيبقى ما بعده ساكناً، ولما كانت اللغة لا تجيز الابتداء بالساكن، فقد وجب المجيء بهمزة الوصل للتوصل إلى النطق به، فنقول: اضرب، وتكسر هذه الهمزة لالتقاء الساكنين، إلا أن يكون الثالث مضموماً فإنها تضم اتباعاً لكراهية الخروج من الكسر إلى الضم، وتقلب الهمزة الثانية ياء خالصة إن كانت همزة الوصل مكسورة، وإن كانت مضمومة قلبت واواً خالصة نحو: أوس الجرح، والأصل أؤس الجرح، فقلبوا

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ٧: ٥٨.

(٢) الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص٤٢٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الهمزة الثانية حرفاً ليناً فراراً من الجمع بين الهمزتين[1]. إلا أنه قد شذ عن هذا الأصل ثلاثة أفعال، أجمع النحاة على أنها تسمع ولا يقاس عليها. وهذه الأفعال هي (أخذ وأكل وأمر) إذ التزموا فيها حذف الهمزة عند الإتيان بالأمر منها، وكان القياس يقتضي قلبها واواً، فتصير: أؤخذ وأؤكل وأؤمر، فلما اجتمعت همزتان، وكثر استعمالهن في لغتهم؛ لتعلقهن بحياتهم اليومية، حذفوا الهمزة الأصلية فزال الساكن، فاستغني عن الهمزة الثانية الزائدة، وذلك لأن كثرة الاستعمال تجيز في الكلمة ما لا يجوز في غيرها، فصارت الكلمات: خذْ وكلْ ومرْ.

قال الرضي: "والتزموا خذ وكل على غير قياس للكثرة، وكان القياس قلب الثانية واواً لانضمام ما قبلها، فخففت بغير القلب، وذلك بأن حذفت الثانية لكثرة استعمالها، وعلى كل حال فالحذف أوغل في التخفيف"[2]، في حين عممه الجوهري على مهموز الفاء كله[3].

وقد التزموا هذا الحذف في كل من الفعلين: (خذ وكل)، دون (مر)، إذ أجمعوا على أن الحذف فيه- وإن كان أفصح من القلب- إلا أنه ليس بلازم، خاصة إذا لم يكن مبتدأ به، معللين ذلك بأنه نقص عن مرتبة (خذ وكل) في كثرة الاستعمال، لأنه على حسب تفاوت الكثرة يتفاوت التخفيف[4]. ومن ثم فقد أبقوا على الهمزة فيه وجعلوها أفصح من الحذف خاصة إذا وقع الفعل في درج الكلام، قال تعالى: ﴿ وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَوٰةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا ﴾[5].

---

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ٩: ١١٥.

(٢) الرضي، شرح الشافية، ٣: ٥٠- ٥١.

(٣) الجوهري، الصحاح، مادة (أخذ).

(٤) السيوطي، الأشباه والنظائر، ١: ٥٧٧.

(٥) طه، آية ١٣٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ويتضح مما سبق أن النحاة يجمعون في تعليلهم للحذف الواقع في هذه الأفعال بين سببين: سبب صوتي وسبب يردونه إلى كثرة استعمال هذه الأفعال وجريانها في حالة الأمر على ألسنة الناس، فالمتكلم يلجأ إلى أسهل الصيغ وأخفها على اللسان؛ "لأن كل كثير مستثقل وإن خف"[1].

ويجدر بنا أن نشير إلى ما ذكره الدكتور فوزي الشايب من أن تعليل الحذف هنا بكثرة الاستعمال تعليل غير صحيح، وأن الصواب هو القول بأن هذه الأفعال قد مرت في استعمالها بثلاث مراحل:

المرحلة الأولي: وتمثل الأصل وهو: أؤخذ وأؤكل وأؤمر.

المرحلة الثانية: مرحلة المخالفة بين الهمزتين المجتمعتين في الأمر وهما همزة الوصل وفاء الكلمة فتسقط الهمزة الثانية ويعوض عنها بمد حركة المقطع السابق عليها، فتتحول: أؤخذ uḫud، إلى أوخذ uḫud، وأؤكل ukul إلى أوكل ukul، وأؤمر u'mur إلى أومر umur.

المرحلة الثالثة: وينتهي فيها عمل القانون الصوتي، وتبدأ مرحلة التطور، وذلك بإسقاط همزة الوصل؛ لأنها إنما تجتلب توصلاً إلى النطق بالساكن، فإذا سقط الساكن الذي من أجله تجتلب استغني عنها، وبسقوطها نحصل على خذ ḫud، وكل kul، ومر mur.

إذن فسقوط الهمزة من هذه الأفعال ابتداء هو بفعل قانون صوتي[2]، ومن المعروف أن "القسر الذي تفرضه الصوتيات له من القوة ما لا يستطيع معه فرد أن يتخلص من غيرها"[3].

---

(١) الرضي، شرح الشافية، ٣: ٦٨.

(٢) الشايب، فوزي، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ص٤٩.

(٣) فندريس، جوزيف، اللغة، ص١٥٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

۞ حذف عين فعل الأمر الأجوف

تحذف عين فعل الأمر الأجوف ما لم يتصل بضمير ساكن أو يؤكد بإحدى النونين.

ومن ذلك نحو (خَف) و (قُم) و (بع) والعلة عند القدماء في هذه الحذوف هو التقاء الساكنين، فعين الفعل ساكنة، ولامه كذلك لبناء الأمر على السكون.

فالأصل في الأفعال السابقة هو: (اخوف) و (اقومُ) و (ابيع) نقلت حركة العين إلى الفاء، وحذفت همزة الوصل، لعدم الحاجة إليها وحذفت العين لسكونها وسكون ما بعدها.

ومن حذف عين الأجوف في الأمر نحو (قَلْن) و (خَفْن) و (بِعْن) أسند الفعل إلى نون النسوة، فتسكن لام الكلمة، لأجل الضمير المتحرك، فيلتقى ساكنان فتحذف العين، قال تعالى: ﴿وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ﴿٣٢﴾﴾ (١).

أما المحدثون فإنهم يرون بأن ما حصل لهذه الأفعال هو ما حصل للأفعال الصحيحة من بنائها على السكون، فعندما نأمر من الفعل (يقوم) فإننا نحذف حرف المضارعة، ويسكن آخره، فيصبح (قُوْم) ḳūm، فهنا تشكل المقطع المديد المقفل بصامت (ص ح ح ص)، وهذا المقطع في هذا الوضع مرفوض، فتعمد العربية إلى التخلص من هذا المقطع عن طريق تقصير الصائت الطويل، فيحول من مديد مرفوض إلى طويل مقفل مقبول قُم (ḳum).

فما حدث هو كالتالي:

يقوم ← قُوم ← قُم

ḳum ← ḳūm ← Yaḳūmu

(١) الأحزاب، ٣٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ومثله اليائي.

وفي الأمر الأجوف المسند إلى نون النسوة يتشكل مقطع مديد، فعمدت العربية إلى تغييره، وذلك عن طريق تقصير الحركة الطويلة على النحو التالي:

قام ← يقوم ← قُوْمن ← قُمْن

Ḳāma ← yaḳūmu ← ḳūmna ← ḳumna[1].

۞ الحذف في الفعل المضعف

يقع الحذف في الفعل الثلاثي المكسور العين الذي عينه ولامه من جنس واحد، نحو (ظلّ) فعند إسناده إلى ضمير الرفع المتحرك حينئذ يجوز لك استعماله تاماً فتقول (ظَلِلْت)، ويجوز حذف العين فتقول (ظَلْت) و (ظِلْتُ) بالفتح والكسر، قال تعالى: ﴿وَٱنظُرْ إِلَىٰٓ إِلَٰهِكَ ٱلَّذِى ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾[2]، قرئ بفتح الظاء وكسرها[3].

ومن ذلك (اَحْسَسْت) و (مَسِسْت)، فيجوز أن تقول (أحست) و (مست).

قال الشاعر:

خلا أن العتاق من المطايا أحسن به فهن إليه شوس[4].

يريد: أحسسن.

وقال الشاعر:

مسنا السماء فنلناها وطاءلهم حتى رأوا أحداً يهوي ونهلانا[1].

---

(١) القاسم، يحيى، أثر المقطع المرفوض في بنية الكلمة العربية، ص١٦١.

(٢) طه، ٩٧.

(٣) النحاس، إعراب القرآن، ٣: ٥٧.

(٤) انظر: ابن جني، الخصائص، ٢: ٤٣٨، معجم شواهد النحو الشعرية، برقم (١٣٢١).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

يريد : مسسنا.

وقد اختلف النحاة حول حكم هذا الحذف، فقد حكم عليه سيبويه بالشذوذ[٢]. وجعله ابن مالك لغة لسليم.

والحقيقة أن هذا الحذف من طرق تخلص العربية من أحد الصامتين المتماثلين إذا تتابعا في حشو الكلمة طلباً للخفة، وهروباً من التضعيف، إذ إن الجهد الذي يبذله المتكلم في نطق الصوت المخفف أقل من الجهد الذي يبذله في نطق الصوت المضعف، فالاقتصاد في الجهد العضلي أثناء النطق أمر تبحث عنه العربية وتسعى إليه.

ولذا يلجأ المتكلم إلى التخفيف بحذف أحد الأمثال[٣].

وإذا اتصل بالمضارع المضعف نون النسوة جاز لك الحذف بعد نقل حركتها إلى الفاء نحو (يَقَرْن) في (يقْرَرْن)، وفي الأمر قوله تعالى: ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾[٤] في قراءة نافع وعاصم[٥]، ذلك أن (قَرْن) من الفعل (قَرّ) (يقَرُّ) بالتضعيف، وأصله (اقْرَرْن)[٦]، وقيل بعدم الحذف، ووجهه أن الفعل من المثال المحذوف الفاء ولذا فأصله (وقر: يَقِرُ)[٧].

---

(١) انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (مسس).

(٢) الكتاب، سيبويه، ٤: ٤٢١.

(٣) انظر: الشايب، فوزي، أثر القوانين في بناء الكلمة، ص٣٠٤- الخليل، عبدالقادر، ظاهرة كراهية توالي الأمثال في العربية، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد التاسع، العدد الأول، ١٩٩٤م، ص١٩.

(٤) الأحزاب، ٣٣.

(٥) النحاس، إعراب القرآن، ٣: ٣١٣.

(٦) السابق، الصفحة نفسها.

(٧) العكبري، أبو البقاء، إملاء ما من به الرحمن، ٢: ١٩٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

والقول الأول أقرب للصواب؛ لأنه المناسب للمعنى، لأن الفعل من (قرّ) المضعف العين، وبالتالي وردت كثير من الآيات بالتضعيف، فمن فعل الأمر قوله تعالى: ﴿فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾ (١).

ومن المضارع قوله تعالى: ﴿فَرَجَعْنَاكَ إِلَىٰ أُمِّكَ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ﴾ (٢).

وبالجملة فقد أشار العلماء إلى أن الحذف في أمر المضعف قليل (٣).

۞ الحذف في الأفعال المؤكدة بنون التوكيد

ذهب علماء العربية إلى أن الأفعال إذا لحقتها إحدى نوني التوكيد صحيحة اللام أو معتلتها فإن كانت صحيحة اللام، واتصل بالفعل ضمير الجماعة المذكر حذفت الضمير لالتقاء الساكنين، وأبقيت ما قبل النون مضموماً لتدل على المحذوف فتقول: اضربُنّ، يقومُنّ، وإن اتصل به ضمير المخاطبة الواحدة حذف الضمير لالتقاء الساكنين، وبقي ما قبل النون مكسوراً للدلالة على المحذوف نحو: اضربِنّ، وتقومِنّ.

وإن كان الفعل معتلاً فحكمه حكم الصحيح بحذف الواو أو الياء لالتقاء الساكنين نحو: ادعُنّ، اغزُنّ، ادعِنّ، اخشِنّ (٤).

والذي يراه المحدثون أنه لا يحصل في هذه الأفعال التقاء ساكنين، وإنما يكون فيها مقطع صوتي مرفوض (ص ح ح ص) فتقصر الحركة الطويلة للتخلص من هذا المقطع. فمثلاً الفعل (اضربُنّ) أصله (اضربونّ) ويتشكل فيها المقطع (بوْن) būn

(١) مريم، ٢٦.

(٢) طه، ٤٠.

(٣) الرضي، شرح الشافية، ٣: ٢٤٥.

(٤) ابن عصفور، المقرب، ٤: ٧٥- ٧٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(ص ح ح ص) فتقصر حركته فيتحول إلى (بُنْ) bun (ص ح ص). اقتصاداً في الجهد[1].

(١) انظر: الخليل، عبدالقادر، ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين في العربية الفصحى، ص١٨٧، الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص٣١٩، شاهين، عبدالصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص١٠٠ - ١٠٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الثاني
الحذف في البنية الاسمية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

۞ الحذف في الاسم المقصور

تعريف المقصور: هو الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة[1]، وسمي مقصوراً؛ لأنه قصر عن الإعراب كله، فلا يدخله الرفع والنصب والجر، لأن في آخره ألفاً، والألف نابية عن تحمل الحركة، فهي لا تتحرك بحركة، لأنها مدة في الحلق، وتحريكها يمنعها من الاستطالة والامتداد، ويفضي بها إلى مخرج الحركة.

لذا تقدر الحركة عليها ضمة كانت أو كسرة أو فتحة. نحو (فتى، ملهى، هوى، معطى) فالمنون: منه ألفه ساكنة والتنوين ساكن، وحينئذ يلتقى ساكنان[2]، وهذا يخالف قاعدة العرب فقد بنت كلامها على متحرك فساكن، وهذا لا يخلو من لحالين على ما هو معتاد عند علماء السلف، وعليه سنعرض تاليا توجيه علماء السلف للحذف في الاسم المقصور.

---

(١) انظر: الرضي، شرح الشافية، ٢: ٣٢٤، الفاكهي، جمال الدين عبدالله، شرح الحدود النحوية، ص٩٤، الخليلي، سعيد بن خلفان، مقاليد التصريف، ١: ١٧٦، الحملاوي، أحمد، شذا العرف، ص١٠٣.

(٢) الجدير بالذكر أن مصطلح الساكن عند علماء السلف له مفهومان: ساكن صحيح وهو الذي يلحظ في الأصوات الصحاح الصوامت الخمسة والعشرين صوتاً عند خلوها من الحركات مثلما هو في صوت (الباء)، عندما تكون ساكنة ويمثل لها بالكتابة الصوتية بـ (b) وتكون متحركة، ويمثل لها بالكتابة الصوتية بـ (bi,bu,ba) وثمة مفهوم آخر للسكون متعلق بمجموعة أصوات المد واللين، وهذه في حقيقة الأمر هي صوائت لا أصوات صحاح (أي حركات)، وحقها أن تكون سابقة أو لاحقة للأصوات الصوامت الصحاح، لكنها تعامل بالنظر إلى صورتها الإملائية حيث لا يظهر على رسمها حركة فوقية ممثلة للفتحة أو الكسرة أو الضمة، ولذا أعطيت في الرسم صورة الصامت الخالي من الحركة ووضعت فوقها العلامة (ه) المستديرة الدالة على السكون، وفي علم اللسانيات الحديث يختص مصطلح الساكن بالأصوات الصحاح الصوامت حسب، وعليه لا يلتقي ساكنان في الاسم المقصور بتاتاً، وإنما يتشكل مقطع صوتي من صامت وحركة مدية وصامت من نمط (ص ح ح ص)، وهو مقطع مرفوض في العربية، كما سيتضح في طوايا البحث لاحقاً.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أولاً: حال الوصل

إذا كان في الكلام مقصور منون في الوصل فلا يخلو من حالات الإعراب الثلاثة: الرفع والنصب والجر، فيلتقي حينئذ ساكنان، سكون الألف والتنوين، فلا بد من حذف أحدهما. لكن أيهما يحذف؟

نظراً لوجود الأدلة الداعمة لإبقاء التنوين وحذف الألف، فإن الباحث يرى أن الألف هي المحذوفة، والأدلة هي:

- أن التنوين دخل لمعنى ويزول بزواله، وليست الألف كذلك؛ لأنها لام الكلمة.
- بقاء ما يدل على الألف وهي الفتحة، وليس ذلك في التنوين.
- أن الساكن الأول هو المانع من النطق بالثاني، فكان حذفه هو الوجه؛ لإزالة المانع فلذلك تقول: (هذه عصا، ورأيت عصا، ومررت بعصا) بالتنوين من غير ألف[1].

ثانياً: حال الوقف

إذا وقفت على مقصور منون، فإنك تقف عليه بالألف عند العرب جميعهم في الأحوال الثلاث، كقولك (هذا فتى، رأيت فتى، مررت بفتى) بإسكان الألف في الجميع. وللعلماء في هذه الألف مذاهب ثلاثة:

١- رأي الرضي وابن برهان، وينسب إلى أبي عمرو بن العلاء، والكسائي.

وهو أن هذه الألف بدل من التنوين الذي لم يحذف، لأنها بعد فتح في أحوال الإعراب الثلاث. قال الرضي: "إنك لا ترد الألف المحذوفة، لأنك لا تحذف التنوين الموجب لحذفها، بل تقلبها في الأحوال الثلاث ألفاً، لوقوعها في الأحوال بعد الفتحة، كما قلبتها ألفاً في (زيداً) المنصوب، لأن موقعها في الأحوال الثلاث مثل موقع تنوين

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ١: ٥٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(زيداً) المنصوب، بل هنا القلب أولى؛ لأن فتحة (زيداً) عارضة إعرابية والفتحة في المقصور لازمة"[1]. وعلى ما سبق فإن وزنها (فَعَىْ).

٢- أن هذه الألف أصلية وهي لام الكلمة، وأن التنوين هو المحذوف، وعلى هذا يكون وزنها (فَعَل).

قال سيبويه: "وأما الألفات التي تذهب في الوصل فإنها لا تحذف في الوقف لأن الفتحة والألف أخف عليهم"[2].

ومما يقوي ذلك- أي أن الألف لام الكلمة- مجيئها روياً في النصب من قول الشاعر:

ورب ضيفٍ طرق الحي سُرَى

صادف زاداً وحديثاً ما اشتهى

إن الحديث جانب من القِرَى[3]

فألف (سرى) أصلية وهي لام الكلمة في الأحوال كلها لوقوعها روياً وليست مبدلة من التنوين في الوقف، ولو كانت كذلك، ووقعت رويا، لجاز أن تقع الألف المبدلة من التنوين في الاسم المنصوب في الروي أيضاً، وكان يقع مثل: (رأيت زيدا) مع مثل (رأيت الفتى) في قصيدة واحدة وهذا لا يجوز، ولذلك ثبت أن الألف في (سرى، اشتهى، القرى) أصلية[4].

ويروى هذا المذهب عن الخليل وسيبويه.

---

(١) الرضي، شرح الشافية، ٢: ٢٨٤.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٤: ١٨٧.

(٣) انظر: شرح المفصل، ٩: ٧٦، معجم شواهد النحو الشعرية، برقم (٣٧٥١).

(٤) شرح الشافية، ٢: ٢٨٣- ٢٨٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٣- أن الألف في الرفع والجر بدل من لام الكلمة، وفي النصب بدل من التنوين، وقيل هذا مذهب سيبويه، إلا أن الرضي خطأ هذه الرواية، وقال: إنه مذهب الفارسي في التكملة[١]، وحكم الرضي بخطأ هذا الرأي، لأن فيه وقوفاً على الكلمة ثم إعلالها، والمعروف أن الوقف عارض للوصل، والكلمة في حال الوصل معلة بقلب لامها ألفاً وحذفها للساكنين[٢].

ولذا فقد رجع الفارسي عن هذا الرأي فهو من أصحاب المذهب الأول كما أسلفت.

۞ الحذف في المقصور عند علماء اللسانيات الحديثة

يفسر علماء اللسانيات ما جرى للاسم المقصور بتصور يتكئ على مفهوم المقطعية وأثرها في بنية الكلم العربي[٣].

---

(1) الفارسي، التكملة، ص ١٩٩.

(٢) الرضي، شرح الشافية، ٢: ٢٨٣.

(٣) يشير علماء اللسانيات إلى أن البنية المقطعية للكلم العربي عادة ما تتراوح بين مجموعة الأنماط التالية:

١- نمط (ص ح) وهو رمز للمقطع القصير المفتوح المكون من صوت صامت وصوت صائت (أو حركة)، مثل (bi,bu, ba)، ولا قيود على توزيعه، وينشط في الماضي السالم المجرد (كتب kataba).

٢- نمط (ص ح ح) مقطع مكون من صامت وحركة مدية (طويل مفتوح)، وهو نادر في البداية، وينشط في الفعل الأجوف والناقص (قال kala)، (رمى rama).

٣- نمط (ص ح ص) مقطع مكون من صامت وحركة وصامت (طويل مغلق)، وعند قفله بالمزدوج يقع فيه التغير والانكماش (بيت bayt)، وهو مقطع مهم وأساسي ولا قيود على توزيعه (كم kam) (يد yad).

٤- نمط (ص ح ح ص) مقطع مكون من صامت وحركة مدية وصامت (مديد مغلق)، وهو مقيد بالوقف، ولا يرد شعراً إلا في القوافي المقيدة من بحر الرمل أو المتقارب، وينشط في المضعف من بناء فاعل (شادّ).

٥- نمط (ص ح ص ص) مقطع مكون من صامت وحركة وصامتين (مديد مزدوج الإغلاق) وهو مقيد بالوقف، ويظهر في الشعر في الأوزان مقيدا.

=

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

يقول الدكتور عبدالصبور شاهين: "أما المقصور فإن له حالتين: حالة التنكير، وفيها ينون آخره، فيقال: فتىً، ومصطفىً، بإسقاط الألف نطقاً، أو هو في الحقيقة اختصار للفتحة الطويلة، مع إقفال المقطع بنون ساكنة، هي التنوين fatan > fatā[1].

ويعطي الدكتور فوزي الشايب تفسيراً أكثر وضوحاً إذ يقول: "وتفادياً لنشوء المقطع المديد (ص ح ح ص) نفسر أيضاً اختزال الحركة الطويلة من الأسماء المقصورة عند وقوع تنوينها، وذلك نحو: هدىً وعصاً وجوىً، فهذه الأصل فيها هو: هدانْ، عصان، جوانْ بالتنوين، ولكن التنوين مع الفتحة الطويلة قبله ينشأ عنه مقطع مديد في هذه الكلمات هو: دانْ، صانْ، وانْ على الترتيب، وهو مقطع مرفوض عربياً في مثل هذه الحالة، أي في الوصل، فما كان من العربية إلا أن اختزلت الحركة الطويلة من المقطع المديد، فحولته بذلك إلى مقطع طويل (ص ح ص)"[2].

وعلى ما سبق تبين أن تفسير المحدثين للحذف في الاسم المقصور يعتمد اعتماداً كلياً على أساس المقطعية وتأثيرها في بنية الكلمة على أنه حذف يقصد منه التخفيف وتوفير الجهد العضلي الأقل عند النطق بهذا المقطع، في مثل هذه الحالة أو أشباهها، ولا يراح أن التعليل الحديث للحذف عند علماء اللسانيات أظهر حجة منه عند علماء السلف، فليس ثمة التقاء ساكنين على الحقيقة ليقال: إن التخفيف جرى لاجتماعهما معاً، والمثال ليس إلا وجود حركة مدية نواة في مقطع أوله صامت وآخره صامت

والنمطان الأخيران مرتبطان بالوقف، وهما أكثر ما يطرأ التغير عليهما، وعليه فالمقطع الرابع من نمط (ص ح ص) وهو المقطع الموجود في حالة الاسم المقصور المنون هو عرضة جبرية للحذف والتغيير في الكلام الفصيح واللهجي على حد سواء.

انظر: أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص١٣٤ - شاهين، عبدالصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص٣٨ – عبدالتواب، رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص ١٠١ –١٠٢.

(١) شاهين، عبدالصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص١٢٥.

(٢) الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص١٢٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(ص ح ح ص)، وهو لا يكون في العربية إلا عند الوقف أو وسطاً عند التضعيف في نحو (دابّة) و (شابّة).

۞ الحذف في الاسم المنقوص

تعريف المنقوص: هو الاسم الذي آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها[1]، لا يظهر فيها الرفع والجر؛ لثقل الضمة والكسرة عليها باعتبار أن ما قبلها مكسور كالقاضي والداعي. وسمي منقوصاً؛ لأنه نقص شيئان هما: الحركة والحرف وذلك مع التنوين.

والمنقوص إما مجرد من الألف واللام أو مقترن بهما.

أولاً: المنقوص المجرد إما أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، وذلك في حالتي الوصل أو الوقف، فإن كان في الوصل فتبقى الحركة مع التنوين في النصب، فتقول: (رأيت قاضياً وداعياً)، لخفة الفتحة وقبول اجتماعها مع الياء.

وإن كان في الوصل في حالتي الرفع والجر فإن الحركة تذهب لثقلها على الياء، ومذهب العرب استحسان التخفيف، ولذا فإن أصل كل من (هذا قاضٍ) و (مررت بقاضٍ) (هذا قاضيٌ) بضم الياء وتنوينها، و (مررت بقاضيٍ) بكسر الياء وتنوينها، وفي كلتا الحالتين ثقل، فحذفت الحركة للثقل، وبعد هذا الحذف سكنت الياء فالتقى التنوين والياء وكلاهما ساكن فلا بد من حذف أحدهما، أما سر بقاء التنوين فلأنه جاء زائداً لمعنى.

---

(١) انظر: الجرجاني، التعريفات، ص ٣٧٠ – الفاكهي، شرح الحدود النحوية، ص٩٦ – الخليلي، مقاليد التصريف، ١: ١٧٥ – الحملاوي، شذا العرف، ص ١٠٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قال سيبويه: "اعلم أن كل شيء كانت لامه ياء أو واواً ثم كان قبل الياء والواو حرف مكسور أو مضموم، فإنها تعل وتحذف في حال التنوين واواً كانت أو ياء وتلزمها كسرة قبلها أبداً ويصير اللفظ بها كان من بنات الياء والواو سواءً"(١).

ويقطع المبرد (ت- ٢٨٦هـ) بأن حذف الياء من الاسم المنقوص النكرة كان سببه التقاء الساكنين يقول: "إذا قلت قاض فاعلم أنك حذفت الياء لالتقاء الساكنين؛ لأن الياء ساكنة ويلحقها التنوين وهو ساكن، فتذهب لالتقاء الساكنين"(٢).

ويعلل الأنباري (ت- ٥٧٧هـ) حذف الياء مضيفاً: "وكان حذف الياء أولى من حذف التنوين لوجهين: أحدهما أن الياء إذا حذفت بقي في اللفظ ما يدل عليها، وهي الكسرة، بخلاف التنوين فإنه لو حذف لم يبق في اللفظ ما يدل على حذفه فلما وجب حذف أحدهما كان حذف ما في اللفظ دلالة على حذفه أولى، والثاني أن التنوين دخل لمعنى وهو الصرف، وأما الياء فليست كذلك، فلما وجب حذف أحدهما كان حذف ما لم يدخل لمعنى أولى من حذف ما دخل لمعنى"(٣). ويورد ابن يعيش كلاماً نحواً من كلام الأنباري(٤).

وفي ثنايا كلام الأنباري السابق جواب لسؤال ينقدح في الذهن وهو: لماذا كان الحذف للياء دون التنوين؟ وألخص ذلك في شكل نقاط:

١- أن التنوين دخل لمعنى، فإذا حذف زال ذلك المعنى بزواله بعكس الحرف.

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٣: ٣٠٨.

(٢) المبرد، محمد بن يزيد الثمالي، المقتضب، ١: ١٣٨.

(٣) الأنباري، كمال الدين عبدالرحمن بن محمد، أسرار العربية، ص٥٥.

(٤) ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، ص٣٤٩- ٣٥٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قال ابن جني: "أما إذا كان الزائد ذا معنى فلا نظير في استبقائه وحذف الأصلي لمكانه نحو قولهم (هذا قاض ومعط) ألا تراك حذفت الياء التي هي لام الكلمة للتنوين، إذ كان ذا معنى أعني الصرف"(١).

٢- بقاء ما يدل على الياء وهي الكسرة دون التنوين.

قال ابن يعيش: "وأما "قاضٍ" و "مستقض" و "شاعٍ" فإنها أسماء متمكنة، لم يعرض فيها ما يخرجها عن التمكن فاستحقت لذلك أن تدخلها الحركات الثلاث والتنوين كسائر الأسماء المتمكنة، إلا أن آخرها لما كان ياء مكسوراً ما قبلها استثقلت عليها الضمة والكسرة في حال الرفع والجر، فحذفت وبقيت الياء ساكنة، وكان التنوين بعدها ساكناً، فحذفت لالتقاء الساكنين وخصت الياء بذلك؛ لكثرة اعتلالها وكون الكسرة قبلها تدل عليها"(٢).

٣- لما منعت الياء من النطق بالثاني حذفت حتى يمكن النطق به

وعلل ابن جني لحذف الأصلي بقوله: "وكأنهم إنما أسرعوا إلى حذف الأصلي للزائد تنويهاً به وإعلاء له، وتثبيتاً لقدمه في أنفسهم، وليعلموا بذلك قدره عندهم، وحرمته في تصورهم ولحاقه بأصول الكلم في معتقدهم"(٣).

والأمثلة في القرآن الكريم على المنقوص المجرد كثيرة منها:

قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾(٤)، وقوله تعالى: ﴿فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ﴾(٥)،

(١) ابن جني، الخصائص، ٢: ٤٧٧.

(٢) ابن يعيش، شرح الملوكي، ص٣٤٩.

(٣) ابن جني، الخصائص، ٢: ٤٧٩.

(٤) التوبة: ١٠٩.

(٥) طه: ٧٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ﴿٢٢٥﴾﴾ (١).

وأما في حالة الوقف ففيه مذهبان:

١- إسقاط الياء مع زوال التنوين، فتقول: "هذا قاض وغاز ورام" و "مررت بقاض وغاز ورام".

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴿٧﴾﴾ (٢).

وعلل ذلك سيبويه بقوله: "أذهبوها- أي الياء- في الوقف كما ذهبت في الوصل، ولم يريدوا أن تظهر في الوقف كما يظهر ما يثبت في الوصل، هذا الكلام الجيد الأكثر" (٣).

ويتضح من كلام سيبويه أن الثقل هو السبب الرئيس لحذف الياء، فهي تذهب وصلاً ووقفاً، فالثقل حاصل في الحالين.

ويوافق الرضي سيبويه فيقول: "إذا قلت "هذا قاضٍ" و "مررت بقاض" فإنك تحذف في الوقف الياء التي حذفتها في الوصل للساكنين، وإن زال أحد الساكنين وهو التنوين، وذلك لعروض زواله، إذ لو لم يحذف الياء والكسرة في الوقف لبقيت الكلمة في حال الوقف على وجه مستثقل عندهم" (٤).

٢- إثباتها، وبه قرئ قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾، وقوله: ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِ مِن والٍ﴾ وهما قراءة ابن كثير (٥)، قال سيبويه: "حدثنا أبو الخطاب ويونس أن بعض من يوثق بعربيته من العرب يقول: "هذا رامي وغازي" أظهروا في الوقف حيث

(١) الشعراء: ٢٢٥.

(٢) الرعد: ٧.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٤: ١٨٣.

(٤) الرضي، شرح الشافية، ٢: ٢٨١.

(٥) ابن زنجلة، أبو زرعة عبدالرحمن بن محمد، حجة القراءات، ص٣٧٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

صارت في موضع غير تنوين، لأنهم لم يضطروا هنا إلى مثال ما اضطروا إليه في الوصل من الاستثقال"[1].

من هذا يتضح أنه سمع عن العرب بقاء ياء المنقوص رفعاً وجراً دون حذف حال الوقف لعدم الموجب وهو الاستثقال، ولزوال التنوين في الوقف فوجب رد الياء.

ويرى الباحث أن الحذف أجود وأولى من الإثبات لما يلي:

- الإثبات روى عن بعض العرب وليس الأغلب.
- بقاء سبب حذف الياء حال الوقف وهو الاستثقال الذي عافته العرب.
- أن الوقف محطة استراحة، ولذا حسن الحذف.

ثانياً: المنقوص المقترن بالألف واللام

إذا كان الاسم المنقوص مقترناً بالألف واللام أي غير منون، فإن العرب أثبتت الياء في حال الوصل لا محالة، فتقول: "هذا القاضي، والغازي" و "مررت بالقاضي والغازي"، أما حال الوقف فإن إبقاءها أجود من حذفها.

قال سيبويه: "فإذا لم يكن في موضع تنوين فإن البيان أجود في الوقف، وذلك قولك "هذا القاضي"؛ لأنها ثابتة في الوصل"[2].

وقال الرضي: "وأما المنقوص ذو اللام رفعاً وجراً، فالأكثر بقاء يائه في الوقف، إذ المطلوب وجود الحرف الساكن ليوقف عليه وهو حاصل"[3].

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٤: ١٨٣.

(٢) السابق، الصفحة نفسها.

(٣) الرضي، شرح الشافية، ٢: ٣٠٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

بيد أن من العرب من يحذف حال الوقف شبهوه بما ليس فيه ألف ولام[1].

وبه وردت القراءة في قوله تعالى: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾[2] بإثبات الياء وصلاً ووقفاً وبإثباتها وصلاً وحذفها وقفاً، وبحذفها وصلاً ووقفاً.

فالحجة لمن أثبتها حال الوصل والوقف أنه أتى بالكلمة على ما أوجبه القياس لها؛ لأن سقوط الياء إنما هو لوجود التنوين، فلما دخلت الألف واللام زال التنوين، فعاد لزواله ما سقط لوجوده، والحجة لمن أثبتها وصلاً وحذفها وقفاً أنه اتبع خط السواد في الوقف، وأخذ بالأصل في الوصل فأتى بالوجهين معاً، والحجة لمن حذفها منهما أن النكرة مثل المعرفة فلما سقطت فيها الياء ثم دخلت الألف واللام دخلت على شيء محذوف، فلم يكن لهما سبيل إلى رده ... وله أن يقول: "إن العرب تجتزئ بالكسرة من الياء فلذلك سقطت في السواد"[3].

وممن استحسن الحذف ابن هشام (ت- ٧٦١هـ) إذ يقول: "يجوز حذفها ويحسن ذلك في الأسجاع والفواصل"[4].

وبعد، فأيا كانت الآراء فإن ما يهمنا قوله هو أن الحذف إذا وقع إنما يقع بسبب الوقف على الكلمة، وذلك أن الوقف محل تخفيف، وموضع استراحة يضعف فيه الصوت.

توجيه الحذف عند علماء اللسانيات

وللمحدثين من علماء اللسانيات رأي في تفسير ما جرى لياء الاسم المنقوص، يقول الدكتور الطيب البكوش: "في صيغة اسم الفاعل، تسبق الياء بكسرة فتُسقط،

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٨٨.

(٢) الرعد: ٩.

(٣) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص٢٠١.

(٤) ابن هشام، شرح اللمحة البدرية، ٢: ٣٨٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وتدغم حركة الإعراب إذا كانت ضمة أو كسرة في كسرة العين، مثلما يقع ذلك في الواو أيضاً فتصبح كسرة طويلة (القاضيُ- القاضي) وإذا أضفنا التنوين في التنكير أصبحت الكسرة الطويلة في مقطع منغلق فتقصر (قاضين- قاضن- قاضٍ) أما إذا كانت الياء مفتوحة فإنها تثبت: قاضيا) [1].

ويطالعنا الدكتور فوزي الشايب برأي له يعتمد فيه في تفسير مسألة الاسم المنقوص على أساس ظاهرة الوقف، إذ يقول: "ويمكننا أن نفسر تشكل اسم الفاعل من الناقص على أساس واحد، أيا كانت الحركة الإعرابية، وذلك على أساس ظاهرة الوقف، فمن المعروف أن الوقف على المنصوب المنون حسب الطريقة المشهورة عن العرب تتم عن طريق إسقاط التنوين وحده، وتعوض منه بمد الفتحة هكذا:

قاضياً Ḳādiyan وبالوقف بفتح قاضيا Ḳādiyā.

وأما الوقف على المنون المرفوع والمجرور فيتم بإسقاط التنوين والضمة والكسرة السابقتين للتنوين هكذا: قاضيٌ Ḳādiyun وتصبح بالوقف قاضي Ḳādiy قاضٍ Ḳādiyin وتصبح بالوقف قاضي Ḳādiy.

بيد أنه بإسقاط التنوين والحركة السابقة له ينشأ مزدوج هابط مرفوض عربياً هو المزدوج: إيْ iy، وبشكل تلقائي يخالف بين عنصرين عن طريق إسقاط الصامت أي الياء ومد الحركة تعويضاً، وبذلك يصبح الوقف عليها: قاضي: Ḳādī .

في حالتي الرفع والجر، ونظراً إلى أن الكسرة الطويلة ترسم في الكتابة ياء، فقد ظن بعض القدماء أنه بعد إسقاط التنوين يرد للاسم ما حذف منه"[2].

ويضيف الدكتور الشايب قائلاً: "وهكذا فإن اسم الفاعل عند الوقف عليه، يكون في الحالات الثلاث منتهياً بحركة طويلة هكذا:

---

(١) البكوش، الطيب، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص١٦٦ - ١٦٧.

(٢) الشايب، فوزي، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ص ٧١- ٧٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

رأيت قاضيا: Ḳāḍiyā

هذا قاضي: Ḳāḍī

مررت بقاضي: Ḳāḍī

هذا في الوقف، وفي الوصل، نعيد إليه التنوين، فيصبح الاسم على النحو التالي:

النصب: Ḳāḍiyan

الرفع: Ḳāḍin

الجر: Ḳāḍin

وبإضافة التنوين الذي هو في حقيقته نون ساكنة، يتشكل مقطع مديد من النوع (ص ح ح ص) وهو مرفوض عربياً على هذه الصورة، فتتخلص منه العربية بشكل تلقائي عن طريق تقصير الحركة، ومن ثم نحصل على: قاضياً: Kadiyan، وقاضٍ Ḳāḍin في حالة الرفع، وقاضٍ Ḳāḍin في حالة الجر أيضاً"[1].

وبالإجمال، فإن علماء العربية القدماء ذهبوا إلى أن الاسم المنقوص في حالتي الرفع والجر يكون الإعراب مقدراً فيه، استثقالاً للرفع والخفض في الياء، فتسكن الياء لذلك، فإن لقيها ساكن حذفت، وإن لم يلقها ساكن ثبتت، وذلك نحو: هذا قاضٍ، ومررت بقاضٍ، فحذفت الياء لما اجتمعت ساكنة مع التنوين.

أما المحدثون من علماء الساميات فيرون أنه لا يحصل التقاء ساكنين في نهاية هذا الاسم المنتهي بالياء إذا لقيه ساكن، ولكن الذي يحدث عند تنوين هذه الأسماء في حالتي الرفع والخفض أن يتشكل في بنيتها حركة صوتية مزدوجة، أي مزدوج حركي مكون من شبه حركة (واو، أو ياء) + حركة قصيرة (ضمة أو كسرة أو فتحة) ففي حالة الرفع تتشكل الحركة المزدوجة التالية (yu)، كما في (قاضين) ḳāḍyun، وفي

(١) الشايب، فوزي، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ص ٧٢- ٧٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

حالة الجر تتشكل الحركة المزدوجة التالية (yi) نحو (قاضين) ḳāḍiyin، وهذا النوع من الحركات المزدوجة ترفضه العربية لثقله ولذلك تسقط هاتان الحركتان المزدوجتان من هذه الأسماء في حالة الرفع والخفض إذا نونت هذه الأسماء، وبسقوطها تتشكل بنية مقطعية مرفوضة في هذا المقام، وهي بنية المقطع المديد (ص ح ح ص) kadin (ضين) من بنية (قاضين)، وهنا يخفف مقدار الكم الطويل في الحركة المدية إلى نصفه، من حركة مدية طويلة إلى حركة مفردة قصيرة؛ طلباً للخفة، وتوفيراً للجهد العضوي الأقل فتظهر صورة (قاضٍ) ḳāḍin، وجرياً على قاعدة أن الحركة المدية في مقطع مغلق مديد تقصّر.

أما في حالة النصب فتبقى الحركة المزدوجة لخفتها، نحو (قاضياً) ḳāḍiyan، إذ إن الجهد الذي يبذل في نطق هذه الحركة أقل من الجهد الذي يبذل في نطق الحركتين المزدوجتين (yu) و (yi) [1].

۞ جمع المقصور والمنقوص جمع مذكر سالماً

إذا جمع الاسم المقصور كالمصطفى والمنقوص كالقاضي جمعاً مذكراً سالماً فإنه تحذف منه اللام. فعند الجمع تقول (القاضون) وأصلها (القاضيُون) حذفت الضمة التي على الياء للاستثقال، فسكنت، والواو ساكنة، فيلتقي ساكنان، فتحذف الياء والكسرة التي قبل الواو، ثم ضم ما قبل الواو للتناسب.

وتجمع (مصطفى) فتقول (مصطفَون) بحذف الألف، إذ أصله (مصطفاون) فقد حذفت الألف لالتقاء الساكنين، وبقيت الفتحة لتدل على الألف المحذوفة.

(١) الخليل، عبدالقادر، ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين في العربية الفصحى، ص١٩١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾ [1]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ﴾ [2].

وذهب الكوفيون إلى قلب الفتحة ضمة فيما ألفه زائدة، فأجازوا في جمع (موسى) (موسُون) و (موسَون) بفتح السين وضمها، فالفتح بناء على أن وزنه (مُفْعَل) وألفه أصلية من أوسيت رأسه إذا حلقته بالموسى، والضم بناء على أن وزنه (فُعْلى) وألفه زائدة من ماس رأسه موساً حلقه[3].

والبصريون لا يفرقون بين ما ألفه زائدة أو أصلية.

توجيه علماء الساميات

ومن الآراء التي اعتمدها علماء الساميات المحدثون في هذه القضية أن هذه الأسماء في حالة جمعها جمع مذكر سالماً، لا يحصل فيها التقاء ساكنين؛ لأن حرف العلة الألف أو الياء ليسا بأصوات ساكنة، وإنما حروف مد طويلة لا تقبل الحركات، ولكن الذي يحدث فيها كالتالي:

مصطفى > مصطفاين في حالة النصب والجر.

Muṣṭafāyīn < Muṣṭafā

مصطفى > مصطفاون في حالة الرفع

Muṣṭafāwūnā < Muṣṭafā

(١) آل عمران، ١٣٩.

(٢) ص، ٤٧.

(٣) الأزهري، خالد، شرح التصريح على التوضيح، ٢: ٥١٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وكذلك يتشكل في البنية المجموعة المقطع الصوتي الرابع (ص ح ح ص) المرفوض فتقصر حركته المدية للقاعدة نفسها، من أن الحركة المدية في مقطع مديد مغلق تقصر في غير حالة الوقف أو التضعيف.

Muṣṭafayīn < muṣṭafāyīna

Muṣṭafāwūn < muṣṭafāwūna

وكذلك بالنسبة لـ (قاضٍ) تصبح (قاضين، وقاضون) والأصل فيها :

قاضيين kāḍiyīna

قاضيون kāḍiyūna

وبتشكل الحركة المزدوجة فيها، وهذه الحركة ثقيلة فتسقط، وبسقوطها يتشكل المقطع المرفوض (ص ح ح ص) فيقصر كمه الحركي على نحو ما ذكرنا آنفاً، فتغدو بنية السطح المنطوقة هكذا:

قاضين kāḍīn

قاضون kāḍūn [1]

۞ الحذف في (سيّد وميّت)

حذفت عين الكلمة تخفيفاً في نحو (سيّد، ميّت، هيّن، ليّن، طيّب)، فقالوا (سيْد، ميْت، هيْن، ليْن، طيْب).

قال سيبويه: "وأما قولهم: ميْت وهيْن وليْن، فإنهم يحذفون العين، كما يحذفون الهمزة من هائر لاستثقالهم الياءات"[2].

(١) الخليل، عبدالقادر، ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين، ص١٩٢ - ١٩٣.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٧٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقد قيل بأن (ميّت) جاءت بالتشديد والتخفيف، فقالوا تصحيحه (ميوت) بوزن (فيعل) وأدغمت الواو في الياء بعد القلب.

وجاء التنزيل بكلتا اللغتين، التشديد والتخفيف، قال تعالى: ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ ﴾ [1] بالتشديد، وقال تعالى: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ ﴾ [2] بالتخفيف، وقد جمع الشاعر اللغتين في بيت إذ يقول:

ليس من مات فاستراح بميْت إنما الميْت ميّت الأحياء[3]

قال ابن جني: "ورود الكلمتين في القرآن بلفظين مختلفين لا يدل على أن الذي يقول: (ميْت) هو الذي يقول (ميّت)، لأن القرآن قد جاء بلغات مختلفة وإن كانت كلها فصيحة"[4].

وذهب البغدادي (ت- ١٠٩٣ هـ) إلى تفسير آخر لما ورد مشدداً ومخففاً في البيت الآنف الذكر إذ يجعل الأولى (بالتخفيف) لمن هو ميت حقيقة قد فارقت روحه جسده، وأما الثانية (بالتشديد) فإنها لمن سيموت[5].

وفي تاج العروس: "الميْت مخففه الذي مات بالفعل والميّت مشددة، والمائت على (فاعل) الذي لم يمت بعد، ولكنه بصدد أن يموت، ثم يقول: وجمع بين اللغتين عدي ابن الرغلاء: ليس من مات ... الخ.

---

(١) الزمر، ٣٠.

(٢) الأنعام، ١٢٢.

(٣) انظر: المنصف ٢: ١٧، شرح المفصل ١٠: ٦٩، خزانة الأدب ٦: ٤٨١.

(٤) المنصف، ٢: ١٧.

(٥) البغدادي، عبدالقادر بن عمر، خزانة الأدب، ٦: ٤٨١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقد ناقش هذه المسألة نقاشاً مطولاً في مادة (موت) [1]، إلى أن يقول: "أما القياس فإن ميْت المخفف إنما أصله ميّت المشدد فخفف، وتخفيفه لم يحدث فيه معنى مخالفاً لمعناه في حال التشديد كما يقال هيْن وهيّن..." [2].

توجيه علماء اللسانيات

يشير علماء اللسانيات إلى أن التحول الصرفي في بنية المضعف من نحو (ميّت وهيّن) إلى (ميْت وهيْن)، بتخفيف المضعف اليائي إنما هو صورة من صور العربية في التخلص من اجتماع الأمثال المرفوض في نظام الفصحى، وهو يتم بطريقة الحذف في حشو البنية من غير تعويض عن المحذوف، وفي حصوله فائدة تؤدي دوراً في اختصار الكم الزمني عند النطق بالبنية مخففةً لا مضعفة، ففي الحديث (المؤمن هيْن ليْن)، وفي الشعر قولهم:

هيْنون ليْنون أيسار ذوو يسر سواس مكرمة أبناء أيسار [3]

ولا ريب أن البنية المقطعية في (هيْن) من مقطع واحد (hayn)، أخف على اللسان منها في البنية المقطعية في (هيّن) من مقطعين (hay+yin)، وفي المظنون أن التخفيف كان مستحباً في قبائل البدو، وأن التثقيل مستحب في الحضر كما تذكر صالحة آل غنيم [4].

ويفسر الدكتور الشايب هذا الاختزال بأنه لا يعدو أن يكون عملية مخالفة بين الأمثال في الحشو [5].

---

(١) الزبيدي، محمد مرتضى، تاج العروس، مادة (موت)، ١: ٥٨٦.

(٢) المرجع السابق، ١: ٥٨٦- ٥٨٧.

(٣) انظر: ابن جني، الخصائص، ٢: ٢٨٩.

(٤) آل غنيم، صالحة، اللهجات في الكتاب، ص٥٦٦

(٥) الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص٣١٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

۞ الحذف في (جوارٍ وغواشٍ) (جمع المنقوص على صيغة منتهى الجموع)

تحذف اللام من (جوارٍ) و (غواشٍ)؛ لأنهما من الجموع الناقصة على زنة (فواعل) الممنوع من الصرف، لكن تنوينهما لا يناقض منع الصرف؛ لأنه تعويض، وإنما الذي يناقضه تنوين التمكين، فينونان في حالتي الرفع والجر، فتحذف الياء، وتبقى هذه الياء في حالة النصب، قال تعالى: ﴿سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ﴾[1].

وفي حذفها عند القدماء مذهبان:

المذهب الأول: أن حذفها ناشئ عن الثقل؛ لأن ما قبلها مكسور، وفي حالتي الرفع والجر تقدر عليهما الحركتان، فيزيد الثقل فتحذف الياء، ثم يدخل التنوين. وهذا مذهب الخليل وسيبويه.

قال سيبويه: "واعلم أن كل شيء من بنات الياء والواو كان على هذه الصفة، فإنه ينصرف في حالة الجر والرفع، وذلك أنهم حذفوا الياء، فخف عليهم، فصار التنوين عوضاً"[2].

وقال ابن يعيش: "وأما جوارٍ وغواشٍ فالقياس فيهما وفي نظائرهما ألا تنصرف؛ لأنها على زنة مساجد ودراهم، إلا أنه لما كان جمعاً، والجمع أثقل من الواحد، وكان في آخره ياء قبلها كسرة، وذلك مما يزيده ثقلاً، مع ثقل الضمة والكسرة المقدرة فيه في حال الرفع والجر، فحذفوا ياءه تخفيفاً، فلما حذفت الياء نقص الاسم، وزال بناء مساجد فانصرف"[3].

المذهب الثاني: وهو رأي أبي إسحاق الزجاج، فيرى أن الحذف فيهما، لالتقاء الساكنين؛ لأن الحركة على الياء ثقيلة بسبب كسرة ما قبلها، فتحذف، فتسكن الياء،

---

(١) سبأ، ١٨.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٣: ٣٠٨.

(٣) ابن يعيش، شرح الملوكي، ص٣٥٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فيدخل التنوين عوضاً عن الحركة المحذوفة، فيلتقي ساكنان، فتحذف الياء على حد الحذف في (قاضٍ) و (غازٍ) إلا أن أبا علي، أنكر على الزجاج هذا، فقال: "ليس التنوين عوضاً عن حركة الياء، وقال: "لأنه لو كان كذلك لوجب أن يعوض التنوين من حركة الياء في (يرمي)، ألا ترى أن أصله (يرمِيُ) لوزن (يضرِبُ)، فلما لم نرهم عوضوا من حركة هذه الياء، كذلك لا يجوز أن يكون التنوين في (جوارٍ) عوضاً من ذهاب حركة الياء"[1].

وما قيل عن (قاضٍ) في حالة الوقف عند الرفع والجر يقال عن (جوارٍ) و (غواشٍ) في حذف الياء. وما ناقشه المحدثون عند حديثهم عن الاسم المفرد المنقوص، ينسحب هنا؛ لأن موجب الحكم واحد، أي قاعدة تقصير حركة المد في المقطع المديد المغلق، وتحسن الإشارة إلى أن من لغات العرب من يحافظ على لام البنية بالحركة المدية فيقول: (جواري) وهو النطق الشائع في اللهجات المعاصرة حالياً، ولكن مع تقصير حركة الياء المدية إلى نصفها، وجرياً على قاعدة أن الحركة المدية في أخر البنية لا تكون محلاً للنبر فيضعف نطقها خاصة عند البدو هكذا: (جواري ← جوار) (ǧawārī ← ǧawār).

وفي لغات العرب من البدو من يحذف كلية الحركة المدية، وينسب ذلك إلى لغة هذيل، وكذلك قراءة (ومن يهد الله فهو المهتد)، وقولهم (لا أدر) في (لا أدري)، والفصحى ولغة الحجاز قديماً بعدم الحذف[2].

۞ الحذف في (الرحمن، الحارث، صالح)

جاء في أمالي ابن الشجري: "إن قيل لم حذفوا من الخط ألف مالك وصالح وخالد، إذا سموا بهن ولم يحذفوا ألف سالم وعامر؟.

(١) ابن جني، المنصف، ٢: ٧٠- ٧١.

(٢) انظر: ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى،السبعة في القراءات، ص ٣٨٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قيل: لما كثرت التسمية بهؤلاء الثلاثة، وأمنوا اللبس فيهم؛ لأنهم لم يسموا بُملك ولا بصُلْح ولا بخُلد، حذفوا ألفاتهن تخفيفاً، لأنهم يعتمدون التخفيف في الخط، كما يعتمدونه في اللفظ، ولم يحذفوا ألف سالم وعامر، مخافة الالتباس بسلم وعُمَر، ونظيرهن في ذلك حارث، حذفوا ألفه، لأنهم لم يسموا بحرث"[1].

وأورد ابن آجطّا[2] في كتابه التبيان في شرح مورد الظمآن تساؤلاً وهو لماذا كان الحذف في رسم المصحف كثيراً في الألفات والياءات والواوات دون غيرها، وأجاب بأنه إنما حذفت هذه الثلاثة من بين سائر حروف المعجم استغناء منها بالحركات التي قبلها، ونظرا لكثرتها عن غيرها من الحروف وقع فيها الحذف، فلو أثبتت هذه الحروف في المصحف لصار المصحف كله ألفات وواوات وياءات، فاعتماداً على إحصائية بعدد هذه الحروف في المصحف، كانت النتيجة أن الألف تبلغ (٤٨٧٤٠) ألفاً، والواو تبلغ (٢٥٥٠٦) واوات، والياءات تبلغ (٢٥٩٠٩) ياءات.

قال صاحب مورد الظمآن[3]:

وللجميع الحذف في الرحمن ... حيث أتى في جملة القرآن

كذاك لا خلاف بين الأمة ... في الحذف في اسم الله واللهمه

---

(١) ابن الشجري، الأمالي، ١: ٣٧٧.

(2) أبو محمد عبدالله بن عمر الصنهاجي المعروف بابن آجطا، ولد في النصف الثاني من القرن السابع الهجري، وقضى حياته بفاس وعاش فيها طالبا ومعلما، كان أحد أساتيذ القراء المعتبرين، له كتاب التبيان في شرح موارد الظمآن، توفي بفاس سنة ٧٥٠ هـ. انظر: سلوة الأنفاس ٢: ١٠٥ – ١٠٦، القراء والقراءات ص ٤٣.

(3) أبو عبدالله محمد بن محمد بن إبراهيم الأموي الشريشي الشهير بالخراز عالم بالقراءات، من أهل فاس وأصله من شريش، إمام عالم علامة محقق أستاذ مقرئ بارع في الرسم والضبط، له كتب منها: مورد الظمآن في رسم أحرف القرآن توفي بفاس سنة ٧١٨هـ. انظر (الأعلام ٧: ٣٣)

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

لكثرة الدور والاستعمال على لسان لافظ وتال[1]

فكثرة الاستعمال والدوران على الألسنة تسلمنا إلى التخفيف بشتى صوره.

والحقيقة أن إهمال رسم أصوات المد واللين في بعض المفردات الصرفية خاصة في وسط البنية لا تنفرد بها العربية، فذلك عرف كان شائعاً في الخط الآرامي الذي تحدر منه بطريقة غير مباشرة الخط العربي، وتقل اليوم هذه العادة إلا من مفردات قرآنية محافظ على رسمها، أو مفردات شائعة، فبقيت موروثاً بهيئتها في المخطوطات الأولى نحو (الله، إله، لكن، الرحمن، ذلك، ثلث) [2].

۞ الحذف في (بني العنبر) و(بني الحارث)

ورد حذف النون بكثرة على غير قياس. من ذلك قولهم في (بني العنبر) و (بني الحارث) (بلعنبر وبلحارث)، وقد أخبر سيبويه أنهم يفعلون ذلك بكل قبيلة تظهر فيها لام المعرفة[3].

هذا وقد أرجع كثير من الدارسين في القديم والحديث كثرة حذفهم النون في اللغة العربية إلى تلك المشابهة الحادثة بينها وبين حروف العلة، فقد أثبتت النتائج التي حققها المحدثون "أن اللام والميم والنون أكثر الأصوات الساكنة وضوحاً، وأقربها إلى طبيعة أصوات اللين؛ ولذا يميل بعضهم إلى تسميتها أشباه أصوات اللين"[4].

---

(١) ابن آجطا، عبدالله بن عمر، التبيان في شرح مورد الظمآن، ص١٤٣- ١٤٤.

(٢) انظر: الأساس في فقه اللغة العربية، مقالة (تطور قواعد الإملاء والترقيم العربية)، لـ فيرنر دين، ص١١٦- الحمد، غانم، علم الكتابة العربية، ص١١٢.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٤: ٤٨٤.

(٤) أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص٥٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقد أثبت التحليل الصوتي للنون أنها: "صوت مجهور يتوسط بين الشدة والرخاوة وعند النطق به يندفع الهواء من الرئتين محركاً الوترين الصوتيين، ثم يتخذ مجراه في الحلق أولاً، حتى إذا وصل إلى الحلق هبط أقصى الحنك الأعلى فيسد بهبوطه فتحة الفم ويتسرب الهواء من التجويف الأنفي محدثاً في مروره نوعاً من الحفيف لا يكاد يسمع"(١).

وهذه الطبيعة الصوتية المميزة، هي التي جعلت سيبويه يثبت النون ضمن الأصوات المجهورة التي من بينها الألف والواو والياء، بل جعلته يفرق بين النون والحركات في الحذف، فقال: "كان من كلامهم حذف النون والحركات وذلك نحو (مذ) و (لد) (وقد علْم)، وإن الأصل: لدن، ومنذ، وقد عَلِم) (٢).

ويؤكد الفارسي (ت- ٣٧٧هـ) هذه المشابهة بقوله: "إن هذا الحرف يشابه الياء والواو والألف ويوافقها في غير جهة، منها: أن بعضها أبدلت من بعض، فأقيم كل واحد في البدل مقام الآخر، فمن ذلك: إبدال النون من الواو في قولهم: صنعانيّ وبهرانيّ، في الإضافة إلى صنعاء وبهراء، وكان القياس يقتضي قلب الهمزة واواً فتقول: رصنعاويّ وبهراويّ"(٣).

ثم نراهم يقطعون بأن هذه المشابهة جعلت النون من أكثر الحروف تعرضاً للحذف بعد حروف العلة، وقد استدلوا لذلك بحذفها من الأفعال الخمسة في حالتي النصب والجزم، وتحذف عند توكيد الأفعال بالنون، وتحذف من المثنى وجمع المذكر السالم عند الإضافة، وهي علامة إعرابية ... إلخ.

---

(١) أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص٦١.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٤: ٤٣٤، ٤٠٥.

(٣) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، المسائل المشكلة، ص١٥٠- ١٥١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

كل هذا يثبت أن النون كانت من أكثر الحروف الصحيحة التي حذفت من بنية الكلمة لأسباب متعددة، لعل أهمها تلك المشابهة والقرب الشديد من حروف اللين من حيث الخصائص الصوتية.

ويرجع الدكتور الشايب سبب هذا الحذف إلى كراهية العربية تتابع المتقاربات؛ لأن عمل أعضاء النطق ضمن مخارج متلامسة متقاربة جداً، يجهدها ويثقل عليها، فتعمد العربية إلى التخلص من هذا التتابع بطرق عديدة منها المخالفة بالحذف (حذف النون)، ويفسر الدكتور هذه الظاهرة صوتياً، فيقول: "في مثل بلْعنبر الأصل فيها هو بني العنبر، وفي الوصل يتشكل مقطع طويل (ص ح ح ص) من أخر بني وأول العنبر، وهو المقطع (نيل) nil، وكذلك في بقية الكلمات، بلحارث وبلعجلان.

وهذا المقطع الطويل مرفوض في الوصل في غير باب (دابّة وشابّة)، فالذي حصل أنه اختزلت الحركة الطويلة من هذا المقطع، فتحول من طويل إلى متوسط (ص ح ص) (نل) nil، فخولف بين المتقاربين، بأنه تم حذف النون فصارت بلعنبر"[1].

ولعل الأقوى هنا هو الهروب من الإتيان بشيء لا مثيل له في العربية قال سيبويه: "ولا نعلم النون وقعت ساكنة في الكلام قبل راء ولا لام"[2].

لذا أسقطوا الحركة كلية من النون في بني . وهذا ما يعتقده الدكتور الشايب[3].

ويعلل ابن الشجري حذف النون هنا بقوله: "فأما قولهم في بني الحارث وبني الهجيم وبني العنبر، بلحارث، وبلهجيم، وبلعنبر، فإنهم حذفوا الياء من (بني)

(١) الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص٣٢٦- ٣٢٧.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٤: ٤٥٦.

(٣) الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص٣٢٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

لسكونها وسكون لام التعريف، ثم استخفوا حذف النون كراهة لاجتماع المتقاربين، كما كرهوا اجتماع المثلين"[1].

وقد عزا الأزهري حذف نون (من) إذا وليها ساكن إلى (خثعم و زبيد) [2]، وهما من القبائل البدوية اليمنية التي نزلت السروات.

۞ الحذف في (فم، شاة، عضة، سنة)

الهاء صوت رخو مهموس[3]،لا يصحبه تحرك للوترين الصوتيين عند النطق به، وإن كان يسمع نوع من الحفيف عند أقصى الحلق أو داخل المزمار نتيجة اندفاع الهواء عند النطق بها[4].

ويذكر علماء السلف في شرح المفردات الصرفية من نمط (فم و شاه و عضة و سنة) أنها مفردات قد جرى حذف في بنيتها الأصلية في لامها، وهم يقدرون وجود صامت الهاء فيها، فكلمة (فم) ذهبوا إلى أن الأصل فيها أن تكون على زنة (فَعْل)، واستدلوا لذلك بجمعها على (أفواه).

وما كان على (فَعْل) معتل العين فإنه يجمع على (أفعال) كثوب وأثواب[5]. ومن ثم فقد ذهبوا إلى أن العين من (فم) واو واللام منه هاء، لكنها لما وقعت واواً حذفت

(١) ابن الشجري، الأمالي الشجرية، ١: ١٦٩.

(٢) الأزهري، خالد، شرح التصريح على التوضيح، ١: ٦٨٤.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٤: ٤٣٤، أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص٧٧.

(٤) السابق، ص٧٧.

(٥) الفارسي، المسائل المشكلة، ص١٤٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قال سيبويه: "وأما فم فقد ذهب من أصله حرفان، لأنه كان أصله (فوه) فأبدلوا الميم مكان الواو"[1].

وقال ابن جني: "وتبدل الميم من الواو في (فم) وأصله (فَوْه) بوزن (فَوْز) فحذفت الهاء وأبدلت الواو ميماً، فإن حقرته أو كسرته رددت الأصل فقلت: فويه وأفواه"[2].

ومثل (فم) مما لامه هاء قد حذفت (شفة)، وأصلها (شفهة) لقولهم في التحقير (شُفَيْهة) وفي التكسير (شفاه)، وفي الفعل: شافهت زيداً، وفي المصدر: المشافهة[3].

ومثلها: شاة فأصلها (شوهة)، وعضة إذ أصلها (عضهة) .

وبعد، فهذا قليل من كثير من الشواهد التي وردت في كتبهم مؤكدة على حذف الهاء إذا وقعت لاماً، معللين لذلك بتعدد أوجه الشبه بينها وبين حروف العلة خاصة من الناحية الصوتية.

توجيه علماء اللسانيات

لا يقر علماء اللسانيات، وعلى التعيين علماء الساميات المقارنة بوجود هاء محذوفة في هذا النوع من المفردات الصرفية، فهي عندهم من الأبنية الثنائية البنية، فالتاء في (سنة، شاة، عضة) تاء تأنيث وليست أصلاً من بنية الجذر، وأما كلمة (فم) فبنية أحادية الأصل من صامت (الفاء) و(الميم) والميم في آخرها قفل مقطعي مقابل للتنوين في الاسم النكرة، وهي تظهر في صورتها الأساسية عند إضافتها إلى الضمير (فوه- فاه- فيه)، وكذلك هي في الساميات الأخرى مكونة من صامت وحركة (fu) أي (فو)، والعربية هي مَنْ أجرى التطور على بنيتها بزيادة الميم، وأحياناً بزيادة سابقة

(١) سيبويه، الكتاب، ٣: ٣٦٥.

(٢) ابن جني، التصريف الملوكي، ص٣٠٤.

(٣) المصدر السابق ، ص٤١٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الوصل قبل الفاء مع قلب الفاء ثاء أو تاء نحو قولهم (اثم) يريدون (فم)، وأحياناً (ثُم أو تُم) كما في بعض اللهجات المعاصرة[1].

۞ الحذف في جمع التكسير

يشير النحاة من علماء السلف إلى أن الثلاثي هو أعدل الأبنية وأخفها، ولهذا كثرت أبنيته وكان له في التكسير بناءان: بناء قلة وبناء كثرة، فكان الثلاثي أقبل للتغيير وأحمل للزيادة، وأما الرباعي فهو متوسط بين الثلاثي والخماسي وأثقل من الثلاثي، ولذلك قل التصرف فيه فلم يكن له في التكسير إلا بناء واحد وهو للكثير والقليل، وأما الخماسي فثقيل جداً لكثرة حروفه[2].

ولذلك كرهوا دخول حروف الزيادة على الخماسي، قال ابن جني: "وإنما قلّت الزوائد في آخر ذوات الخمسة – عندي- لأنها قد طالت وأفرط طولها فلا ينتهي إلى آخرها إلا وقد ملت"[3].

فطول الكلمة وكثرة عدد حروفها يؤثر تأثيراً مباشراً في تصرف الكلمة، ومرونة استخدامها في اللغة، فالثلاثي هو أعدل الأبنية وأكثرها تصرفاً لخفة وقلة حروفه وقلتها، ثم يليه الرباعي، أما الخماسي فهو أثقل الأبنية وأقلها تصرفا، ولذلك فقد كرهوا تكسيره؛ لأنه مستثقل في واحده، فإذا جمع زاد استثقالاً.

ولا يخفي أن هذا الثقل إنما نشأ عن طول الكلمة، ولذلك وجدناهم إذا اضطروا إلى تكسيره حذفوا منه حرفاً، ويطرد ذلك في صيغ الجموع المشهورة بتسمية منتهى الجموع كما في جمع (سفرجل) على (سفارج)، و(فرزدق) على (فرازق)، و(جارية)

(١) موسكاتي، سباتينو وآخرون، مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن، ص١٢٦.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ٥: ١١٦.

(٣) ابن جني، المنصف، ١: ٥٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

على (جوار)، والمقولات عند علماء الصرف القدماء متواترة على تكرار أن الاسم الخماسي لا يخلو من أن تكون كل حروفه أصلية أو يكون رباعياً مزيداً بحرف، والخماسي ذو الحروف الأصلية لا يخلو إما أن يكون الحرف الرابع غير شبيه بالزائد أو شبيهاً به، أو كان الحرف من مخرج الحرف الزائد.

فإذا كسر الاسم الخماسي ذو الحروف الأصلية، والحرف الرابع غير شبيه بالزائد، فإنه يزيد ثقلاً على ثقل، لذا فقد كره العرب ذلك، لأنك تحتاج إلى حذف حرف أصلي" ولا شك في كراهته فلا تصغره العرب ولا تكسره في سعة كلامهم، لكن إذا سئلوا: كيف قياس كلامكم لو صغرتموه أو كسرتموه؟ قالوا: كذا وكذا"[1].

أي (تحذف خامسه)، وهروباً من الاستثقال فقد رأوا حذف حرف منه ليعود إلى الأربعة وهو الخامس، فقالوا في مثل (سفرجل، سفارج) بحذف اللام فتبقى الكلمة على أربعة أحرف، ثم تجمعها، ولكن ما سبب اختيار الحرف الخامس للحذف دون غيره؟.

يقول ابن يعيش: "وإنما حذفوا الآخر لوجهين أحدهما: أن الجمع يسلم حتى ينتهي إليه فلا يكون له موضع، الثاني: أن الحرف هو الذي أثقل الكلمة فلو لا الخامس ما كان ثقيلاً، فلذلك تنكبوا تكسير بنات الخمسة لكراهيتهم أن يحذفوا من الأصول شيئاً"[2] وبالتالي فإن الخامس طرف، والأطراف محل التغيير.

وإذا كان رابع الاسم الخماسي ذي الحروف الأصلية حرفاً شبيهاً بالزائد كـ (خَوَرْنق) أو كان الحرف من مخرج الحرف الزائد كـ (فرزدق)، فإن لك عند تكسيره وجهين:

- حذف الرابع لقربه من الطرف فتقول: (خوارق) و (فرازق).

---

(١) الرضي، شرح الشافية، ٢: ١٩٢ - ١٩٣.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ٥: ٣٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- حذف الخامس فتقول (خوارن) و (فرازد) وهو مذهب سيبويه.

ويقصر المبرد الحذف على الحرف الخامس أما جمع (خوارق وفرازق) فعنده غير جيد[1]. وللكوفيين رأي مخالف إذ يحذفون الثالث، لأنهم رأوه أسهل لحلول ألف الجمع محله، فيقولون (خوانق وفرادق)[2].

وإن أشبه الحرف الخامس الزائد فلا خلاف في حذفه كـ (قذعمل).

وإذا كان الاسم رباعياً مزيداً بحرف فلا بد من حذف زائده، سواء أكان آخراً أم غير آخر، فمن ذلك (سبطرى) و (فدوكس) تقول (سباطر) و (فواكس) بحذف الألف والواو الزائدتين، لأن ما قبل آخره ليس حرف لين.

فإن كان ما قبل آخره حرف لين فلا حذف، بل قلبها واواً هو الحاصل تقول في جمع (عصفور) (عصافير).

والخماسي المزيد بحرف فالحذف للخامس والزوائد لا محالة، فتجمع (قبعثرى) على (قباعث).

ولما كان حذف الحرف الخامس يدعو إلى الاختصار والتخفيف، وهذا ما تقصد إليه العرب كان لا بد من حذفه، وهذا الأمر قد شغل ابن جني وأفضى به إلى سؤال أبي علي إذ يقول: "سألت أبا علي فقلت له: هلاّ حقروا (سفرجلاً) وكسروه ولم يحذفوا من آخره شيئاً؟ فقال: لم يجز ذلك؛ لأن التحقير والتكسير ضرب من التصرف، وأصل التصرف للأفعال، لأنها بالزوائد أحق، فلما لم يكن لهم فعل خماسي لم يكسر نحو (سفرجل) ولا حقّر إلا بحذف حرف ليصير إلى باب (دحرج) فيمكن فيه التصرف، فهذا قول حسن سديد"[3].

---

(١) المبرد، المقتضب، ٢: ٢٣٠.

(٢) الصبان، حاشية الصبان، ٤: ٢٠٧.

(٣) ابن جني، المنصف، ١: ٣٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- الحذف عند جمع الاسم المفرد والمعتل على (أفعل):

إذا جمعت مثل (دلو) و (جرو) و (حِقو) فإنك تقول (أدلٍ، وأجرٍ، وأحقٍ) وأصلها (أدلُو، وأجرُو، وأحقُو) كلها بوزن (أفَعْل).

لكننا حذفنا اللام فبقيت الكلمة على زنة (أَفْعٍ) وذلك لأن الواو وقعت طرفاً قبلها ضمة، وما كان بهذه الصفة، فإنه ليس من الأسماء المتمكنة، فكرهوا المصير إلى بناء لا نظير له، فأبدلوا من الضمة كسرة، وقلبوا الواو ياء، لوقوعها في الطرف ولكسر ما قبلها، فصارت (أدْلِيٌ و أجْرِيٌ، وأحْقِيٌ) وهذا ثقيل، فحذفوا الياء كحذفها من (قاضٍ وغازٍ).

قال سيبويه: "واعلم أن الواو إذا كان قبلها حرف مضمون في الاسم، وكانت حرف إعراب قلبت ياء وكسر المضموم كما كسرت الياء في مبيع"[1].

جموع تحذف منها زوائد:

من ذلك (صحارٍ) جمع (صحراء) حذفت الياء على حد حذفها في (قاضٍ)، لكن الياء في (صحاري) زائدة.

ومن ذلك حذف حرف التأنيث في الجمع للفرق بينه وبين واحده كـ (جفنة) و (جفان) ومنه: حذف الواو والألف الزائدتين في (فَعُول) و (فاعِل) تقول في جمع (غفور) (غُفُر) وجمع (بازل) (بُزُل).

الجدير بالذكر أن أوزان الكثرة كثيرة تصل إلى ثلاثة وعشرين وزناً شائعاً مألوفاً، وأما على التمثيل بالنادر والقليل فهي تربو على مئة بنية وفقاً لإحصاءات وسمية المنصور في كتابها[2].

(١) سيبويه، الكتاب، ٤: ٣٨٣.

(٢) المنصور، وسمية، صيغ الجموع في القرآن الكريم.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقد قدم الدكتور عبدالصبور شاهين تفسيراً لاختلاف الأوزان وتبدلها عند جمع التكسير ألا وهو اتجاه اللغة إلى تأكيد استقلال الصيغ على أساس المخالفة بين المفرد والجمع بطول الحركات وقصرها[1].

ويؤكد الدكتور عبدالوهاب الكحلة أن الصيغ الغالبة في جمع التكسير مبنية على نظام صوتي فهي تعتمد على مقطع متوسط مفتوح وهو مسبوق إما بمقطع متوسط مغلق مثل (أقلام) وإما بمقطع قصير مفتوح مثل (دراهم)، ومما قد يفسر لنا الحذف في بعض صيغ الجموع هو مراعاة الموازنة من حيث التذكير والتأنيث بين المفرد وجمعه كما تقول في جمع (لسان) (ألسنة) وتقول في جمع (رسالة) (رسائل)[2].

۞ الحذف في صيغة (فعائل)

ذهب علماء العربية القدماء إلى أن الواو والياء تبدل همزة بعد ألف الجمع في صيغة (فعائل) للتخلص من التقاء الساكنين نحو قولهم: (صحائف، وعجائز) فالأصل عندهم (صحايف، وعجاوز) فالتقى ساكنان، فتقلب الواو والياء همزة للتخلص من التقاء الساكنين[3].

بينما يرى بعض المحدثين من علماء اللسانيات[4] أنه في حقيقة الأمر ليس هناك التقاء للساكنين ولكن الذي يحدث يظهر صورة من صور المخالفة في نظام الفصحى عند تجاور الأمثال أو أشباهها من اجتماع ياء وكسرة، فيسقط عنصر المزدوج بالحذف ويعوض باجتلاب الهمزة، وتحقيقاً لغرض إيقاعي تحرص عليه الفصحى في هذا

(١) شاهين، عبدالصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص١٣٥.

(٢) الكحلة، عبدالوهاب، العلاقة بين المفرد وجمع التكسير، أبحاث اليرموك، المجلد الثامن، العدد الأول، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م، ص٤٥- ٤٦.

(٣) ابن عصفور، الممتع في التصريف، ١: ٣٤٣.

(٤) الخليل، عبدالقادر، ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين، ص١٩٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

السياق، وهو الوضوح السمعي الذي يتحقق بالهمزة على الرغم من ثقلها المادي على اللسان.

صحايف ṣaḥāyif، يتشكل فيها تتابع من الحركات (āyi)

فتحة طويلة + شبه حركة (الياء) + كسرة طويلة

والعربية تكره تتابع الحركات، فتسقط شبه الحركة الياء التابعة لحركة طويلة، ثم تحل محلها الهمزة النبرية كوسيلة لتصحيح المقاطع، لا على سبيل الإبدال لعدم وجود العلاقة المبيحة لذلك[1].

فتصبح الصيغة: صحائف ṣaḥā,if.

۞ الحذف في (مسلمو القوم- مسلمي القوم)

قرر العلماء القدماء أن الواو والياء تحذفان في جمع المذكر السالم المضاف إلى اسم محلى بال التعريف لفظاً لاخطاً؛ رغبة في التخلص من التقاء الساكنين نحو: مسلمو القوم، ومسلمي القوم.

وفي الحقيقة أن ما حدث لا يعدو أن يكون تقصيراً للحركة الطويلة، الواو أو الياء المديتين للتخلص من المقطع الصوتي (ص ح ح ص). على النحو التالي:

مسلمو القوم muslimūl ḳawm يشكل: ص ح ح ص

مسلمي القوم muslimīl ḳawm يشكل: ص ح ح ص

فتقصر الحركة الطويلة فيتحول المقطع ص ح ح ص إلى ص ح ص.

Muslimul ḳawm يشكل: ص ح ص.

(١) شاهين، عبدالصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص١٧٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

Muslimil ḳawm يشكل: ص ح ص[1].

۞ الحذف في اسم الفاعل من الفعل الأجوف

يصاغ اسم الفاعل من الفعل الأجوف الثلاثي على زنة فاعل إلا أن عينه سواء كانت واواً أم ياءً تقلب همزة، قال سيبويه: "تقول بعته بيعاً، وكلته كيلاً، فأنا أكيله وأبيعه، وكائل وبائع، كما قالوا: ضربه ضرباً، وهو ضارب، وقالوا سقته سوقاً، وقلته قولاً، وهو سائق وقائل، كما قالوا قتله يقتله قتلاً وهو قاتل"[2].

ويعلل سيبويه لقلب الواو والياء همزة في اسم الفاعل من الأجوف بقوله: "اعلم أن فاعلاً منها مهموز العين، وذلك أنهم يكرهون أن يجيء على الأصل مجيء ما لا يقبل (فَعَل) منه، ولم يصلوا إلى الإسكان مع الألف، وكرهوا الإسكان والحذف فيه فيلتبس بغيره، فهمزوا هذه الواو والياء إذ كانتا معتلتين وكانتا بعد الألفات"[3].

فعلة القلب عند سيبويه هي كراهية إتيان اسم الفاعل مصححاً كما هو الحال بالنسبة لاسم الفاعل مما لا يعتل فعله، فقلبوا ولم يحذفوا؛ لأن الحذف قد يلبس اسم الفاعل بالفعل.

ويرى ابن جني أن الهمزة التي في اسم الفاعل مبدلة من الواو أو الياء، لكنها في الحقيقة مبدلة من الألف[4]، والذي حمل النحويين على قولهم إنها مبدلة من الواو أو الياء اعتيادهم أن يقولوا هنا إن الهمزة منقلبة من ياء أو واو تجوزاً.

---

(١) الخليل، عبدالقادر، ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين في العربية الفصحى، ص١٩٤.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٤: ٤٩.

(٣) السابق، ٤: ٣٤٨.

(٤) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ١: ٩٢- ٩٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ويعلل ابن يعيش لقلب الواو أو الياء همزة في اسم الفاعل من الفعل الأجوف بعدم إمكانية النطق بالألفين (التقاء ساكنين)- ألف فاعل وألف الفعل-، وعلة حمله على فعله في الاعتلال. يقول: "ومن ذلك أسماء الفاعلين لمّا اعتلت عين (فَعَل) ووقعت بعد ألف فاعل همزة نحو (قائم وخائف وبائع) وجميع ما اعتل فعله ففاعل منه معتل، وذلك لأن العين كانت قد اعتلت فانقلبت في قال وباع ألفاً، فلما جئت إلى اسم الفاعل صارت قبل عينه ألف فاعل والعين قد كانت ألفاً في الماضي فالتقى في اسم الفاعل ألفان نحو (قاام)، وذلك مما لا يمكن النطق به فوجب حذف أحدهما أو تحريكه، فلم يجز الحذف لئلا يعود إلى لفظ (قام) فحركت الثانية التي هي عين كما حركت راء ضارب، فانقلبت همزة؛ لأن الألف إذا حركت صارت همزة، فصار (قائم وبائع) كما ترى، ووجه ثان أنه لما كان بينه وبين الفعل مضارعة ومناسبة من حيث إنه جار عليه في حركاته وسكناته وعدد حروفه ويعمل عمله اعتل أيضاً باعتلاله، ولولا اعتلال فعله لما اعتل، فلذلك قلت "قائم وخائف وبائع"، والأصل (قاوم وخاوف وبايع)، فأرادوا إعلالها لاعتلال أفعالها"[1].

وبالإجمال فإن العلة في إعلال اسم الفاعل من الفعل الأجوف عند القدماء، هي التقاء الساكنين وهما ألف فاعل وألف الفعل، والحمل على فعله، فكرهوا أن يعتل الفعل، ولا يعتل اسم الفاعل.

توجيه علماء اللسانيات

يذكر المستشرق الألماني برجشتراسر أن ظاهرة التحول الصرفي في صيغة اسم الفاعل الأجوف تعد ظاهرة قديمة ومشتركة في الساميات، على أنه يصفها ولا يحاول تعليلها، إذ يقول: "إن الواو والياء قد أبدلتا همزة، وهذا الإبدال مطرد قديم جداً

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ١٠: ٦٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

يرتقي إلى اللغة السامية الأم، بدليل وجوده في الأكدية والآرامية"[1]. لكن المستشرق هنري فليش عرض للظاهرة وأبدى تعليلاً حولها مفاده كراهية توالي الحركات وأشباهها، إذ يقول: "وكراهة النطق بصامت ضعيف مع مصوت من جنسه كالواو مع الضمة، والياء مع الكسرة، وكذلك الواو مع الكسرة، هذه الكراهة تفسر لنا من الناحية الصرفية حالات كثيرة من المخالفة عند إبدال الواو أو الياء همزة"[2]، وأما علماء اللسانيات العرب ومنهم الدكتور عبدالصبور شاهين، فيرد التغير في ظاهرة اسم الفاعل الأجوف، ويرى أنه لا قلب هنا؛ لأن الهمزة لا يربطها بأشباه الحركات أي رابط، يقول: "فإذا أريد صوغ اسم الفاعل من هذين الفعلين (قال وباع) فإن عين الفعل تعود لتقع بعد ألف الصيغة: (قاول ḳā-u-il)، و (بايع ، bā-i-) وفي ذلك من توالي الحركات الكثيرة ما لا يسيغه الناطق العربي أيضاً، وبخاصة في موقع النبر في الصيغة، ولذلك عمد إلى إسقاط الانزلاق الذي هو الواو والياء، وأحل صوت الهمزة وهو في الحقيقة فاصل حنجري نبري، بين الحركات المتعاقبة، فصارت الكلمتان (قائل ḳā,il) و (بائع ، bā,i)، وليس في هذه الصيغة قلب للياء أو الواو همزة؛ لأنه لا قرابة صوتية بينهما"[3].

إذن "فمن الممكن أن تقول بأن الواو والياء إذا وقعت إحداهما بعد فتحة طويلة زائدة سقطت وحلت محلها الهمزة"[4].

ويوافق الدكتور الطيب البكوش رأي الدكتور عبدالصبور شاهين، إذ يرى أن ما وقع هو حذف للواو أو الياء وبقاء للكسرة. ولكنه يرى أنه من باب التبسيط أن نقول إن الواو والياء قلبتا همزة[1].

---

(١) برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، ص٤٩.

(٢) فليش، هنري، العربية الفصحى، ص٤٧.

(٣) شاهين، عبدالصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص١٤٤- ١١٥.

(٤) السابق، ص١٧٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ويرى الدكتور فوزي الشايب بأن شبه الحركة قد سقطت لوقوعها بين حركتين فالتقت الحركتان، وهذا غير جائز في العربية، فتحققت الكسرة وبتحقيقها تخلقت الهمزة، يقول الدكتور فوزي الشايب: "أما من وجهة النظر المعيارية فنقول بأن الأصل في (قائم وبائع) هو قاوم ḳāwim وبايع ، bāyi ، وهنا وقعت أشباه الحركات بين حركتين فسقطت، فتتابعت حركتان ḳāim و، bāi وهذا لا يجوز البتة، فالذين لم يراعوا كمال الصورة لاسم الفاعل أسقطوا شبه الحركة والحركة التي تليه، أي أسقطوا المزدوج الصاعد كله، فكان الناتج قامُ وباعٌ، وأما الغالبية العظمى للعرب التي تحرص على كمال الصيغة، فقد لجأوا إلى تحقيق الكسرة، وبتحقيقها تخلقت الهمزة، فكان الناتج قائم وبائع"(٢).

وأما ما جاء من أسماء الفاعلين المأخوذة من أفعال جوفاء على أصله دون إعلال فهو عند القدماء عدم إعلال أفعالها، فحفاظاً على قواعدهم التي بنوها وتعميماً لها قالوا بعدم الإعلال في نحو (عاور) و (صاير) وغيرها، مع أنه من حقها الإعلال، لعدم اختلافها مع (قائل وبائع) صرفياً وصوتياً.

إذن، فالقدماء ومن سار في فلكهم يرون أن الواو والياء قد قلبت همزة في اسم الفاعل من الفعل الثلاثي الأجوف، ويرى معظم المحدثين من علماء اللسانيات أن الواو والياء قد حذفت وجيء بالهمزة بدلاً عنها، وذلك من إحدى صور العربية في مسألة المخالفة عند اجتماع الأمثال أو ما يشبه الأمثال، وهو هنا اجتماع شبه الحركة اليائي والكسرة القصيرة في (بايع) bāyi، ورغبة في الوضوح يسقط شبه الحركة اليائي ويعوض بالهمزة، وطرداً للقياس حمل شبه الحركة الواوي على اليائي في (قاول) ḳāwil، مع وجود التخالف بين الواو والكسرة القصيرة، فقيل (قائل) ḳā,il، فضلاً

(١) البكوش، الطيب، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص١٤٨ - ١٤٩.

(٢) الشايب، فوزي، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ص٦٩ - ٧٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

عن أن نظام العربية الفصحى لا يستحب التجاور المباشر بين كسرة وواو في بنية صرفية واحدة.

۞ الحذف في اسم المفعول من الفعل الأجوف

يراد باسم المفعول هنا: ما يبنى من الفعل الثلاثي المعتل العين بالواو نحو (كلام مقول) و (خاتم مصون) أو الياء نحو (ثوب مبيع) و (طعام مكيل).

وأصل ما مضى من كلمات (مقوول، مصوون، مبيوع، مكيول)، ولكنها أعلت بنقل حركة العين إلى الفاء، فسكنت، وبعدها واو مفعول ساكنة، فحينئذ يلتقي ساكنان فتحذف إحداهما؛ لأنه يثقل النطق بهما.

ولكن أيهما يحذف؟ عين الكلمة أم واو مفعول.

اختلف القدماء في ذلك على مذهبين:

الأول: رأي سيبويه والخليل.

يريان أن المحذوف واو مفعول؛ لأنها زائدة، والساكن الأول أصلي فهو عين الكلمة، فالزيادة أولى بالحذف.

قال سيبويه: "ويعتل مفعول منهما كما اعتل (فُعِل)، لأن الاسم على (فُعِل) (مفعول) كما أن الاسم على (فَعَل) (فاعِل) فتقول (مَزُور) و (مَصُوغ)، وإنما كان الأصل (مزوور) فأسكنوا الواو الأولى كما أسكنوا في (يَفْعَل) و (فَعَل)، وحذفت واو مفعول، لأنه لا يلتقى ساكنان، وتقول في الياء (مَبِيع) و (مَهِيب) أسكنت العين وأذهبت واو مفعول، لأنه لا يلتقى ساكنان، وجعلت الفاء تابعة للياء حين أسكنتها كما جعلتها تابعة في بيض"[1].

(١) سيبويه، الكتاب، ٤: ٣٤٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فالمحذوف عند سيبويه واو مفعول وعلة الحذف التقاء الساكنين، ويتابع ابن عصفور (ت- ٦٦٩هـ) سيبويه في رأيه فيقول: "وأما اسم المفعول، فإنه يأتي على وزن (مفعول) على قياس الصحيح نحو (مبيوع) و (مقوول) فيجتمع ساكنان واو مفعول والعين، فتحذف واو مفعول فيقال (مقول) فيعل حملاً على فعله، فتنقل حركة العين إلى السابق قبله، فيصير (مقوول) في ذوات الواو، وأما (مبيوع) فإنه إذا حذفت واو (مفعول) قلبت الضمة التي قبل العين كسرة، لتصح الياء، فتقول (مبيع) هذا مذهب الخليل وسيبويه"[١].

ودليل سيبويه والخليل على حذف الواو أنه لا يعقل حذف أصلي مع بقاء زائد.

يقول ابن عصفور: "فإن حذف الزائد أسهل من حذف الأصل، فلذلك كان حذف واو مفعول أسهل من حذف العين"[٢].

كذلك ثبوت الياء في اسم المفعول اليائي بعد الإعلال نحو (مبيع) فثبت أن الواو هي الساقطة، ثم اطرد هذا الحكم في الأجوف الواوي. ومن أدلتهم أن الكلمة تصير به أخف منها بحذف الأول، كذلك حصول الفرق بين المفعولين الواوي واليائي، ولو حذف الأول لالتبسا، ومما يقوي قول سيبويه ويدعمه قول السليك ابن السلكة السعدي:

سيكفيك حرب القوم لحم معرص وماء قدور في القصاع مشيبُ[٣]

(فمشيب) هنا اسم مفعول من (شيب) المبني للمجهول، إذ إنه كما اعتل حين قلب هنا ياء كذلك قلبها في المفعول ياء.

---

(١) ابن عصفور، الممتع في التصريف، ٢: ٤٥٤.

(٢) السابق، ٢: ٤٥٥.

(٣) انظر: المنصف، ١: ٢٨٨؛ شرح المفصل، ١٠: ٧٨، ورواية أبي عمرو بن العلاء وينشدون بيت المخبل السعدي : سيكفيك صرب القوم لحم معرض .... (إصلاح المنطق ، ص ١٤٣)

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الثاني:

يرى الأخفش[1] أن المحذوف عين الكلمة، فوزن (مقول) عنده (مفول) ووزن (مبيع) (مَفِيل)، بعد الحذف.

والأصل في (مكيل) عنده (مكيُول) طرحنا حركة (الياء) (الضمة) على الكاف التي قبلها كما فعلنا في المضارع (يكيل) فسكنت الياء وأبدلنا من الضمة كسرة لتصح الياء فأصبحت (مِكيْوْل) فحذفت الياء لالتقاء الساكنين.

وحينئذ يقال للأخفش: إذا حذفت الياء تبقى الكلمة على (مِكوْل).

فيرد على ذلك بأنه لما حذفنا الياء صادفت الكسرة واو مفعول فنقلبها ياء كما تقلب الكسرةُ واو (ميعاد وميزان)، وفي الحق أن في هذا نظراً، لأن الياء إنما تستحق قلب ضمة ما قبلها إذا كانت مما يبقى لا مما يحذف، وكان الأجدر به أن يقول: إن الياء حذفت أولاً ثم قلبت الضمة كسرة فانقلبت الواو ياء حتى نفرق بين الواوي واليائي.

واختار المازني قول الأخفش وحكم بأنه الأقيس مع استحسانه للقولين[2].

توجيه علماء اللسانيات

إذا ما تقابل أصوات بنية الأجوف الدالة على اسم المفعول بما يماثلها من صوامت وصوائت في الكتابة الصوتية فإنها لا تشير إلى وجود ضمة قصيرة بعد الصامت الذي يمثل عين البنية، والموجود هو صائت مدي، أو حركة ضمة طويلة، صارت هي عينها حركة لعين البنية، هكذا (mabyūʿ– makwūl) ، ولكنه الخط العربي يرسم الحالة بواوين في (مقوول)، ويضع ضمة فوق الواو، وبياء مضمومة وبعدها واو في (مبيوع)، وهي عادة موروثة في الخط، ولا حجية صوتية في وجود

(١) ابن يعيش، شرح الملوكي، ص٣٥٢.

(٢) ابن جني، المنصف، ١: ٢٨٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ضمة على الواو ولا ضمة على الياء، فالحركة أساساً تكون محمولة لا حاملة، أي محمولة على صوت صحيح صامت، فأما هي نفسها فهي حركة، والحركة لا تحمل حركة، وعند الإقرار بوجودها فإن نقطاً للكلمة سيكون مختلفاً عما تجيزه الفصحى في اسم المفعول وهو (maḳwuul)، ومن نظام الفصحى عند تشكل بنية مقطعية من نمط (maḳwul) أن تحذف شبه الحركة الواوية أو ما يعرف بعنصر الازدواج الواوي تخفيفاً لتغدو بنية منطوقة هكذا (maḳūl)، بنحو ما هو القياس في اسم المفعول من السالم في مكتوب (maktūb)، وبعض العرب لا يستثقل وجود المزدوج الواوي في صيغة اسم المفعول من الأجوف وهم بنو تميم.

يقول سيبويه: "وبعض العرب يخرجه على الأصل فيقول : مخيوط ومبيوع"[1]. ووافق ابن عصفور سيبويه في أن الإتمام في اليائي لغة بني تميم[2].

قال العباس بن مرداس السلمي:

قد كان قومك يزعمونك سيداً وإخال أنك سيد معيون[3]

وأنشد أبو عمرو بن العلاء: وكأنها تفاحة مطيوبة[4]

ففي البيتين السابقين أتم الشعراء في هذه الكلمات ولم يعلوا، وكان القياس فيها (مَعِين) و (مطيبة).

(١) سيبويه، الكتاب، ٤: ٣٤٨.

(٢) ابن عصفور، الممتع، ٢: ٤٦٠- ٤٦١.

(٣) انظر: المقتضب، ١: ١٠٢، الخصائص، ١: ٢٦١، الأمالي الشجرية، ١: ١٦٧.

(٤) انظر: الممتع، ٢: ٤٦٠، معجم شواهد النحو الشعرية، برقم (٣٧٨٦).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أما الواوي فلا يخرج عن الأصل، يقول سيبويه: "ولا نعلمهم أتمّوا في الواوات لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات، ومنها يفرون إلى الياء، فكرهوا اجتماعهما مع الضمة"(١).

ويرى ابن عصفور أنه لا يجوز الإتمام إلا في المسموع يقول: "ولا يجوز الإتمام من ذوات الواو إلا ما سمع من ذلك "مسك مدووف"(٢).

وأجاز المبرد والكسائي القياس على ما ورد تاماً من الواوي.

قال الرضي: "وحكى الكسائي خاتم مصووغ أو أجاز فيه كله أن يأتي على الأصل قياساً"(٣).

ويرى الدكتور إبراهيم أنيس أن إتمام اسم المفعول من الأجوف اليائي والواوي في بعض لهجات العرب يعد من القياس الخاطئ(٤).

ولا أظنه كذلك، فاستعمال هذه الصيغ كان في الطور الأول في نطق تلك الكلمات، ثم تطورت إلى حذف بعض حروفها أي (إعلالها بالحذف) لكن بعض اللهجات ظلت تستعمل الطور الأول من الكلمة، وأكثر العرب استعملت الصيغة المتطورة فإذا كان الحذف والاختصار من سمات اللهجات البدوية، وأثراً من آثار السرعة في الأداء، فالإبقاء هنا أيضاً من آثار هذه السرعة؛ لأن صيغة (مفعول) تحتوي على مقاطع مغلقة تسهل الأداء وتعجل به فلم تحتج (تميم) ومن تابعها إلى الحذف هنا(٥). وما زالت بعض اللهجات العربية تستعمل كلمة (مديون) بالإتمام.

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٤: ٣٤٨- ٣٤٩.

(٢) ابن عصفور، الممتع، ٢: ٤٦١.

(٣) الرضي، شرح الشافية، ٣: ١٤٩- ١٥٠.

(٤) أنيس، إبراهيم ، من أسرار اللغة، ص٤٥.

(٥) أل غنيم، صالحة، اللهجات في الكتاب، ص٥٦٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أما المحدثون فإنهم يرون بأن المحذوف هو عين الاسم وليس واو مفعول.

يقول الدكتور عبدالصبور شاهين: "فإذا رأي الصرفيون أن الأصل: مقوول ومبيوع، وأن المحذوف هو الواو الثانية في الأولى، والواو في الثانية، كان لنا أن نخالفهم في هذا التقدير؛ لأن هذه الواو المحذوفة هي واو صيغة مفعول، وبسقوطها لا تؤدي الصيغة وظيفتها، ولذلك نرى أن المحذوف هو عين الكلمة، الواو الأولى في (مقوول)، والياء في (مبيوع)، ثم تبقى مقول كما هي دالة على المفعولين، وتقلب الضمة الطويلة في (مبوع) كسرة طويلة تحقيقاً للمغايرة بين واوي الأصل ويائيه، فيقال (مبيع) [1].

ويجعل الدكتور الشايب تفسير هذه المسألة يسيراً، إذ يقول: "والأمر عندنا أيسر بكثير مما ذهب إليه النحاة التقليديون، فبالنسبة للواوي maḳwūl كل ما حصل هو مجرد مخالفة بين عنصري المزدوج الصاعد (wu) عن طريق إسقاط الصامت، فتتصل الضمة الطويلة، أو ما يسمى بواو مفعول بالفاء، فتصبح الصيغة (مقول) بوزن (مفول)، أما بالنسبة لليائي (مبيع) وأصله (مبيوع) فالذي يحصل أولاً هو عملية مماثلة بين الحركة وشبه الحركة (yu) عن طريق تحويل الضمة الطويلة إلى كسرة طويلة، فتتحول الكلمة بذلك من (مبيوع) mabyū بوزن (مفعول) إلى (مبيع) mabyī بوزن (مفعيل) ثم بعد المماثلة تأتي عملية المخالفة بين عنصري المزدوج الصاعد (yi) بإسقاط الصامت، أي الياء، فتتصل الكسرة الطويلة بالفاء فتصبح الصيغة (مبيع) بوزن (مفيل)، وبذلك تكون الصيغة من اليائي قد مرت بالخطوات التالية: مبيوع← مبييع ← مبيع"[2].

(١) شاهين، عبدالصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص٢٠٠.

(٢) الشايب، فوزي، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ص٧٤- ٧٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

إذن ما حدث هو تشكل حركة صوتية مزدوجة في هذه الصيغة، والعربية تتخلص من هذه الحركات المزدوجة لثقلها، وتوفيراً للجهد المبذول في نطق هذه الصيغة[1].

ويرى الدكتور الروابدة أنه في بناء اسم المفعول في الأجوف اليائي أو الواوي يلتقي صوتا مد طويلان داخل سياق لغوي شبيه في تكونه بالمضارع المعتل الآخر عند إسناده إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة، وفي مثل هذه الحالة تعمد العربية إلى التخلص من هذا الوضع عن طريق حذف أحد المدين، ويرى الروابدة بأن المحذوف هو من بناء الكلمة لا الذي جاء لمعني المفعولية أي الصوت الأصيل، فيؤول الوزن بعد الحذف إلى (مبوع) في الأجوف اليائي، و (مقول) في الواوي، ثم تعمد العربية لأسباب تمييزية أو لتحقيق المغايرة بين واوي الأصل ويائية بقلب واو مفعول في الأجوف اليائي إلى ياء فيقال: مبيع، بوزن (مَفيل) [2].

۞ الحذف في اسم المفعول من الفعل الناقص

اسم المفعول من الناقص بنوعيه: الواوي واليائي نحو (دعا) و (رمى) هو (مدعوّ) و (مرميّ) وأصلها (مدعوو) و (مرمويْ) "والذي حصل على رأي التقليديين عموماً هو مجرد إدغام الواو في الواو بالنسبة للناقص الواوي"[3].

فالمسألة عند القدماء مسألة إدغام إحدى الواوين بالأخرى (مدعوو← مدعوّ)، والأمر عند الدكتور الشايب في هذا "لا يزيد على كونه عملية حذف وتعويض، فقد اختزلت الضمة الطويلة في (مدعوو) mad'ūwun ، وعوض عن الجزء المختزل بمد (تشديد) الواو، وبالتالي أصبحت الكلمة (مدعوٌّ) mad'ūwwun ،

(١) الخليل، عبدالقادر، ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين، ص١٩٤- ١٩٥.

(٢) الروابدة، محمد، الحذف الصرفي في اللغة العربية، ص ١٥٤-١٥٥.

(٣) الشايب، فوزي، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ص٧٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ويرجع ذلك إلى أن المقاطع الطويلة المفتوحة (ص ح ح) تمثل بسبب طول الفسحة الزمنية التي يستغرقها نطقها خلخلة وتوهين في الصيغة، ولهذا عمدت العربية إلى التخلص من هذا النوع من المقاطع ههنا للمحافظة على اتزان الصيغة"[1].

أما اسم المفعول من الناقص اليائي نحو (مرمي) وأصله (مرموي) marmūyun فإن القدماء فسروه بأن الواو تقلب ياء ثم تدغم الياء المنقلبة في الياء الأصلية[2].

أما الدكتور الشايب فإنه يفسر ما حصل لـ (مرموي) بنفس ما حصل للواوي بزيادة المماثلة، إذ يقول: "والصحيح أن اسم المفعول من الناقص اليائي نحو (مرميّ) وأصله (مرموي) قد حصلت فيه مماثلة أولاً بين شبه الحركة والحركة السابقة له عن طريق تحويل الضمة إلى كسرة طويلة، فانتقلت الكلمة بذلك من (مرموي) بزنة (مفعول) إلى (مرميي) بزنة (مِعْفِيل) ثم أعقب عملية المماثلة عملية مخالفة قوامها اختزال الحركة الطويلة، والتعويض من الجزء المختزل بمد الياء (تشديدها) وبهذا آل أمرها في النهاية إلى (مرميّ) بوزن (مَفْعِل)، وعليه فاسم المفعول من الناقص اليائي يمر بمراحل ثلاث هي :

مرموي ← مرميي ← مرمِيّ"[3].

marmiyy ← Marmiy ←marmūy

(١) الشايب، فوزي، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ص٧٦.

(٢) ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عبدالرحمن، شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، ٤: ١٩٢.

(٣) الشايب، فوزي، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ص٧٧- ٧٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

۞ الحذف في المصادر (مصدر الفعل المثال الواوي)

من مصادر الفعل المثال الواوي ما يأتي على وزن (علة)، وذلك بحذف (الواو) والتعويض عنها بالتاء في آخر المصدر. مثل (عدة، وزنة).

قال سيبويه: "فأما (فِعْلَة) إذا كانت مصدراً فإنهم يحذفون الواو منها كما يحذفون من فعلها؛ لأن الكسر يستثقل في الواو فاطرد ذلك في المصدر، وشبه بالفعل إذ كان الفعل تذهب الواو منه، وإذ كانت المصادر تضارع الفعل كثيراً"[1].

ويمكننا من خلال كلام سيبويه السابق أن نقف على الأسباب التي أدت إلى حذف فاء المصدر الواوي:

- استثقال الكسرة على الواو.
- ذهاب الواو من الفعل كما في وعد يعد.
- مضارعة المصدر للأفعال في العمل.

إلا أن الرضي لا يوجب إعلال المصدر لإعلال فعله بل هو جائز.

"إلا إذا كان جزء مقتضى الإعلال فيه ثابتاً كالكسرة في قيام، أو كان مناسباً للفعل في الزيادة المصدرة كإقامة واستقامة، فلهذا جاز حذف الواو من مصدر (يعد) وإثباتها نحو (عِدة و وعد) إذ ليس فيه شيء من علة الحذف ولا المناسبة المذكورة وإذا حذفت منه شيئاً بالإعلال لم تذهل عن المحذوف رأساً، بل تعوض عنه هاء التأنيث في الآخر كما في عدة واستقامة، وذلك لأن الإعلال فيه ليس على الأصل إذ هو إتباع الأصل للفرع"[2].

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٤: ٣٣٧.

(٢) الرضي، شرح الشافية، ٣: ٨٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فالحذف عند الرضي في هذه المسألة ليس إتباعاً للفعل كما قال سيبويه إذ ليس فيه شيء من علة الحذف، ولا يعد مناسباً للفعل في الزيادة المصدرة كإقامة ليحذف هنا، وإنما يجوز الحذف والإتباع فتقول (عدة ووعداً) فالحذف عند الإعلال من باب إتّباع الأصل للفرع.

أما الهاء اللاحقة لهذا المصدر فهي لازمة، لأنها عوض مما حذف، فالكلمة القليلة الحروف أهل للتعويض.

قال المازني: "اعلم أن المصدر إذا كان (فِعلة) فالهاء لازمة له لأنهم جعلوها عوضاً من حذفهم الفاء فصارت لازمة كما لزمت في (زنادقة) الهاء، لأنها صارت عوضاً من ياء (زناديق)".

وقد علق ابن جني قائلاً: لو قال مكان هذا: واعلم أن المصدر إذا كان على ثلاثة أحرف وفاؤه مكسورة، وعينه ساكنة، فالهاء لازمة له، لكان أحسن في العبارة ولكنه تسامح في اللفظ"[1].

ومثل الحذف في (عدة) ما جاء من المصادر التالية (وسوف أقتصر على بعض الأمثلة).

- (لدة) فالأصل فيها (ولد) لأنها من الولادة. قال الجوهري: "ولدة الرجل تِرْبه، والهاء عوض من الواو الذاهبة من أوله لأنه من الولادة..." [2].

- (شية) أصلها (وشيه) فقد حذفت الواو وهي فاء الفعل، جاء في لسان العرب: "الشية كل لون يخالف معظم لون الفرس وغيره، وأصله من (الوشي)، والهاء عوض من الواو الذاهبة من أوله كالزنة، والوزن، والجمع شيات"[3].

---

(١) انظر: المنصف، ١: ١٩٨.

(٢) الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح، مادة (ولد).

(٣) ابن منظور، لسان العرب، مادة (وشي)

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- (جهة) وهي اسم للمكان الذي نتوجه إليه، فهو من الجهة والتوجه، ويقال (الوَجْهة والجِهَة) بمعنى واحد، والهاء عوض عن الواو"[1].

قال بعض العلماء: هي اسم عند الإثبات، ومصدر عند الحذف.

قال تعالى: ﴿ وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ ﴾[2].

وفي الآية السابقة إشارة إلى الأصل.

وفي هذا دليل على أن ما كان مستثقلاً في بيئة، هو مقبول في بيئة أخرى، بدليل ورود (وجهة) وغيرها دون حذف.

وإذا ما جئنا إلى الدرس الحديث[3] فإن التفسير لهذا الحذف ناشئ من أن هناك حركة مزدوجة صاعدة مرفوضة (wi) قد تشكلت كما في (وِعدة) wi'dah، وتخلصا من هذا المرفوض، فقد عُمِد إلى حذف الحركة المزدوجة برمتها، وعوض منها بالتاء في آخر الصيغة، لكن المشكلة تبقى قائمة وهي أن الصيغة بعد حذف الحركة المزدوجة تبدأ بصامت ساكن فلجأت العربية إلى تحريكه بالكسر على الأصل، كما قال سيبويه[4].

۞ الحذف في المصادر (مصدر الفعل الأجوف المزيد)

وقع الحذف في المصادر فمن ذلك (الإقامة) و (الاستقامة) ونحوهما، وهما مصدران من (أقام) و (استقام) مما عينه معلة.

وأصل المصدرين (الإقوام) و (الاستقوام) فأعلوا المصدر هنا تبعاً لاعتلال فعله، فنقلوا الفتحة من الواو إلى ما قبلها وهي القاف، ثم قلبوا الواو ألفاً لتحركها في

(١) ابن منظور، لسان العرب، مادة (وجه).

(٢) البقرة، ١٤٨.

(٣) انظر: خريسات، محمود، الإعلال في ضوء علم اللغة المعاصر، ص٣١٩.

(٤) سيبويه، الكتاب، ٤: ١٥٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الأصل وانفتاح ما قبلها الآن فصارت الكلمتان (الإقاام) و (الاستقاام) بألفين ساكنتين، أولهما العين، وثانيهما ألف الإفعال، فحذفنا إحداهما لالتقاء الساكنين وعوض من المحذوف التاء فبقيت على الإقامة والاستقامة.

ويبرز لنا خلاف في أي الساكنين حذف؟

فالخليل وسيبويه يحذفان الألف الثانية لأنها:

- زائدة.
- قريبة من الطرف، والأطراف محل التغيير.
- حصول الثقل بسببها.

أما الأخفش فيحذف الأول وهو عين الكلمة، وذلك على القياس.

بينما نجد من المحدثين من يرفض فكرة التقاء الساكنين في المصادر السابقة ويعلل لذلك بأن الألف حركة طويلة وليست صوتاً ساكناً، وكل ما حدث في هذه الصيغة إسقاط شبه الحركة من المزدوج الحركي المكون من شبه الحركة (الواو) + الحركة الطويلة (الفتحة الطويلة).

فكلمة (إقوام) (ikwām،) تتضمن حركة مزدوجة مكونة من الواو والفتحة الطويلة (wā)، فتسقط شبه الحركة، فتبقى الصيغة (إقام) (ikām)، ثم تلحق التاء بهذا النوع من المصادر، فتصبح (ikāmat). وبهذه الإضافة يتحقق نوع من التعادل الإيقاعي بين الأصل والبديل، ويعوض بها عن شبه الحركة الساقطة[1].

ويعلل الدكتور إسماعيل عمايرة إضافة التاء إلى هذا النوع من المصادر بقوله: "ولذا احتاجت العربية إلى علامة أخرى غير اختلاف الحركات حتى يصبح الفرق بين الفعل والمصدر أظهر وأبين، فكانت إضافة التاء المربوطة هي العلامة الثانية التي

(١) الخليل، عبدالقادر، ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين، ص١٩٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

جعلت الفرق بينهما أمكن وأوضح، ومن الشواهد التاريخية على المصدر بدون التاء قوله تعالى: ﴿وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [1]، وشواهده بعامة قليلة"[2].

۞ الحذف في المصادر (مصدر الفعل معتل اللام)

ومن المصادر ما اعتلت لامه من نحو (تعزية وتسلية) وكان الأصل (تعزيا وتَسْلِيًا) فحذفنا إحدى الياءين، وجاءت التاء عوضاً عن المحذوف وقد حصل خلاف بين القدماء في أي الياءين يحذف؟

هل هي الياء لام الكلمة أم الياء الزائدة؟

فالزمخشري يحذف اللام وهي الياء الثانية.

ويرى ابن يعيش بأن حذف الياء الزائدة أوجه، فهو يقول: "وكلام الشيخ[3] يصرح فيه بأن المحذوف اللام، وأن يكون المحذوف الياء الزائدة أوجه عندي؛ لأن اللام باقية في الصحيح من نحو (تكرمة) فكذلك يكون في المعتل"[4].

وقد يكون ابن يعيش على حق، فالمعتل والصحيح على وزن (تَفْعِلَة) في الأصل، ولأنه قاس المعتل على الصحيح.

وقد اضطر الشاعر فأتى بالمصدر على زنة (التفعيل) على الأصل، فقال:

باتت تنزي دلوها تنزيا كما تنزي شهلة صبيا[5]

---

(١) النور، ٣٧.

(٢) عمايرة، إسماعيل، التطور التاريخي لأبنية المصادر في العربية، مجلة أبحاث اليرموك/ المجلد الرابع عشر، العدد الأول، ١٩٦٦م، ص٢٥٠.

(٣) يعني: الزمخشري.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ٦: ٥٨.

(٥) البيت في الخصائص، ٢: ٣٠٢، المنصف ٢: ١٩٥، شرح المفصل ٦: ٥٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(فتنزيا) على زنة (تفعيلا) من الفعل معتل اللام، وكان القياس (تنزية) لكنه آثر الأصل ضرورة..

ويعوض بالتاء في كل المصادر المعتلة عيناً أو لاماً من الحرف المحذوف نحو:

أولاً: الإقامة والاستقامة، وقد أجاز سيبويه عدم التعويض مطلقا بدليل قوله تعالى: ﴿وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ (١).

فمع الحذف لم يعوض بالتاء. قال سيبويه: "وإن شئت لم تعوض، وتركت الحروف على الأصل"(٢).

ثانياً: التعزية والتسلية، فبعد حذف الياء جيء بالتاء عوضاً عنها، إلا أنه لا يجوز حذف هذه التاء. قال سيبويه: "وأما عزيت تعزية فلا يجوز الحذف منه، ولا فيما أشبهه، لأنهم لا يجيئون بالياء في شيء من بنات الياء والواو مما هما فيه في موضع اللام صحيحتين، وقد يجيء في الأول نحو (الإحواذ والاستحواذ)" (٣).

فقد ورد تصحيح (إفعال والاستفعال) كما في (أحوذ واستحوذ) وشبيههما تنبيها على الأصل، لكن النحاة حكموا بشذوذه، وأنه يحفظ ولا يقاس عليه.

ويرى الدكتور عمايرة أن الدافع وراء نشوء هذا النوع من المصدر (تفعلة) هي الصعوبة النطقية النسبية المترتبة على بناء الأفعال الناقصة مشددة العين، ويواصل حديثه قائلاً: "فلو استعملنا (تفعيل) لقلنا في مصدر (ربّى) (تربيي) Tarbiy، وبالإدغام يقصد الصائت الطويل (i) وتشدد الياء Tarbiyy وذلك تخلصا من المقطع الطويل المغلق biy بتحويله إلى مقطع قصير مغلق biyy، ولكن المقطع القصير المغلق ينطوي على صعوبة أخرى في النطق نتيجة التشديد، ولذا استعيض بالتاء

(١) النور، ٣٧.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٤: ٨٣.

(٣) السابق، الصفحة نفسها.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المربوطة عن (iy) بدون تشديد أو (iyy) المشدد، وعلى هذا تكون المصادر ذات الأفعال الصحيحة مثل: كرّم تكرمة، التي جاءت على هذا الوزن قياساً متوهماً على هذا النمط من الأفعال الناقصة (أي: معتلة الآخر) مشددة العين من وزن (فعّل). غير أن العربية قد احتفظت ببعض الاستعمالات التاريخية القديمة التي جاء فيها المصدر من (نزّى) على (تنزيّ) كما في قول الراجز:

باتت تنزي دلوها تنزيا كما تنزي شهلة صبيا[1]

۞ الحذف في التصغير

إذا صغر الاسم الرباعي فلا حذف فيه، تقول في تصغير (جعفر) و (زبرج) (جُعَيفِر) و (زُبَيْرج) بدون حذف.

أما إذا صغر الاسم الزائد على أربعة أحرف فإنه يقع فيه الحذف، فإن كان خماسياً كل حروفه أصول فإنك تحذف الحرف الخامس؛ ليعود إلى الأربعة، ثم تصغره على زنة (فُعَيعِل) نحو (سفرجل) تقول في تصغيره (سفيرج) بدون تعويض أو (سفيريج) بالتعويض.

قال سيبويه: "زعم الخليل أنه يقول في (سفرجل) (سفيرج) حتى يصير على مثال (فُعَيعِل) وإن شئت قلت (سفيريج)، وإنما تحذف آخر الاسم؛ لأن التحقير يسلم حتى ينتهي إليه ويكون على مثال ما يحقرون من الأربعة"[2].

وكلام سيبويه السابق يؤكد لنا أن اللغويين سمعوا الصيغتين من العرب، ثم أجازوا لنا استعمال أي منهما ترخيصاً منهم.

---

(١) عمايرة، إسماعيل، التطور التاريخي لأبنية المصادر في العربية، ص ٢٥٠، ٢٥١.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٣: ٤٤٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ويختلف الدكتور الشايب مع علماء السلف في هذه القضية ويقول بأن الذي يقول (سفيرج) غير الذي يقول (سفيريج)، فكل صيغة ترجع إلى قبيلة بعينها، وأن الاختلاف يكمن في موضع النبر عند كل قبيلة، فالذي يوقع النبر على الفاء يقول (سفيرج)، والذي يوقعه على الراء يقول (سفيريج) [1].

وهناك من يقول بعدم الحذف، فهذا الأخفش يقول: "سمعت من يقول (سُفَيرِجِلِ) بكسر الجيم"[2].

وإذا سلمنا بهذا، فهو مما لا يلتفت إليه؛ لأنه ليس من أوزان التصغير وقد يكون لغة قوم.

ومما يدخل في هذا الحذف (فرزدق) و (خورنق) فتصغيرهما (فُرَيزِق) و (خُديرق) بحذف الرابع، ويجوز حذف الخامس فتقول (فريزد) و(خديرن)، وذلك لأن الرابع من مخرج الزائد في (فرزدق) أو بلفظ حروف الزيادة كما في (خورنق).

ولك أن تزيد ياء فتقول: (فريزيد) و (خديرين) على زنة (فعيعل) أو (فعيعيل) بحذف الخامس؛ ليعود إلى الخفة، لأنه "لا يزال في سهولة حتى يبلغ الخامس ثم يرتدع"[3].

ومما يعلل به حذف الخامس ما يلي:

- حصول الثقل به.
- وقوعه طرفاً والأطراف محل التغيير.
- لئلا يكون عجز الكلمة أكثر من صدرها.

---

(١) الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص١٦٢.

(٢) الأزهري، خالد، شرح التصريح على التوضيح، ٢: ٥٦٢.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٣: ٤٤٨ - ٤٤٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ومن العرب من يحذف النون في (خورنق) والدال في (فرزدق) فيقولون (فريزق) و (خديرق) ويرجعون ذلك إلى أن النون وإن لم تكن زائدة إلا أنها من حروف الزيادة، لأنها جاءت بلفظها، وثانياً: لأنها جاورت الطرف وهم كثيراً ما يعطون الجار حكم مجاوره.

۞ الحذف في النسب

تعريف النسب: ما يضاف فيه الشخص إلى قبيلة أو بلد أو صنعة أو غير ذلك وذلك بزيادة ياء مشددة في آخره تصير حرف إعرابه وكسر ما قبل هذه الياء نحو (قرشِيّ، صحِفيّ) وهكذا.

والنسب مما يحدث تغييرات في الاسم، ومنها الحذف.

ولأجل ياء النسب يطرأ حذف لآخر الكلمة أو ما كان متصلاً بالآخر:

ومما يحذف من الآخر:

- الياء المشددة
- تاء التأنيث
- الألف المجاوزة للأربعة أو الرابعة وثاني كلمتها متحرك.
- ياء المنقوص.
- علامة التثنية.
- علامة جمع المذكر السالم.

وأما الأمور المتصلة بالآخر فهي:

- الياء المكسورة المدغمة في ياء أخرى.
- ياء فَعِيْلة وفُعَيْلة.
- واو فَعوُلَة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- ياء فَعِيْل وفُعَيل.

الحذف فيما آخره ياء مشددة عند النسب

لا تخلو الياء المشددة من أن تكون بعد حرف واحد أو حرفين أو ثلاثة.

فإن كانت بعد حرف واحد، وهنا نحتاج إلى كلتا الياءين لتكملة البنية الثلاثية، فإذا نسبت الكلمة اجتمعت في نهايتها أربع ياءات، منها اثنتان لازمتان للبنية واثنتان لازمتان للنسبة، ولكن النطق بها متتابعة يؤدي إلى شذوذ في تتابع أصوات اللين، تخرجنا منها المغايرة بمعنى: قلب الياء الثانية واواً، مع الالتزام برد الياء الأولى إلى أصلها واواً أو ياء، فيقال في (حيّ) (حيويّ) وفي (طيّ) (طوويّ).

وفي حالة انتهاء الاسم بياء مشددة بعد حرفين، في مثل (أمية)، وهنا لا تتوفر أحرف البنية الثلاثة إلا إذا اعتمدنا إحدى الياءين حرفاً ثالثاً، فإذا أضيفت ياء النسب اجتمعت أربع ياءات، وتخلصا من توالي الأمثال ورغبة في التخفيف فلا بد حينئذ من حذف الياء الزائدة وهي ياء فَعِيل، وقلب الياء الأصلية واواً، فيقال في (أمية) (أمويّ) وفي (عليّ) (عَلَويّ).

وفي حالة انتهاء الاسم بياء مشددة زائدة على ثلاثة أحرف، سواء أكانت هذه الياء زائدة في مثل (شافعيّ)، أم كانت إحداهما أصلية والأخرى زائدة في مثل (مرميّ)، فالأولى واو مفعول، والثانية لام الكلمة، واجتماع واو وياء على هذا النحو يقلب الواو ياء، ويدغمها في أختها فتصير: مرميّ: بوزن (مفعول) والأصل (مرموي) فإذا أردنا نسبة هذه الكلمات، فإن النظرة الأولى إليها تجعلنا نجزم بوجود ثلاثة أحرف قبل حرف العلة المضعف، وحينئذ لا نتردد في حذف الياءين الموجودتن قبل ياء النسب لأن في بقائها اجتماع أربع ياءات، وهو أمر عسير، يغني فيه بقاء اثنتين، لإفادة وظيفة النسب، فيقال: (شافعيّ، وكرسيّ، ومرميّ) بنفس النطق الذي كانت عليه قبل النسب، ويفرق بين الحالتين بقرينة السياق.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

حذف تاء التأنيث

كثر حذف تاء التأنيث حتى صار قياساً، ومن ذلك النسب إلى البصرة ومكة والكوفة وفاطمة، وزيادة هذه التاء كان مشجعاً على حذفها.

تقول: (بَصريّ، ومكيّ، وكوفيّ، وفاطميّ).

ولعل السبب في هذا الحذف أمران:

أولهما: اجتماع تاءين للتأنيث عند نسب المرأة للبصرة إذ نقول (بصرتية) وهذا غير جائز.

ثانيهما: مشابهة ياء النسب لتاء التأنيث من حيث لحاق كليهما بالطرف ولهذا حذفوا تاء التأنيث لتحل ياء النسب مكانها، وتصبح حرف إعراب.

وعلى هذه القاعدة فإن النسب إلى (حياة) (حيويّ) لا (حياتيّ) كما نسمع ونقرأ.

حذف الألف

في حال انتهاء الاسم بالألف، والتقاء هذه الألف بياء النسب، يوجب تصرفاً تراعى فيه كمية الحروف التي قبل الألف:

فإن كانت الحروف قبل الألف أربعة أو خمسة حذفت الألف وكسر ما قبل ياء النسب، فيقال في (حبارى) (حباريّ) وفي (مصطفى) (مصطفيّ) وإنما حذفت هذه الألف للاستثقال الناشئ عن طول الكلمة بإضافة ياء النسب. قال سيبويه مشيراً إلى وجوب هذا الحذف معللاً له بالثقل الذي ينشأ من طول الكلمة فقال: "وإنما ألزموا ما كان على خمسة أحرف فصاعداً الحذف، لأنه حين كان رابعاً في الاسم بزنة ما ألفه منه

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

كان الحذف فيه جيداً، وجاز الحذف فيما كانت ألفه من نفسه، فلما كثر العدد كان الحذف لازماً، إذ كان من كلامهم أن يحذفوه في المنزلة الأولى"[1].

وإن كان قبل الألف حرفان فقط، مثل (فتى وعصا) بقيت الألف لتكملة البنية، ولكنها تقلب واواً، فيقال (فتويّ، وعصويّ)، للمغايرة والتيسير.

وإن كان قبل الألف ثلاثة أحرف، فإن أمامنا نوعين من الكلمات: كلمات تحرك ثانيها مثل (جَمَزى)، وهذه تسقط ألفها في النسب، فيقال (جَمَزيّ)، وكلمات ساكن ثانيها مثل (حُبْلى)، حينئذ يجوز فيها الحذف فيقال (حُبْليّ)، والقلب فيقال (حُبْلَويّ)، والأرجح في التي للتأنيث الحذف، وفيما قلب عن أصل نحو (ملهى) أو التي للإلحاق مثل (علقى) القلب، فيقال (ملهويّ وعلقويّ) [2].

حذف ياء المنقوص

لا تخلو ياء المنقوص من أن تكون ثالثة أو رابعة أو خامسة، فإن كانت مسبوقة بحرفين فلا حذف، وإنما تقلب واواً نحو (شجٍ وعمٍ) تقول في النسبة إليهما (شجويّ، عمويّ).

وإن كانت مسبوقة بثلاثة أحرف يجوز فيها القلب والحذف فتقول في (قاضٍ) (قاضيّ وقاضويّ) وسيبويه يحذفها للتخفيف.

وإن كان مسبوقة بأربعة أحرف أو خمسة فيجب حذفها نحو (معتدٍ ومستعل) تقول في النسبة إليهما (معتديّ ومستعليّ)، دون خلاف بين النحاة في هذا الوجوب

(١) سيبويه، الكتاب، ٣: ٣٥٥.

(٢) المبرد، المقتضب، ٣: ١٤٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

نظراً لثقل الكلمة أصلاً، وما يترتب على وجود ياء النسب من طول للاسم وزيادة في عدد حروفه[1].

حذف ياء (فَعِيلَة) و(فُعَيلة) وواو (فَعولة)

في هذه الحالات يجتمع مع ياء النسب حروف علة قبل الحرف الأخير، والإجراء المتبع في هذه الحالات هو:

- حذف تاء التأنيث.
- تحويل الاسم إلى ثلاثي، بحذف صوت اللين.
- إلحاق ياء مشددة في آخر الكلمة للنسب.

فيقال في (حنيفة، وصحيفة) (حنفيّ، وصحفيّ) وشذ (سليقيّ) في (سليقة)، ويلجأ إلى هذا عند خوف اللبس مثل: (طبيعة وطبيعي) و (عقيدة وعقيديّ) حتى لا يلتبسا بالنسب إلى (طبع وعقد)، ولا يجوز حذف الياء في (طَويلة) لأن العين معتلة، ولا في (جَليلة) لأن العين مضاعفة، ويقال في (جُهَينة) (جُهَنيّ)، وشذ (رديني) في (رُدَينة)، ولا يجوز الحذف في (قليلة) لأن العين مضاعفة، ويقال في (شنوءة) (شَنئيّ)، ولا يجوز الحذف في (ملولة) لأن العين مضاعفة.

ويفسر لنا الدكتور الشايب إبقاء العربية على الحركة الطويلة عند النسبة إلى (فَعِيلة) و (فَعِيل)، وأنه لا يعدو أن يكون تفادياً لالتقاء الصوامت المتماثلة[2].

يقول سيبويه: "وسألته عن شديدة فقال لا أحذف؛ لاستثقالهم التضعيف، وكأنهم تنكبوا التقاء الدالين وسائر هذا من الحروف"[3].

---

(١) الرضي، شرح الشافية، ٢: ٤٥.

(٢) الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص٣٧٢.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٣: ٣٣٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ومثلها (فَعولة) إذا كانت مضعفة أو معتلة، فالنسبة إليها لا تكون إلا بالتصحيح.

حذف ياء (فَعيل) (وفُعَيل)

تحذف ياء (فَعِيل) بفتح ثم كسر من المعتل اللام نحو (عليّ)، فتحذف الياء الأولى ثم تقلب الكسرة فتحة، وتقلب الياء الثانية ألفاً، ثم تقلب الألف واواً ليتسنى كسرها قبل ياء النسب، ومثلها (عديّ وتقيّ).

أما (فُعيل) بضم الفاء فتحذف ياؤه، لأجل ياء النسب نحو (قُصَيّ) تقول فيه (قُصَويّ)، فتحذف الياء الأولى، وتقلب الياء الثانية ألفاً، ثم تقلب الألف واواً لمناسبة ياء النسب. ومثلها (لُؤيّ).

أما إذا كان (فَعِيل) و (فُعيل) غير معتلي اللام فلا حذف نحو (عَقِيل و عُقَيل) تقول (عَقِيليّ وعُقَيليّ).

ومما يلاحظ هنا التعادل وذلك حينما أراد النحاة النسب إلى (فَعِيلة وفَعُولة) كحنيفة وشنوءة قالوا: حنفيّ وشنيء.

وحينما أرادوا النسب إلى (فَعِيل وفَعُول) مثل: حنيف وشنوء، نقول: حنيفيّ وشنوئي، قال السيوطي (ت- ٩١١هـ) عن سر هذا: "إن المؤنث ثقيل تناسب الحذف منه تخفيفاً بخلاف المذكر"[1].

۞ الحذف من الاسم للترخيم

يحذف من آخر الاسم المفرد ترخيماً من باب الاعتباط في موضعين:

الموضع الأول:

(١) السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر، ١: ١٠٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

حذف آخر الاسم المفرد، ويكون المحذوف مراداً في الحكم، فكأنه ثابت منطوق به؛ لأن الحركات والسكنات تبقى على حالها نحو (يا حارِ) في (يا حارثُ)، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَنَادَوْاْ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [1] في قراءة علي بن أبي طالب – رضي الله عنه– وابن مسعود[2]، والأصل يا مالك.

قال ابن جني: "هذا المذهب المألوف في الترخيم إلا أن فيه في هذا الموضع سراً جديداً، وذلك أنهم – لعظم ما هم عليه– ضعفت قواهم، وذلت أنفسهم، وصغر كلامهم، فكان هذا من مواضع الاختصار ضرورة عليه، ووقوفاً دون تجاوزه إلى ما يستعمله المالك لقوله القادر على التصرف في منطقه"[3].

وجاء في شرح المفصل: "وسمع بعضهم قارئاً يقرأ ونادوا يا مال ليقض علينا ربك، فقال: ما أشغل أهل النار عن الترخيم فقال ذلك، لأنهم لا يقدرون على التلفظ بتمام الكلمة لضعف قواهم"[4].

وتقول في نحو (هرقل) (يا هرقْ) بالإسكان، وبعضهم يحذف منها حرفين، فيقول (يا هرَ) لأن ما قبل الآخر ساكن[5].

وإنما كان كذلك لئلا يشبه الأدوات، والمقصود بها الحروف نحو (نَعَم) و (أَجَل)، والأسماء المتمكنة نحو (كَمْ) و (مَنْ)، كما أن الاقتصار على حذف الحرف

(١) الزخرف، ٧٧.

(٢) ابن جني، المحتسب، ٢: ٢٥٧.

(٣) السابق، الصفحة نفسها.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ٢: ٢٢.

(٥) السابق، الصفحة نفسها.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الأخير يوجب عدم النظير وهو سكون آخر الاسم الصحيح لفظاً وتقديراً على لغة التمام، ولفظاً فقط على لغة الانتظار[1].

إلا أن ابن يعيش يرى ذلك العمل قولاً واهياً[2].

الموضع الثاني:

أن يحذف ما يحذف من آخر الاسم، ويبقى كأنه قائم برأسه لم يحذف منه شيء، فيبنى على الضم كغيره من الأسماء التامة نحو _يا حارُ) و (يا أمامُ) بالضم ولكن الضمة هنا غير الضمة الأصلية، وإنما هي ضمة النداء.

حذف حرفين للترخيم

قد يحذف من الاسم عند الترخيم حرفان في أمرين:

الأول: ما كان في آخره زائدتان زيدا معاً لمعنى واحد نحو (مروان) تقول (يا مرو)، ومن ذلك قول الشاعر:

يا مَرْو إن مطيتي محبوسة ترى الحِبَاء وربها لم ييأس[3]

أي : يا مروان، فحذف الألف والنوان.

الثاني: ما كان آخره حرفاً أصلياً، وقبله حرف مد زائد، فيحذف الأصلي مع الزائد قبله، طلباً للتخفيف نحو (يا منصُ) في (يا منصور) و (يا مسك) في (يا مسكين).

---

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ٢: ٢١.

(٢) السابق، الصفحة نفسها.

(٣) ينظر: ابن الشجري، الأمالي، ٢: ٣١٣، شرح المفصل، ٢: ٢٢، معجم شواهد النحو الشعرية، برقم (١٤٥٥)

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

إذن، فعلة التخفيف مقترنة بالحذف في المنادى، نظراً لكثرة الاستعمال تجد ذلك جلياً واضحاً في كلامهم.

ورد في شرح الأشموني: "وإنما توسع في ترخيم المنادى، لأن الاسم المنادى قد تغير بالنداء، كان معرباً فصار النداء مبنياً، والترخيم تغيير، والتغيير يونس بالتغيير[1].

ويجعل أستاذنا الدكتور عبدالحميد الأقطش، النشاط اللغوي في بنيوية الترخيم يتكئ على نوعين من قوانين الحذف اللغوي، هما: حذف مقطع قصير مفتوح من نمط (ص ح) وتقصير طويل مفتوح من نمط (ص ح ح)، كل ذلك تصرف من ابن اللغة جره إليه إحساسه بأن هذا الإسقاط والتحريف في بعض الأحيان، يحافظ على جرس الألفاظ ووزن لحنها، وبالتالي فإن هذه التصرفات تبقى أهم من مراعاة أصول التصريف في بعض الصيغ.

فمما يسقط من المنادى تاء التأنيث مع علامتها الإعرابية حتى لا يذهب بنا عدم الحذف إلى مشكل في اللغة الشعرية وهو توالي الأمثال بتوالي الحركات القصيرة مع ثلاثة سواكن متتالية، وتوالي المقاطع بهذا الشكل مكروه في العربية، فهذا الحذف للمقطع القصير المفتوح علته صوتية، وهي حاجة الانسجام الإيقاعي مع المقاطع المجاورة.

وأما ما وقع في أمثال (يا قومِ، ربِّ) فالعلة هنا لأسباب صوتية بحتة غايتها حفظ التوازن النغمي، مع المقطع المنبور قبلها، ويؤكد أستاذنا الدكتور عبدالحميد الأقطش بأن أصوات المد واللين كثيراً ما يعتريها نوع من التغيير عندما تقع طرفاً بالكلمات، هذا ما إذا كان ذلك في حال الوقف، أما في حال الوصل فإن التقصير يكون

(١) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ٣: ٢٥٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فراراً من تجاور مقاطع صوتية مستكرهة في العربية، لا سيما المقطع من نمط (ص ح ح ص)، فيلجأ إلى التقصير في حال الوصل نحو (يا ليلى أر- يا ليلَ أرْ) وهكذا[1].

۞ حذف الجزء الأخير من الكلمة (القطعة)

وكما يكون الحذف في صوت من أصوات الكلمة، يكون في معظم أصواتها، بحذف من آخر اللفظ قبل تمامه، يقول سيبويه: "وسمعت من العرب من يقول: "ألاتا، بلى فا، فإنما أرادوا (ألا تفعل) و (بلى فافعل)، ولكنه قطع كما كان قاطعاً بالألف في أنا"[2].

وقد عزي هذا الحذف إلى بعض القبائل العربية كبني سعد وطيء في قولهم (يا أبا الحكا) يريدون : (يا أبا الحكم) [3].

ولا زالت هذه اللهجة مستمرة في بعض نواحي بلادنا العربية نحو قولهم:

(يا ول) يريدون (يا ولد) و (يا محمّ) يريدون (يا محمد).

ومما يمكن أن يفسر به هذا الحذف هو السرعة في الأداء والنطق.

۞ الحذف للضرورة

لئن كان الشعر في بعض أحواله موطن اعتذار يتقيد الشاعر فيه عندما يقيم تراكيبه بقوالب متعددة الأحجام والأطوال والموسيقى، هي الأوزان الخليلية في الشعر العمودي، فإنه لا ينبغي أن ينساق إليها اضطراراً بحيث تكون هي المتحكمة في المعنى

---

(١) الأقطش، عبدالحميد، نظرية ترخيم المنادى بين النحو القديم واللغويات الحديثة، مجلة أوراق جامعية، تصدر عن رابطة الأساتذة في الجامعة اللبنانية، العدد ١٠/ ١١، السنة الرابعة، ١٩٩٦، ص٢٤٩- ٢٥٢.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٣: ٣٢١.

(٣) انظر: اللسان، مادة (قطع).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الذي يريد تأديته، حينئذ لا بد أن يختار من تلك القوالب ما ينسجم وما يريده من وظائف ومعان وخيال، والشاعر المجيد لا يقع فريسة سهلة للأوزان تسلمه إلى ما لا تحمد عقباه من حذف وخروج عن القواعد وتنكب لما استقر عليه نظام اللغة، فرب حذف هو قلادة الجيد وقاعدة التجويد[1].

وتالياً أسوق أمثلة وقع فيها الحذف، ولم يجد العلماء مناصاً من التماس المعاذير والحيل لما وقع فيه الشاعر من خروج عن المألوف والقواعد، فراحوا يتكلفون في التأويل والتخريج ما لا يحتمل، لأنهم لم يكونوا يتصورون أن يخطئ الشاعر في هذه اللغة[2]. بل إن بعضهم مهد الطريق أمام الشعراء لاقتراف ما شاء، فهذا سيبويه يقول في باب (ما يحتمل الشعر) "اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء، لأنها أسماء كما أنها أسماء، وحذف ما لا يحذف يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفاً، كما قال العجاج:

قواطناً مكة من ورق الحمى[3]

يريد: الحمام

وقد ذهب ابن جني إلى أن الشعر موضع اضطرار وموقف اعتذار، وكثيراً ما تحرف فيه الكلم عن أبنيته، وتحال فيه المثل عن أوضاع صيغتها لأجله[4].

وقال أيضاً: "اعلم أن الشاعر إذا اضطر جاز له أن ينطق بما يبيحه له القياس وإن لم يرد به سماع"[5].

---

(١) العوضي، زكي، الحذف في سيفيات المتنبي. (بتصرف)، ص١٨.

(٢) عبدالتواب، رمضان، فصول في فقه العربية، ص١٦٤.

(٣) سيبويه، الكتاب، ١: ٢٦.

(٤) ابن جني، الخصائص، ٣: ١٨٨.

(٥) السابق، ١: ٣٩٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

إلا أننا نلحظ أمراً وهو أن من العلماء من وضع جملة من القواعد والحدود الضابطة التي تضيق من مجال الضرورة وتجعله خاضعاً لما سمع عن العرب ولم يجعل الباب مفتوحاً على مصراعيه، فقالوا مثلاً: ما جاز للضرورة يتقدر بقدرها ، وما لا يؤدي إلى الضرورة أولى مما يؤدي إليها[1]. وممن قيد باب الضرورة ابن فارس فهو يقول: "الشعراء أمراء الكلام، يقصرون الممدود، ولا يمدون المقصور، ويقدمون ويؤخرون، ويومؤون ويشيرون ويختلسون، ويغيرون ويستعيرون، فأما لحن في إعراب أو إزالة كلمة عن نهج صواب فليس لهم ذلك"[2].

وقد جعلوا الضرورة التي تجوز للشاعر في قسمين: حسنة وقبيحة[3].

ومن أمثلة الحذف للضرورة:

حذف الياء مع غير تنوين:

من المعروف أن الياء الموجودة في آخر الاسم المنقوص لا يجوز حذفها إلا إذا عوض عنها بالتنوين، لاستحالة الجمع بين ساكنين، وهذا هو الأصل، إلا أنهم أجاز واحد منها مع غير التنوين في الشعر، وذلك نحو قول الشاعر:

كَنَواحِ ريشِ حمامةٍ نجدية ومسحْتِ باللِّثَيتنِ عصْفَ الإثمدِ[4]

فحذف الياء، وليس موضع تنوين، وكان الوجه أن يقول:

"كنواحي ريش...".

---

(١) السيوطي، الأشباه والنظائر، ١: ٢٧٠.

(٢) ابن فارس، أحمد، الصاحبي ، ٤٦٨.

(٣) السيوطي، الاقتراح، ص٥١- ٥٢.

(٤) انظر البيت في : الكتاب، ١: ٢٧، الإنصاف، ٢: ٥٤٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ويلاحظ أن الشاعر في البيت السابق اضطر إلى تقصير الصائت الطويل أو الحركة الطويلة ونعني بها الياء الموجودة في آخر الكلمة- من أجل المحافظة على موسيقى البيت ووزنه العروضي، وهو أمر لا يباح له ولا يجوز إلا عند التقاء الساكنين، أي إذا جاء بعد هذه الحركة الطويلة حرف ساكن، فعندئذ فقط يجوز تقصير الحركة الطويلة والاجتزاء بالكسرة عنها.

ومع وضوح السبب وراء هذا الحذف وهو "الضرورة الشعرية" إلا أن بعض الباحثين قد ذهب إلى غير ذلك، فرأى أن هذا الحذف ما هو إلا لهجة من اللهجات العربية، ولا وجه للضرورة فيه، واستدل لرأيه بمجيء مثله في القرآن الكريم نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ ٱلتَّنَادِ﴾ و ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ ، وأن هذه اللهجة الخاصة تسربت إلى اللغة المشتركة، ولذلك فقد كان من الأحرى بهم أن يقولوا: إن هذا كثير في الشعر دون النثر[1]، إلا أننا نجد إجماعاً من النحاة وعلى رأسهم سيبويه على أن هذا الحذف يدخل تحت باب ضرورة الشعر[2].

وقد ساق الدكتور رمضان عبدالتواب أبياتاً قصرت فيها الحركات الطويلة حفاظاً على موسيقا الشعر وهي من باب الضرورة[3].

ومما حذف منه أكثر من حرف بسبب الضرورة قول الشاعر:

درس المنا بمتالع فأبانِ[4]

أراد: المنازل، فحذف من الكلمة أكثر من حرف

(١) عبداللطيف، خماسة، ضرورة الشعر، ص٢٣٧.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ٣٢.

(٣) عبدالتواب، رمضان، فصول في فقه العربية، ص١٧٧ - ١٧٨.

(٤) انظر: الخصائص، ١: ٨١، معجم الشواهد النحوية برقم (٣٠٢٨)

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وواضح أن هذا النوع من الحذف فيه إخلال وإلباس على القارئ؛ لعدم وجود قرينة على المحذوف، وكأن ابن جني في بعض المواضع توقف أمام هذه الأنواع من الحذوفات فجعله سبباً لإلحاق الشُّبَه بالكلم، وإخلالاً لما بقي منه[1].

وليس من الخفة في شيء؛ لأن الخفة لا تتعارض مع القواعد اللغوية[2].

وبعد، فإن البنية في البناء الشعري تخضع لظروف خاصة قد تزيد فيها وقد تنقص، وقد أجمع النحاة على أن الشاعر يجوز له أن يحذف ما لا يجوز حذفه في الكلام لتقويم الشعر، كما يزيد لتقويمه.

۞ حذف الهمزة

توطئـــــة

يكاد يجمع القدماء من علماء اللغة على أن الهمزة من الأصوات المجهورة، ومن ثَمّ نراهم يدرجونها مع حروف العلة، بل إنهم يجعلونها منها؛ لما يجمع بينها من كثرة التغيير بالإبدال أو القلب أو الحذف.

أما في الدراسات اللغوية الحديثة فهي عند بعض الدارسين صوت مهموس يخرج من الحنجرة[3]، وعند آخرين صوت متوسط بين الهمس والجهر.

على أن هناك فريقاً يرى بأنه لا يجوز وصف الهمزة بالهمس أو الجهر[4]، وأنه يخرج من المزمار نفسه، "إذ عند النطق به تنطبق فتحة المزمار انطباقاً تاماً فلا يسمح

---

(١) انظر: الخصائص، ١: ٨١.

(٢) عفيفي، أحمد، ظاهرة التخفيف في النحو العربي، ص١٠٤.

(٣) شاهين، عبدالصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص١٧٢، أستيتية، سمير، الأصوات اللغوية، ص١٠٧-١٠٩.

(٤) أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص٧٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

بمرور الهواء إلى الحلق، ثم تنفرج فتحة المزمار فجأة فيسمع صوت انفجاري هو ما نعبر عنه بالهمزة"[1].

فالهمزة إذن صوت شديد لا هو بالمجهور ولا بالمهموس. وهذا الرأي هو الأكثر تقبلاً وشيوعاً بين الدارسين المحدثين. ولعل الاختلاف بين القدماء والمحدثين يرجع إلى فهم الطبيعة الصوتية للهمزة، فالقدماء يتمسكون بما أورده سيبويه في كتابه حول الهمزة واعتقادهم صحته دون تمحيص أو مراجعة، فقد ذكرها بين الأصوات التسعة عشر المجهورة[2].

وذكر معها أصوات: الألف والواو والياء، الأمر الذي جعلهم يحكمون بإمكانية انقلاب هذه الأصوات المعتلة إلى الهمزة والعكس.

ويرى الدكتور إبراهيم أنيس أن الذين نقلوا عن سيبويه قد حملوا كلامه أمراً لم يقصده، حين ذكر الألف بعد الهمزة، فربما أراد بكلمة (الألف) تفسير المقصود من كلمة (الهمزة) التي- فيما يبدو- كانت مصطلحاً صوتياً غير مألوف في أيامه أو حديث العهد بين الدارسين فأراد توضيحه بذكر مرادف له أكثر شهرة وألفة وهو كلمة الألف[3].

وقد يوجه الأمر بأن سيبويه ومن جاؤوا بعده كانوا يذكرون في موضع آخر نوعاً ثانياً من الألف يسمونه بألف المد، وقد أسهب ابن جني في حديثه عن الألف

(١) أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ، ص٧٨.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٤: ٤٣٤.

(٣) أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص٩٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

والهمزة والفرق بينهما[١]، فالألف في رأي ابن جني رمز للمكتوب والهمزة رمز للمنطوق[٢].

ومهما يكن من أمر فلا بد من التسليم بأن الهمزة صوت صامت يختلف في طبيعته الصوتية عن الحركات، وهو ما ذهبت إليه الدارسات اللغوية الحديثة، وأن الفرق بين الهمزة والحركات يكمن في أن الهمزة من أخفض الأصوات إسماعاً في حين أن الحركات من أعلى الأصوات إسماعاً، الأمر الذي يجعلنا "نقرر مطمئنين أنه لا علاقة صوتية مطلقاً بين الهمزة وبين أصوات المد والعلة"[٣].

وقد اتفق القدماء والمحدثون على ثقل الهمزة، وأنها من أثقل الأصوات نطقاً على اللسان العربي لبعد منشئها وتراخي مخرجها، وما فيها من نبرة كريهة تجعلها تجري مجرى التهوع[٤].

ولا شك أن انحباس الهواء عند المزمار انحباساً تاماً، ثم انفراج المزمار فجأة عملية تحتاج إلى جهد عضلي قد يزيد على ما يحتاج إليه أي صوت آخر"[٥].

"وللعرب مذاهب في الهمز، فمنهم من يحقق الهمز ويسمونه النبر، ومنهم من يخفف الهمز ويلينه، ومنهم من يحذف النبر، ومنهم من يحول الهمز، وهي لغات معروفة، والقرآن نزل بلغات العرب، فمن همز ما قرئ به فهو الأتم المختار، ومن لم يهمز مما ترك همزه كثير من القراء فهو مصيب"[٦].

---

(١) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ١: ٥٥.

(٢) أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص٩٥.

(٣) شاهين، عبدالصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص١٧٢.

(٤) ابن جني، الخصائص، ٣: ١٢٥.

(٥) أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص٩٠.

(٦) الأزهري، أبو منصور، معاني القراءات، ١: ١٢٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقد روي عن أبي عمرو أنه كان يطرح الهمزة من قوله: (يؤمنون ونؤمن ويأكلون ونحوه، مما يكون فيه الهمزة ساكنة وذلك أنها لما سكنت ضعفت واستحسن طرحها لكونها في الحدر والدرج إلا أن يكون همزها أخف من طرحها[1]، فهي هنا سقطت وعوض عنها عن حركة الصامت السابقة لها[2].

وقد كان أكثر أهل الحجاز، ولا سيما قريش يميلون في كلامهم إلى تخفيف الهمزة وحذفها، فقد روي عن أمير المؤمنين على بن أبي طالب- رضي الله عنه- قوله: "نزل القرآن بلسان قريش وليسوا بأصحاب نبر، ولولا أن جبرائيل- عليه السلام- نزل بالهمزة على النبي- صلى الله عليه وسلم- ما همزنا"[3]، فهذا الإسقاط للهمز هو ظاهرة من ظواهر قانون الاقتصاد في الجهد، فمن مال إلى التخلص منها، كانت غايته من ذلك طلب الخفة وإيثاراً للسهولة في النطق ليس غير[4].

- حذف الهمزة

صوت الهمزة صوت ثقيل، ولذا لجأ بعض العرب – كما سبق ذكره- إلى تخفيفها، وتخفيف الهمزة إنما يكون بوقوعها في الحشو أو في الطرف، أما إذا كانت صدراً، فإن العرب جميعاً يحققونها، وقد عرض الدكتور فوزي الشايب لطرق التخلص من الهمزة، فإن كانت الهمزة ساكنة فإنها تسقط ويعوض عنها بمد حركة الصامت السابق لها، نحو: رأس← راس ، Ra,s →Rās

بئر ← بير ، bi,r → bīr

(١) الأزهري، أبو منصور، معاني القراءات، ، ١: ١٢٤.

(٢) الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص٤٥٦.

(٣) الرضي، شرح الشافية، ٣: ٣٢.

(٤) الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص٤٥٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فإن كانت متحركة، فإما أن يكون ما قبلها ساكناً فحينئذ تسقط الهمزة وتتصل حركتها مباشرة بالصامت قبلها، نحو: اسْأل ← اسَل ← سَلْ.

وإما أن يكون ما قبلها متحركاً، فإما أن يكون ما قبل الهمزة مماثلاً لحركتها، فحينئذ تخفف الهمزة بإحدى طريقتين، إما بإسقاطها فتلتقي الحركتان القصيرتان، فتتشكل منهما حركة طويلة، نحو: سَأَل ← سال ، sa,ala → sāla

وإما ألا تتصل الحركتان بعد سقوط الهمزة، وهذه الطريقة التي عرفت بهمزة بين بين، بأن يجعل لفظها بين الهمزة والألف إن كانت مفتوحة، وبين الهمزة والياء إن كانت مكسورة، وبين الهمزة والواو إن كانت مضمومة.

فإن كان ما قبل الهمزة متحركاً بحركة مخالفة لحركتها، ففي مثل هذه الحالة يحدث انزلاق حركي بين الصامت السابق للهمزة، وحركة الهمزة نفسها بعد سقوط الهمزة، ومن ثم يتشكل شبه حركة، واواً أو ياء حسب تتابع الحركات، ففي كلمة (يؤدي) مثلاً yu,addi، عند إسقاط الهمزة، تتابع حركتان، هما الضمة والفتحة، ولا يجوز أن تلتقي حركتان في العربية التقاء مباشراً، ومن ثم يحصل انزلاق بين الضمة والفتحة فتنشأ الواو:

يؤدي yu,addī ← yuaddi ← yuwaddī[1]

هذا بالنسبة للهمزة المفردة، أما اجتماع الهمزتين فهو أثقل، يقول الدكتور إبراهيم أنيس: "وإذا كانت الهمزة المفردة قد احتاجت إلى جهد عضلي جعل اللهجات العربية تفر منها بتسهيلها مرة، وسقوطها مرة أخرى، فمما لا شك فيه أن توالي همزتين أشق ويحتاج إلى جهد عضلي أكثر في نطقها، لذلك أفردت كتب القراءات أبواباً لأحكام الهمزتين المتواليتين يمكن الإشارة إليهما فيما يلي:

(١) انظر: الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص٤٥٥- ٤٦٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- إذا كانت الهمزة الثانية مشكلة بالسكون، سقطت من الكلام واستعيض عنها بإطالة حركة الأولى مثل: آمن، أوذي، إيت.
- أما إذا تحركت الهمزتان، فقد لجأ كثير من القراء إلى تخفيض ذلك الجهد العضلي في نطقهما محققتين، بأن نطق بعضهم بالهمزة الثانية مسهلة بين بين، ولكن الآخرين أطالوا حركة الهمزة الأولى فيصير النطق بالثانية هيناً يسيراً، وهذه الحالة هي التي عبّر عنها القدماء بقولهم إدخال ألف بين الهمزتين[1]، هكذا تعامل القراء مع الهمزتين وما كان ذلك إلا لثقلها[2].

وباختصار، فإننا نستطيع إجمال حذف الهمزة في المواضع التالية:

أولاً: أن تكون الهمزة في المقطع الأخير من البنية نحو: سماء، صحراء، وهذه أكثر عرضة للحذف من غيرها في المقاطع خاصة في لهجات العرب، وعند الوقف في نظام الفصحى، وذلك أن انتقال النبر عند المقطع الأخير يضعفه، ويقلل كمية البنية مقطعياً، من (سماء إلى سما) samā, → samā، بحذف الهمزة.

ثانياً: الهمزة في المقطع الأول من نمط مقطع قصير نحو (أناس) anās، فتحذف الهمزة مع حركتها لوجود مقطع قصير مفتوح قبل مقطع مديد منبور، فيضعف المقطع الأول، وعليه يسقط من الكلام خاصة في الكلام العادي، ومنه: إبل← بِلْ.

ثالثاً: الهمزة في المقطع الأول من نمط مقطع طويل مغلق (ص ح ص) في كلمة مفردة (إيمان)، فالقياس فيها أنها من نموذج (إمان) I,mān، فحذفت الهمزة

(١) أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص ٩١- ٩٢.

(٢) انظر، مثلاً: استيتية، سمير، القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، ص٦٦- ٧٢، ١١٠، ١٧٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وعوضت بمطل حركة الهمزة الأولى إلى ،iman، وفقاً لقاعدة المخالفة، وهرباً من اجتماع الأمثال بتوالي همزتين لا فاصل بينهما إلا حركة قصيرة.

رابعاً: الهمزة حين ترد قفلاً مقطعياً في وسط البنية الصرفية أو آخرها من نحو (رأس، بئر، أنؤمن)، وهذه تشكل بنية مقطعية غير مرغوبة إلا في نظام الفصحى، أما في لغات العرب قديماً ولهجاتهم حديثاً، فالهمزة تحذف وتعوض بمطل كم الحركة السابقة عليها ra,s → rās.

كل ذلك لأن الهمزة تعد من أصعب الأصوات إخراجاً، وأكثرها إجهاداً، وذلك لطبيعة نطقها، وبعد مخرجها.

۞ الحذف في (عشرة)

إذ جاوز العدد العشرة فزدت عليه واحداً إلى التسعة، فإن التميمين يبقون الشين على كسرتها في حين يحذفها الحجازيون، يقول سيبويه: "إذا جاوز المؤنث العشر فزاد واحداً قلت إحدى عشِرة بلغة بني تميم كأنها قلت: إحدى نبقة وبلغة أهل الحجاز إحدى عشْرة كأنها قلت إحدى تمرة، وهما حرفان جعلا اسماً واحداً ضموا إحدى إلى عشرة. وإذا زاد المؤنث واحداً على إحدى عشرة قلت: له ثنتا عشِرة واثنتا عشِرة، وإن له ثنتي عشِرة، وبلغة أهل الحجاز عشرة"[1]، ونلحظ هنا أن المعروف عن تميم ميلها إلى التخفيف بحذف الحركة، في حين كان الحجازيون على الضد من ذلك، إلا أنها في هذا الموضع من العدد فارقتا معتاد لغتهما.

وعلل ذلك ابن جني بأن: "العدد يحدث معه ترك الأصول، وتضم الكلم فيه بعضه إلى بعض، وذلك من أحد عشر إلى تسعة عشر، فلما فارقوا أصول الكلام من

(١) سيبويه، الكتاب، ٣: ٥٥٧- ٥٥٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الأفراد وصاروا إلى الضم، فارقوا أيضاً أصول أوضاعهم ومألوف لغاتهم فأسكن من كان يحرك، وحرك من كان يسكن"[1].

على أنه "ينبغي أن يعلم أن ألفاظ العدد قد كثر فيها الانحرافات والتخليطات، ونقضت في كثير منها العادات، وذلك أن لغة أهل الحجاز في غير العدد نظير عشْرة: عشِرة، وأهل الحجاز يكسرون الثاني، وبنو تميم يسكنونه، فيقول الحجازيون: نبقه وفخذ، وبنو تميم تقول: نْبقه وفخْذ، فلما ركب الاسمان استحال الوضع، فقال بنو تميم: إحدى عشِرة وثنتا عشِرة إلى تسعة عشِرة بكسر الشين، وقال أهل الحجاز عشرة بسكونها"[2].

ويرى الزجاجي (ت- ٣٤٠هـ) أن تميماً تسكن الشين في نحو إحد عشرة، وأن أهل الحجاز يحركونها[3].

وتابعت صالحة آل غنيم الزجاجي فيما رأى، وجعلت ما جاء في كتاب سيبويه في عزو هذه الظاهرة سهواً من خطأ النساخ ودللت لذلك بأمور:

• أن سيبويه لم يصرح بلفظ الإسكان أو عدمه وإنما اكتفى بالتنظير، فربما أراد بقوله (إحدى نبقة) أن يمثل للهجة بني تميم بمثال شاع وعرف في لهجتهم بإسكان عينه وهو (نبقة) وربما أراد أن يمثل للهجة أهل الحجاز (بإحدى غِرة) فوهم النساخ وظنوها (تَمْرة).

• أن سيبويه صرح غير مرة بأن لغة تميم في (فَعِل) هي (فَعْل)، وعلل لذلك بقوله: "وإنما حملهم على هذا أنهم كرهوا أن يرفعوا ألسنتهم عن المفتوح إلى المكسور،

(١) ابن جني، المحتسب، ١: ٢٦١- ٢٦٢.

(٢) السابق، ١: ٨٥، ابن يعيش، شرح المفصل، ٦: ٣٧.

(٣) الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق، مجالس العلماء، ص٢٥١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

والمفتوح أخف عليهم فكرهوا أن ينتقلوا من الأخف إلى الأثقل"[1]، فلو كان رأية هنا أن تميماً تكسر الشين لما فاته وهو الرجل الدقيق أن يشير إلى مخالفتها كلامها الذي نص عليه في أكثر من نص.

• ما ورد في مجالس العلماء للزجاجي من مخالفته لنص سيبويه يدل على أن المسألة خلافية بين العلماء، وما دام الأمر فيه خلاف فالراجح عند آل غنيم الرأي الموافق لمعتاد كلام القوم في مثل ذلك[2].

ومما يؤكد ما ورد في كتاب سيبويه ويدفع تهمة الخطأ عن النساخ ورود ذلك في قراءات قرآنية ذكرها العلماء وعزوها إلى أصحابها، ففي قوله تعالى: ﴿فَٱنفَجَرَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗاۖ﴾[3]، إذ قرأ الجمهور "عشْرة" ساكنة الشين، وقرأ مجاهد وطلحة وعيسى ويحيى بن وثاب وابن أبي ليلى ويزيد بكسر الشين، وروي ذلك عن أبي عمرو والأعمش[4].

يقول النحاس: "وهذه لغة بني تميم وهذا من لغتهم نادر؛ لأن سبيلهم التخفيف، ولغة أهل الحجاز "عشْرة" وسبيلهم التثقيل"[5].

يقول برجشتراسر: "والعشر ... فالشين ساكنة في المذكر، متحركة في المؤنث أي "عشرة" وإذا ضم إليها عدد من الأعداد دونها فالشين متحركة في المذكر ساكنة في

(١) سيبويه، الكتاب، ٤: ١١٤.

(٢) آل غنيم، صالحة، اللهجات في الكتاب، ص١٤١.

(٣) البقرة، آية ٦٠.

(٤) النحاس، إعراب القرآن، ١: ٢٣٠، ابن جني، المحتسب، ١: ٢٦٢.

(٥) النحاس، إعراب القرآن، ١: ٢٣٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المؤنث نحو "ثلاثة عشر" و "ثلاث عشْرة" وذلك مع ما فيه من الغريب قديم جداً نجد مثله في العبرية"[1].

ونجد أن التاء إنما لحقت عدد المذكر وسقطت من عدد المؤنث؛ لأن المؤنث ثقيل فناسبه حذف التاء للتخفيف، والمذكر خفيف فناسبه دخولها ليعتدلا.

حتى لا تجتمع تاءان في عبارة المؤنث، وتخلو منها عبارة المذكر، فيكون الثقل في ناحية باجتماع تاءين، والخفة في ناحية أخرى بخلوها من التاءين، وبهذا التعادل اللفظي يحدث تعادل معنوي من نوع آخر، يقول ابن يعيش: "لما أريد الفرق بين المذكر والمؤنث، وكان المذكر أخف من المؤنث أسقطوا الهاء من المؤنث ليعتدلا" [2]. لذا اتخذ الصرفيون عدم وجود التاء مع المعدود دليلاً على تأنيثه.

وتفسير تسكين شين "عشرة" هو كراهية العربية لتتابع المقاطع القصيرة؛ لما تسببه من توتر وإجهاد للناطق، فتتحول المقاطع من ثلاثة إلى مقطعين.

(١) برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، ص١٢١- ١٢٢.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ٦: ١٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الثالث
الحذف في الأدوات

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

۞ الحذف في (إنني) وأخواتها

تجتمع نون الوقاية مع النون في (إن، أن، لكن، كأن)، والعربية تنفر من هذا التماثل نظراً للثقل فتتخلص من إحدى النونين، وفي المحذوف قولان، أحدهما نون الوقاية وهو الذي عليه الجمهور، وقيل نون (إن)؛ لأن نون الوقاية دخلت للفرق بين إنني وإني، وما دخل للفرق لا يحذف.

فمقصود الحذف هنا هو طلب الخفة، يقول سيبويه: "فإن قلت ما بال العرب قد قالت: إني وكأني ولكني فإنه زعم أن هذه الحروف اجتمع فيها أنها كثيرة في كلامهم، وأنهم يستثقلون في كلامهم التضعيف"(١).

ويجعل الدكتور فوزي الشايب هذا الحذف قياساً مطرداً بناء على إحصائية أجراها الدكتور رمضان عبدالتواب على حذف نون الوقاية من (إن) وأخواتها في القرآن الكريم(٢).

۞ الحذف في (أف) و(سوف)

الفاء: صوت رخو مهموس يتكون بأن يندفع الهواء ماراً بالحنجرة دون أن يتذبذب معه الوتران الصوتيان، ثم يتخذ الهواء مجراه في الحلق والفم حتى يصل إلى مخرج الصوت، وهو بين الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا ويضيق المجرى عند مخرج الصوت فنسمع نوعاً عالياً من الحفيف هو الذي يميز الفاء بالرخاوة(٣).

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٦٩.

(٢) الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص ٣٢٠.

(٣) أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص ٤٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقد سمع حذف الفاء من نحو قولهم (أفّ) في التضجر، وأصله التشديد[1].

كما في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ [2]. وفي الحقيقة أن ما وقع لـ (أف) هو اختزال للصوت المشدد.

أما (سوف) فهو حرف استقبال وحكوا فيها لغات فقالوا: (سو أفعل) و (سف أفعل) وزعم بعضهم أن (سو) و (سف) من سوف حذفت الفاء مرة والواو مرة أخرى تخفيفاً؛ لكثرة الاستعمال. وقيل: السين التي للاستقبال منتقصة من (سوف) فحذفت الواو والفاء للتخفيف، ولذا فالأصل واحد، أعنى السين وسوف.

ويرى البصريون أن السين وسوف أصلان مختلفان.

قال ابن يعيش: "والذي عليه أصحابنا أنهما كلمتان مختلفتا الأصل، وإن توافقا في بعض حروفهما، ولذلك تختلف دلالتهما فسوف أكثر تنفيساً من السين، ولذلك يقال "شوّفته" إذا أطلت الميعاد، كأنك اشتققت من لفظ (سوف) فعلاً، ولو كان أصلها واحداً لكان معناهما واحداً مع أن القياس يأبى الحذف في الحروف وأما سو أفعل فحكاية ينفرد بها بعض الكوفيين مع قلتها"[3].

ونفهم من كلام ابن يعيش السابق أن بعض الكوفيين يرى أن أصل السين وسوف واحد، والنفس تميل إلى قول الكوفيين، لأن العرب تحب التخفيف من الشيء إذا كثر استعماله، والسين وسوف بمعنى واحد.

(١) ابن جني، التصريف الملوكي، ص٤٣٧.

(٢) الإسراء، ٢٣.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ٨: ١٤٨ - ١٤٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ويرى الدكتور رمضان عبدالتواب بأن كلمة (سوف) من الكلمات التي عانت كثيراً من آفة البلى اللفظي. ويقطع الدكتور رمضان بأن سوف أقدم من السين، والسين جزء مقتطع منها مستدلاً على ذلك بوجودها في اللغات السامية الأخرى كالآرامية[1].

۞ الحذف في (لعل)

اختلف النحويون في لام (لعل) الأولى:

فذهب المبرد وجماعة من البصريين أنها زائدة وأصلها (عل) [2]، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ مِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمۡ لَيَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ [3]، فاللام في (يأكلون) زائدة، وإنما لام لعل الأولى كشبهها، لأنها مفتوحة في قراءة سعيد بن جبير.

قال سيبويه: "ولعل حكاية لأن اللام ها هنا زائدة بمنزلتها في لأفعلن، ألا ترى أنك تقول علك"[4].

والدليل على زيادتها كثرة حذفها قال الشاعر:

يا أبتا علك أو عساكا[5]. فحذفت لام لعل تخفيفاً.

وقال الآخر:

عل الهوى من بعيد أن يقربه أَمُّ النجوم ومنّ القوم بالعيس[6].

---

(١) عبدالتواب، رمضان، التطور اللغوي وقوانينه، ص١٣٩ - ١٤٠.

(٢) انظر الخلاف في المسألة : في الإنصاف في مسائل الخلاف، ص٢١٨.

(٣) الفرقان، ٢٠.

(٤) سيبويه، الكتاب، ٣: ٣٣٢.

(٥) انظر: شرح المفصل، ٢: ١٢، الإنصاف، ص٢٢٢، معجم شواهد النحو الشعرية، برقم (٣٥٢٢).

(٦) انظر: شرح المفصل، ٨: ٨٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وزعم الكوفيون بأن لام (لعل) أصلية، وأن (عل) و (لعل) لغتان استعملها العرب فقال بعضهم (لعل) وقال آخرون (عل).

ويرجح الباحث بأن لام (لعل) أصلية، وقد حذفت لكثرة الاستعمال، لأن العرب تحب التخفيف وتميل إليه، وقد تلاعب العرب بهذه الكلمة حتى إنهم قالوا فيها (لعنّ، غُلّ ...).

ويرى الدكتور فوزي الشايب بأن الحذف في (لعل) هو من صور المخالفة بين المثلين بالحذف والتعويض بالنون[1]. مرجعاً في ذلك إلى ملازمة الغنة للنون في النطق[2].

۞ الحذف في (حاشا)

حذفت ألف (حاشا) الحرفية الأخيرة، فقالوا: "حاش لزيد" بحذف ألفها الأخيرة وقرأ القراء إلا أبا عمرو قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[3]، فحذفوا ألف حاشا تخفيفاً.

۞ الحذف في الاسم الموصول

يحاول ناطق العربية التخفيف من طول العنصر اللغوي عن طريق حذف أحد أجزائه – بقدر الإمكان– إذا لم يؤد الحذف إلى لبس أو غموض أو إجحاف، ولذا حذفت النون من الاسم الموصول (اللذان، اللتان، الذين)، الموصول والصلة أصبحا كالتركيب الواحد.

---

(١) الشايب، فوزي، أثر القوانين في بناء الكلمة، ص٣٥٥.

(٢) السابق، ص٣٥٨.

(٣) يوسف، ٣١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

من ذلك قول الشاعر:

أبني كليب إن عميّ اللذا قتلا الملوك وفككا الأغلالا[1].

فحذفت النون من (اللذا) بدليل (عمّيّ). وهو تخفيف على رأى البصريين، ولغة على رأي الكوفيين، لأنهم لا يجعلون الحذف مرتبطاً بطول الصلة أو مقرها، فيمكن حذف النون سواء طالت الصلة أم قصرت.

وسيبويه يجعل طول الكلام سبباً للحذف[2]. وابن يعيش يرى الاستخفاف سبباً لهذا الحذف[3]. ويحصر السيوطي سبب الحذف هنا بأنه لا يتجاوز التخفيف[4].

والحاصل أن الاسم الموصول لما كثر في كلامهم فقد خففوه من غير وجه فقالوا: "(اللذِ) بحذف الياء ثم (اللّذْ) بحذف الحركة ثم حذفوه رأساً واجتزؤوا بلام التعريف الذي في أوله، وكذا فعلوا في (التي)" [5].

۞ الحذف في (قط)

الطاء: صوت شديد مهموس، وعند النطق بها لا يتحرك الوتران الصوتيان، بل يتخذ الهواء مجراه في الحلق والفم، حتى ينحبس بالتقاء طرف اللسان بأصول الثنايا، ويتخذ اللسان شكلاً مقعراً منطبقاً على الحنك الأعلى مع رجوعه إلى الوراء قليلاً[6].

---

(١) ديوان الأخطل، ص٢٤٦، شرح المفصل، ٣: ١٥٤، معجم شواهد النحو الشعرية، برقم (٢٠٧٨).

(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ١٨٦.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ٣: ١٥٦.

(٤) السيوطي، الأشباه والنظائر، ١: ٢٧٥.

(٥) ابن يعيش، شرح المفصل، ٣: ١٤٠.

(٦) أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص ٥٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وتحذف الطاء سماعاً دون علة صرفية من نحو قولهم (قطْ) وأصله من (قطَعت) الشيء إذا قطعته، إذ حذفت الطاء الثانية لام الكلمة، قال سيبويه: "وأظن (قط) كذلك- أي ذهبت لامه- لأنها يعني بها انقطاع الأمر أو الشيء، والقط قطع فكأنها من التضعيف"(١).

فكلمة (قط) من الكلمات التي كثرت في كلام العرب وجرياً على ألسنتهم لجأوا فيها إلى التخفيف(٢).

۞ الحذف في (ما) الاستفهامية

تحذف ألف (ما) الاستفهامية، إذا دخل عليها حرف جر نحو (عم، وفيم، وعلام...) فالأصل فيما سبق (عمّا، وفيما، وعلاما).

والسبب في هذا الحذف هو التطرف وكثرة الاستعمال وفي الذكر الحكيم: "فيم أنت من ذكراها"(٣)، وقوله : ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١﴾ (٤).

وقول الشاعر:

علام تقول الرمح يثقل عاتقي إذا أنا لم أطعن إذا الخيل كرت(٥).

وخصت الاستفهامية بهذا الحذف دون الخبرية؛ لأن ألف الخبرية متحصنة عن الحذف إذ تقع حشواً.

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٣: ٤٥٣.

(٢) السيوطي، الأشباه والنظائر، ١: ٥٧٤.

(٣) النازعات، ٤٣.

(٤) النبأ، ١.

(٥) انظر: شرح التصريح على التوضيح، ١: ٣٨٤، معجم شواهد النحو الشعرية، برقم (٤٣١).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وتلحق هاء السكت (ما) الاستفهامية عند الوقف بعد الحذف، فتقول: (عمه، وفيمه).

قال سيبويه: "وأما قولهم "علامه" و "فيمه" و "لمه" و "بمه" و "حتامه" فالهاء في هذه الحروف أجود إذا وقفت، لأنك حذفت الألف من (ما) فصار آخره كآخر (ارمه واعزه)"[1].

وكما تحذف ألف (ما) الاستفهامية عند جرها بالحرف، تحذف أيضاً عندما تجر بالإضافة إلى ما قبلها نحو (اقتضاء مه)، وتلحقها هاء السكت، وقد ورد عدم لحاق هاء السكت مع أنها مجرورة بالإضافة نحو: (مجيء مَ جئت)؛ لأنها لم تقع آخراً، وورد حذف ألفها ولحاق هاء السكت إياها دونما جر بحرف أو إضافة.

قال الرضي: "إنه أجاز بعضهم حذف ألف (ما)، والوقف عليه بالهاء، وإن لم يكن مجروراً كما في حديث أبي ذؤيب. قدمت المدينة ولأهلها ضجيج بالبكاء، كضجيج الحجيج أهلوا بالإحرام، فقلت "مه" فقيل: هلك رسول الله صلى الله عليه وسلم"[2].

قيل: إن الهاء بدل من الألف، وحملها على المجرور في مثل: مه، ومجيء مه، أولى فجيء بها بعد حذف الألف كالعوض منه[3].

وقد سبقت (ما) الاستفهامية بحرف جر ولم تحذف ألفها في قراءة عكرمة وعيسى[4] ﴿عَمَّا يَتَسَآءَلُونَ﴾[5]، وقد رد الكسائي قول المفسرين في قوله تعالى: ﴿بِمَا

(١) سيبويه، الكتاب، ٤: ١٦٤.

(٢) الرضي، شرح الشافية، ٢: ٢٩٦

(٣) السابق، الصفحة نفسها.

(٤) ابن جني، المحتسب، ٢: ٣٤٧

(٥) النبأ: ١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

﴿غُفِرَ لِي رَبِّي﴾[1]. على أنها استفهامية وإنما هي مصدرية، أما الزمخشري فقد جوز أن تكون استفهامية، مع رده على من قال بأن تفسيرها (بأي شيء أغويتني) بأن إثبات الألف قليل شاذ[2].

ولما كانت (ما) الموصولة قريبة الشبه من (ما) الاستفهامية فقد أجاز بعض النحاة حذف ألفها.

فزعم أبو زيد الأنصاري أن كثيراً من العرب تقول: (سل عمَّ شئت) كأنهم حذفوا لكثرة استعمالهم أياها[3].

ويفسر لنا الدكتور الشايب زيادة هاء السكت في الآخر بأن الغرض منه هو إقفال المقاطع المفتوحة في نهاية الكلمة، لأنه من القواعد المقررة في العربية أنه لا يبدأ بساكن ولا يوقف على متحرك[4].

۞ الحذف في (بخ)

الخاء: صوت رخو مهموس، وعند النطق به يندفع الهواء مارا بالحنجرة فلا يحرك الوترين الصوتيين، ثم يتخذ مجراه في الحلق حتى يصل إلى الفم[5]. وقد ورد حذف الخاء سماعاً عن العرب في قولهم: بخْ بخْ، والأصل: بخٍّ بخٍّ[6]، بالتضعيف، ومما يدل على أن التضعيف هو الأصل ما جاء في قول العجاج:

---

(١) يس: ٢٧.

(٢) ابن هشام، مغني اللبيب، ١: ٣٢٩

(٣) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ٤: ٢١٦.

(٤) الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص١٤١- ١٤٢.

(٥) أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص٧٦.

(٦) ابن جني، التصريف الملوكي، ص٤٣٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

في حَسَبٍ بخٍّ وعز أقعسا[1].

ويرى الدكتور فوزي الشايب بأن هذا لا يعدو أن يكون اختزالاً للصوت المشدد؛ لأنه في الحقيقة يشكل صوتين من حيث الوظيفة اللغوية[2].

۞ الحذف في (ربّ)

الباء صوت شديد مجهور، يتكون بأن يمر الهواء أولاً بالحنجرة، فيحرك الوترين الصوتيين، ثم يتخذ مجراه بالحلق ثم الفم، حتى ينحبس عند الشفتين منطبقين انطباقاً كاملاً، فإذا انفرجت الشفتان فجأة سمعنا ذلك الصوت الانفجاري الذي يسمى بالباء[3].

وقد ورد حذف الباء من نحو قولهم: ربَ رجل رأيت[4]، يريدون: ربّ.

قال الشاعر: ربّ هيضل مَرِسٍ لقفت بهيضل[5].

وقال سيبويه: "لو حقرت (ربّ) مخففة لقلب: رُبَيب، لأنها من التضعيف يدلك على ذلك رب الثقيلة"[6].

وهذه الكلمة مما اختزل فيها المشدد كـ (بخّ) و (أفّ).

(١) انظر: الكتاب، ٣: ٤٥٢، المقتضب، ١: ٢٣٤، معجم شواهد النحو الشعرية، برقم (٣٤٢٣).

(٢) الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص٣٢٢- ٣٢٣.

(٣) أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص٤٣- ٤٤.

(٤) ابن جني، التصريف الملوكي، ص٤٢٨.

(٥) انظر: ديوان الهذليين ٢: ٨٩، الخصائص، ٢: ٤٤٠.

(٦) سيبويه، الكتاب، ٣: ٤٥٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الرابع
تحليل وتقويم

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

۞ أبواب الحذف الصرفي

سبق أن عرفنا أن الحذف تغيير يطرأ على شكل بنية الكلمة وذلك عند "إسقاط حرف من حروف الكلمة الأصول فينقص من بنائها، ويحصل التغيير فيها"(١)، ويظهر أثر هذا جلياً في : التوكيد، والجمع، والتصغير والنسبة.

فالفعل المسند إلى ضمائر التثنية والجمع والمخاطبة تحذف منه (نون الرفع) إذا لحقته (نونا التوكيد)، قال سيبويه: "وإذا كان فعل الاثنين مرفوعاً، وأدخلت (النون الثقيلة) حذف (نون الاثنين) لاجتماع النونات، وإذا كان فعل الجميع مرفوعاً، ثم أَدْخَلتَ فيه (النون الخفيفة) أو (الثقيلة)، حذفت (نون الرفع)، وذلك قولك: (لَتَفْعَلُنّ ذلك) و (لَتَذْهَبُنَّ)، لأنه اجتمعت فيه ثلاث نونات فحذفوها استثقالاً"(٢)، والملاحظ أن سيبويه يفسر التغيير البنيوي، الذي يطرأ على المكون الصرفي تفسيراً صوتياً يتلاءم مع وجهة نظر المنهج الصوتي الحديث، فـ (ألف الاثنين) لا تحذف؛ لأنه كما يقول سيبويه: "لو أذهبتها لم يعلم أنك تريد الاثنين"(٣)، وهو أمر مقبول لأن إبقاء (الألف) ينتج عنه مقطع طويل.

ففي حالتي توكيد الفعل المسند إلى ضمير الجماعة نحو (تفعلون)، أو ضمير المخاطبة نحو (تضربين)، تحذف نون الرفع لتوالي الأمثال، ويرى الدكتور عبدالصبور شاهين، أن ضمير الجماعة، وضمير المخاطبة لم يحذفا، وإنما اختصرا، فضاع نصف

(١) الرضي، شرح الشافية، ٣: ٦٦.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٣: ٥١٩.

(٣) السابق، الصفحة نفسها.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الجماعة، وبقي نصفه في صورة الضمة القصيرة، واختصرت الكسرة الطويلة في ضمير الجماعة إلى كسرة قصيرة[١].

ومما يغير الأسماء عن حالها (ياءا) النسبة إذا لحقتها، يقول سيبويه: "واعلم أن ياءي الإضافة إذا لحقتا الأسماء، فإنهم مما يغيرونه عن حاله مثل أن تلحق (ياءي) الإضافة، وإنما حملهم على ذلك تغييرهم آخر الاسم ومُنتَها، فشجعهم على تغييره إذا أحدثوا فيه ما لم يكن"[٢]، وتفصيل أحكام النسبة إلى الأسماء وأحوالها مثبوت في كتب الصرفيين[٣]. فما تحذفه (ياءا) النسبة لواحق التثنية والجمع نحو (مسلمون، رجلان) ولاحقة جمع التأنيث نحو (مسلمات).

وقد يترك الانتقال من قالب وزني إلى آخر أثراً في البنية بحذف أحد أجزائها، وتبدو هذه الظاهرة واضحة في جمع التكسير، من ذلك ما أشار إليه سيبويه في كتابه من بناء (فُعْلَة)، إذا أريد به مجاوزة بناء أدنى العدد كُسِّر على (فُعَل) بحذف التاء، قال: "وأما ما كان (فُعْلَة) ... فإذا جاوزت بناء أدنى العدد كسّرته على (فُعَل) وذلك قولك: (رُكَب، وغُرف، وجُفر)"[٤].

ومما يلحظ أن الحذف الذي يلحق الأبنية عندما تجمع على أبنية التكسير يتبعه تغيير في مصّوتات البناء، وهذا يدل "على مرونة اللغة العربية وخصوبتها في إنسال الصيغ المختلفة من المادة الواحدة"[٥].

---

(١) شاهين، عبدالصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص١٠١ - ١٠٢.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٣: ٣٣٥.

(٣) ينظر مثلاً: الرضي، شرح الشافية، ٢: ٤ - ٨٥.

(٤) سيبويه، الكتاب، ٣: ٥٧٩.

(٥) شاهين، عبدالصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ١٣٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ومن الحذف الذي يطرأ على البنية عند الانتقال إلى وزن صرفي جديد (التصغير)، فالتصغير في الكلام على ثلاثة أمثلة (فُعَيل، وفُعَيعِل، وفُعَيعيل)، فينال البنية حذف لزوائدها كي تتلاءم مع القالب الوزني للتصغير، من ذلك ما يجري لكلمة (سفرجل) عندما تحقر، فتقول في تصغيرها (سفيرج)، لأن حروف الكلمة إذا زادت على أربعة وصغّرت على وزن (فُعَيعل) يقع بعد (الياء) ثلاثة أحرف:

(فعيعل) بعد الياء حرفان.

(سفيريجل) بعد الياء ثلاثة أحرف، ولذلك كان حذف حرف من الثلاثة هنا ضرورياً، للانسجام مع الزنة.

۞ أنماط الحذف الصرفي

نستطيع أن نقسم الحذف على مستوى الكلمة إلى قسمين:

أولاً: حذف الحروف

مما يعرض لبنية الكلمة من تغييرات تغيير ينال بنيتها بالنقص (الحذف)، ومن ذلك حذف أحد المقطعين المتماثلين؛ لأن العربية تميل إلى التخلص من توالي المقطعين ذوي الصوامت المتماثلة أو المتقاربة في المخرج، فتحذف واحداً منهما، سواء أكان ذلك في أول الكلمة أم في وسطها أم في آخرها، والسبب في ذلك هو صعوبة تتابع المقطعين المتماثلين في النطق- أو كما يرى بروكلمان- هو الارتباط الذهني بينهما[1]. وهو ما يشرحه قول برجشتراسر: "النفس فيها قبل النطق بكلمة تصورات الحركات اللازمة على ترتيبها، ويصعب عليها إعادة تصور بعينه بعد حصوله بمدة قصيرة"[2].

ومن مظاهر هذا الميل في العربية ما يلي:

(١) بروكلمان، كارل، فقه اللغات السامية، ص٧٩.

(٢) برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، ص٣٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- حذف أحد المقطعين الأولين المتماثلين من صيغ المضارع (تتفعل، تتفاعل)، وهذا الحذف كثير جداً، وأمثلته في القرآن كثيرة، منها (تَذَكَّرون، تَنَزَّل، تَفَكَّهون).
- حذف أحد المقطعين الأولين من المضارع، نوني الفاء المسند إلى جماعة المتكلمين كما في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُنجِي ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[1].
- حذف العين في الفعل المضعف عند إسناده إلى تاء الفاعل كما في (ظلل) و (مسس).

ومن صور حذف الحروف أيضاً: حذف فاء مضارع المثال الواوي كما في (يعد، ويصل)، وحذف الهمزة من مضارع الفعل الماضي الذي على زنة (أفعل) نحو (يكرم) ومشتقاته.

ثانياً: حذف الحركات

توطئة

لم تحظ الحركات في اللغة العربية بالقدر المناسب من الدراسة التي تبين حقيقة الدور الذي تقوم به على مستوى البنية، هذا بالرغم من أن نحاتنا القدماء قد اهتدوا في درسهم لبنية الكلمة إلى أن الحركة مما يعد جزءاً لا يتجزأ من البنية، ولذلك فقد عقد ابن جني في خصائصه أبواباً درس فيها كمية الحركات[2]، وتحدث هو وغيره من النحاة عن إنابة الحركة عن الحرف والحرف عن الحركة[3]، وهجوم الحركات على الحركات[4]، بما يؤكد أن بنية الكلمة وهي الهيئة التي كانت تبنى عليها كانت تعني

(١) الأنبياء، ٨٨.

(٢) ابن جني، الخصائص، ٣: ١٢٠ - ١٢١.

(٣) السابق، ٣: ١٣٣ - ١٣٦.

(٤) السابق، ٣: ١٣٦ - ٢٤٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

عندهم مجموعة الحروف والحركات مجتمعة، بدليل إجراء كل واحد منهما مجرى صاحبه، فأنزلوا الحركة منزلة الحرف، من ذلك ما نراه من قولهم: إن الاسم المؤنث المعرفة إذا كان ثلاثياً محرك الوسط نحو (سَقَر) لم يكن فيه إلا المنع من الصرف، بخلاف ما إذا كان ساكن الوسط، إذ يجوز فيه الصرف وعدمه؛ لأنه بسكون أوسطه يخف فتقاوم خفته أحد سببي المنع، وهو ما قال به الجمهور، أما إذا كان متحرك الوسط، فإنه بذلك يشبه ما كان من المؤنث على أربعة أحرف كـ (زينب)، ومن ثم يجب المنع ويبطل التخيير، لوجود ما هو بمنزلة الحرف الرابع وهي حركة الوسط[1].

والحق أن نظرة واحدة إلى بناء الكلمة في اللغة العربية كافية للدلالة على أهمية الحركات فيتضح تكون الكلمات من عنصرين أساسين:

الأول: ثابت ويتمثيل في مجموعة الصوامت التي تؤلف هيكل الكلمة.

والآخر: متحرك، وهي مجموعة الحركات التي تحدد شكل الصيغة، وتكسبها معناها ومن ثم تفرق بين صيغة وأخرى.

ولعل أفضل ما يصور علاقة الصوامت بالحركات في بنية الكلمة أن نقول: "إن الصوامت وهي مادة الكلمة الثابتة، تحمل المعنى الأصلي، الذي تدل عليه بمجموعها، وإن الحركات تشخص المعنى، حيث تبرزه في وضع معين، فهي التي تستقل بتوجيه الدلالة إلى حيث يريد المتكلم، فإذا أراد وصفاً للفاعل استخدم من الحركات ماليؤدي معناه، وإذا أراد اسم المفعول فإن له حركاته الخاصة وهكذا..."[2].

وقد نجح الصرفيون القدماء في تقديم وصف صوتي لهذا الحركات يكاد يتفق في كثير من نتائجه مع ما توصل إليه علم اللغة الحديث، الذي انتهى إلى تقسيم أصوات اللغة إلى قسمين رئيسين: الأول: الأصوات الصامتة، والثاني: الأصوات الصائتة. وقد

(١) ابن الخشاب، عبدالله بن أحمد، المرتجل، ص٧٦.

(٢) شاهين، عبدالصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص٤٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

اتفقت كلمة العلماء على أن الأول هو الأصوات الساكنة، أما الثاني فهو ما يعرف في العربية باسم أصوات اللين أو الحركات.

يقول د. إبراهيم أنيس: "وليست كل أصوات اللين ذات نسبة واحدة في الوضوح السمعي بل منها الأوضح، فأصوات اللين المتسعة أوضح من الضيقة، أي أن الفتحة أوضح من الضمة والكسرة"(١).

وهو ما أشار إليه سيبويه في قوله: "إن الفتح أخف عليهم من الضم والكسر كما أن الألف أخف عليهم من الواو والياء"(٢).

وبالإجمال، فإن الحركات من الناحية الصوتية أصوات لغوية مجهورة تنشأ عن اهتزاز الأوتار الصوتية عند خروج الهواء من الرئتين دون أن يعترضه شيء. أو هي: "فونيمات هوائية تساعد على ربط الحروف الصامتة بعضها ببعض"(٣).

ومن هنا تظهر أهمية الحركات في اللغة العربية- تلك الأهمية التي لم تغب عن نحاتنا القدماء- على الأقل بالنسبة للمستوى النظري. فهم يعرفون للحركات أهميتها بعد أن عرفوا طبيعتها الصوتية، وبينوا أنها بعض حروف المد(٤).

إلا أن القدماء قد جانبهم الصواب فيما تركوه من تطبيقات عملية وتحليل لبعض الظواهر الصرفية إذ نراهم ينظرون إلى الألف والواو والياء في (باع، يدنو، الساعي) على أنها أصوات صامتة، ومن ثم فقد وضعوا قبلها حركة صغيرة مجانسة لها، الأمر الذي ترفضه الدراسات اللغوية الحديثة، فهي ترى أن هذه الحروف في مثل هذه المواضع ما هي إلا رموز للحركات الطويلة، وقد أدى هذا الاختلاف في النظرة إلى

(١) أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص٢٧.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٤: ١١٥.

(٣) ترزي، فؤاد، في أصول اللغة والنحو، ص١٦٩.

(٤) انظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ١: ٣٤، الخصائص، ٢: ٣١٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

اتساع الهوة بين نظرة القدماء لبعض المسائل الصرفية خاصة فيما يتصل بباب الإعلال والإبدال وبين علم اللغة الحديث.

وربما يرجع الأمر في هذا إلى اعتماد الدراسات اللغوية الحديثة على نتائج التحليل الصوتي في دراستها للصرف، بينما القدماء فقد كانوا يؤسسون بنيانهم على المكتوب من كلمات اللغة، ولا شك أن الكتابة وسيلة غير كافية- بل هي مضللة أحياناً إذا اعتمد عليها وحدها في الدرس الصرفي، خاصة إذا علمنا أن الكتابة العربية "قد أهملت وضع رمز صوتي مستقل للحركات القصيرة- فضلاً عن الحركات الطويلة، واكتفت بوضع رموزها فوق الحرف أو تحته، فتوهم القدماء بذلك أنها تابعة للحرف الصامت وليست رمزاً لصوت مستقل تام الاستقلال لا يقل في شأنه عن رمز الحرف"[1].

وعلى أية حال فما يهمنا في هذا الأمر هو إثبات ما تعرضت له الحركات من حذف، ومواضع هذا الحذف، بعد أن ثبت لدينا أنها جزء لا يقل في أهميته عن سائر أجزاء الكلمة من الحروف الصامتة.

حذف حركة عين الكلمة

لا تخلو عين الكلمة في الثلاثي المجرد من أن تكون مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة، وقد لوحظ وقوع نوع من التخفيف وتوفير الجهد، وهو أمر يتناسب مع بعض القبائل العربية، مثل تميم، وبكر بن وائل، وهي قبائل بدوية تميل في كلامها إلى السرعة، قال الرضي: "وجميع هذه التفريعات في كلام بني تميم، وأما أهل الحجاز فلا يغيرون البناء ولا يفرّعون"[2].

---

(١) انظر: عبدالتواب، رمضان، فصول في فقه العربية، ص٣٩٧؛ أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص٣٩.

(٢) الرضي، شرح الشافية، ١: ٤٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فصيغة (فَعِل) يجوز فيها:

- تسكين العين فتصير إلى (فَعْل).
- تسكين العين بعد نقل حركتها إلى فاء الكلمة فتصير إلى (فِعْل).

ولا يخص هذا التخفيف الاسم دون الفعل، بل هما فيه سواء، فكما يجوز أن تقول في (كَتِف): (كتْف) يجوز لك أيضاً أن تقول في (عَلِم) (عَلْم) روى ابن السكيت (ت- ٢٤٣هـ) أنه سمع أعرابياً من بني تميم يقول: "نَعْم"[١].

وقد ورد عن يحيى بن وثاب أنه قرأ قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ ۚ فَنِعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ﴾[٢]، بفتح النون وسكون العين[٣].

وفيه أيضاً قول الشاعر:

فإن أهجه يضجر كما ضجْر بازل من الأُدْم دبْرت صفحتاه وغاربه[٤].

أراد: ضَجِر، ودَبِرت، ولكنه أسكن الحرف استثقالاً للكسرة.

ومما يلاحظ هنا أن هذا التخفيف مع هذه الصيغة لا يختص بحرف دون حرف، بل الظاهر أن حروف اللغة فيه سواء، أيا كان الحرف حلقي أم غير ذلك، قال الرضي: "واللغتان اللتان يشترك فيهما الحلقي وغيره أولاهما (فَعْل) بفتح الفاء وسكون العين نحو: (شَهْد) في الفعل، و (فَخْذ) في الاسم، وفي غير الحلقي (عَلْم) في الفعل، و (كَبْد) في الاسم، وقد أرجع هذا كله إلى الرغبة في التخفيف، وكراهية الانتقال من

---

(١) ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق، إصلاح المنطق، ١: ١٠٥.

(٢) الرعد، ٢٤.

(٣) ابن جني، المحتسب، ١: ٣٥٦.

(٤) انظر: المنصف، ١: ٢١، برواية: وإن، أصلاح المنطق، ١: ٣٦، معجم شواهد النحو الشعرية، برقم (١٧٥).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الأخف أي الفتح إلى الأثقل منه أي: الكسر، في البناء المبني على الخفة، أي : بناء الثلاثي المجرد فسكنوه، لأن السكون أخف من الفتح، فيكون الانتقال من الفتح إلى أخف منه"[1].

ويبدو أن هذا التخفيف بحذف حركة العين لم يكن خاصاً ببني تميم، إذ نراه يتعداها ليشمل كثيراً من القبائل العربية في مناطق مختلفة، فقد ذكر سيبويه: أن من العرب من يقول (نَعْم الرجل) في (نَعِم الرجل) كان أصله (نَعِم) ثم خفف بإسكان الكسرة على لغة بكر بن وائل"[2].

وأما تسكين عين (فَعِل) بعد نقل حركتها إلى فاء الكلمة وصيروتها إلى (فِعْل) بكسر الفاء وسكون العين، فمنه قراءة الجمهور " فنِعْم عقبى الدار" بكسر النون وتسكين العين التي نقلت حركتها إلى فاء الكلمة. وهذه القراءة هي الأكثر استعمالاً[3].

ومنه أيضاً الفعل (بِئْس) إذ أصله (بَئِس) من (البؤس) ثم سكنت همزته، ونقلت حركتها إلى الباء في أول الكلمة[4]. ومنه ما سمع عنهم من قولهم في نحو (شَهِد) (شِهْد) وفي (فَخِذ) (فِخْذ).

وورد الإسكان فيما كان على (فَعُل) اسماً كان أو فعلاً، يقول سيبويه في باب ما يسكن استخفافاً وهو عندهم متحرك: "وذلك قولهم في عَضُد عَضْد، وفي الرّجُل رَجْل، وفي كَرُم الرجل كرْم ... وهي لغة بكر بن وائل وأناس كثير من بني تيميم"[5].

---

(١) الرضي، شرح الشافية، ١: ٤١- ٤٢.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٤: ١١٦.

(٣) أبو حيان، محمد يوسف، البحر المحيط، ٥: ٣٧٨.

(٤) ابن خالويه، الحجة، ص٧٨.

(٥) سيبويه، الكتاب، ٤: ١١٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ومن شواهد هذه الظاهرة ما ورد في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ ﴾[1]، إذ قرأ أبو عمرو (رَجْل) بسكون الجيم[2].

وقول الله تعالى: ﴿وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ ﴾[3]، فقد قرأ أبو عمرو وعاصم والحسن والفياض وطلحة بن سليمان وأبو حيوة (السَّبْع)[4].

ومن الأفعال نحو: ظَرُف وكَرُم، إذ يقال فيها- أيضاً: ظَرْف وكَرْم. وينقل المازني عن العرب قولهم: قد كَرْم الرجل، يريدون: كَرُم[5].

ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا ﴾[6]، إذ قرأ أبو السمال (وحَسْن)[7].

وينشد المبرد:

..... يمانية قَرْبُوا إذا نسب البشر

بسكون الراء يريدون: قَرُبوا بضم الراء[8].

(١) غافر، ٢٨.

(٢) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص٥٧٠.

(٣) المائدة، ٣.

(٤) ابن خالويه، القراءات الشاذة، ٣١، البحر، ٣: ٤٣٨.

(٥) ابن جني، المنصف، ١: ٢١.

(٦) النساء، ٦٩.

(٧) أبو حيان، البحر، ٣: ٣٠١.

(٨) المبرد، الكامل، ٢: ١١٤، ويروي بـ: يمانية طابوا...، وليس فيها شاهد.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وعلق المبرد على ذلك بقوله: "وهذا جائز في كل شيء مضموم أو مكسور إذا لم يكن من حركات الإعراب، نقول في الأسماء فَخِذ: فَخْذ، وفي عَضُد: عضْد بسكون العين، ونقول في الأفعال: كَرْم عبدالله بسكون العين أي كَرُم"[1].

وخلص الدكتور أحمد علم الدين الجندي من قول المبرد (وهذا جائز) إلى أن الأمر جائز في سعة الكلام، وليس الأمر مقصوراً على باب الضرورة[2].

وهذا ظاهر من تصريح ابن جني في قوله: "واستمرار ذلك في المضموم والمكسور دون المفتوح"[3].

وعزيت هذه الظاهرة لتميم[4]، وبكر بن وائل[5]، وربيعة[6]، وعزيت لأهل نجد.

وعلة الإسكان رغبتهم في التخفيف؛ لأنهم لو لم يسكنوا المضموم؛ لأدى ذلك إلى انتقال اللسان من الفتح إلى ما هو أثقل منه وهم الضم، لذلك سكنت الضمة، لما في ذلك من التخفيف[7].

ورأى الدكتور أحمد علم الدين أن هذه الظاهرة تتلاءم وتميم البدوية إذ إنهم يميلون إلى السرعة في النطق الذي يؤدي إلى الاقتصاد في الجهد العضلي، ولا شك أن

---

(١) المبرد، الكامل، ٢: ١١٤.

(٢) الجندي، أحمد علم الدين، اللهجات العربية في التراث، ١: ٢٤١.

(٣) ابن جني، الخصائص، ١: ٧٥.

(٤) سيبويه، الكتاب، ٤: ١١٣.

(٥) السابق.

(٦) الزبيدي، أبو بكر محمد، طبقات النحويين واللغويين، ص٢٤٨.

(٧) أنيس، في اللهجات العربية، ص١٦١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

حذف الحركات فيه تيسير واقتصاد، وهو ما يهدف إليه البدوي بعكس الحجاز المتحضرة التي تهدف إلى إعطاء كل صوت حقه من الوضوح والبيان[١].

ودلل على رأيه هذا بما ورد في الخبر (نزل القرآن بالتفخيم)[٢]، مرجحاً أن التفخيم هنا تحريك أواسط الكلم مطرحاً الرأي القائل بأن المراد به أن القرآن نزل بالشدة والغلظة على المشركين؛ لأنه كما نزل بالغلظة والشدة على المشركين نزل بالرحمة مستفيداً من قول أبي عبيدة: "أهل الحجاز يفخمون الكلام كله"[٣]، فقد ذكر أن المقصود به هو نطق الحركات كاملة دون الجور عليها بالتسكين وتلك سمة حجازية[٤].

وقد أجمع النحاة على أنه إذا توالى في الكلمة الثلاثية، ضمتان فإنه يجوز تخفيفها بحذف الضمة الثانية، كراهة لتوالي ثقلين، وتعد صيغة (فُعُل) من الأبنية المشتركة بين الأسماء والصفات، يقول سيبويه: "ويكون فُعُلا فيهما فالاسم طنُب والعُنُق والعُضُد والجمُدُ، والصفة الجُنُب والأجُدُ ونُضُد ونُكُر، قال سبحانه وتعالى: ﴿إِلَىٰ شَيْءٍ نُّكُرٍ﴾[٥]، "والأنُفُ والسُّجُح"[٦]، وقد ورد الإسكان في (فُعُل) اسماً كان أو صفة[٧]، والاسم في ذلك متضمن الجمع والمفرد، يقول أبو البركات الأنباري: "كل جمع جاء على (فُعُل) بضم العين فإنه يجوز فيه (فُعْل) بسكونها حتى جعله بعضهم

(١) الجندي، اللهجات العربية في التراث، ١: ٢٤٧.

(٢) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ١: ١٢٩.

(٣) السابق، ١: ٢٤٩.

(٤) الجندي، اللهجات العربية في التراث، ١: ٢٤٧.

(٥) القمر، ٦.

(٦) سيبويه، الكتاب، ٤: ٢٤٣- ٢٤٤.

(٧) ابن جني، الخصائص، ١: ٧٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قياساً مطرداً في كل ما جاء على (فُعُل) وإن كان مفرداً نحو (عُنُق) و (عُنْق) طلباً للتخفيف إلا أن التخفيف في الجمع أقيس من المفرد لثقل الجمع وخفة المفرد"[1].

ومن شواهد هذه الظاهرة قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[2]، فقد قرأ الحسن (نُسْكِي) بإسكان السين[3].

وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَقَفَّيْنَا مِنْ بَعْدِهِ بِالرُّسُلِ﴾[4]، فقد قرأ الحسن ويحيى بن يعمر (بالرُّسْل) ووافقه اليزيدي والحسن[5].

ومما جاء على ذلك شعراً قول حسان بن ثابت رضي الله عنه :

وجبريل رسول الله فينا وروح القدْس ليس له كفاء[6].

وحذف الضمة هنا رغبة في التخفيف؛ لأنها من الواو فكما كره توالي الواوين كره توالي الضمتين، وذلك للثقل الناتج عنهما، يقول الرضي: "ولتوالي الثقلين أيضاً خففوا نحو: عُنُق ... وهو في الجمع أولى منه في المفرد لثقل الجمع معنى"[7].

أما ما كان من قراءة (رسلنا) و (الرسل) بالإسكان، فذلك للثقل الناتج من "توالي أربع متحركات فسكن تخفيفاً"[8].

---

(١) الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ١: ١١٠.

(٢) الأنعام، ١٦٢.

(٣) ابن خالويه، القراءات الشاذة، ص٤٢.

(٤) البقرة، ٨٧.

(٥) أبو حيان، البحر، ١: ٤٦٧.

(٦) البنا، أحمد بن محمد، إتحاف فضلاء البشر، ١: ٤٠٤.

(٧) الرضي، شرح الشافية، ١: ٤٤.

(٨) أبو حيان، البحر المحيط، ١: ٤٦٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وعلى أية حال، فإن الثابت في كتبهم أن صيغة (فُعُل) تخفف بحذف حركة العين فيها، وأن هذا الحذف يقع بكثرة في كلامهم، وأن تميماً والحجاز فيه سواء، الأمر الذي يؤكد ميلهم الشديد إلى الإيجاز والتخفيف رغبة فيه وحرصاً عليه.

وورد إسكان المكسور في (فُعِل) من المبني للمجهول، وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟﴾[1]، إذ قرأ أبو السمال (لُعْنُوا)[2]، وقوله تعالى: ﴿جَزَآءً لِّمَن كَانَ كُفِرَ﴾[3]، إذ قرأ مسلمة ابن محارب بإسكان الفاء (كُفْر)[4]. ومن ذلك ما أورده سيبويه من قولهم: (لم يحرم من فُصْد له) أراد: فُصِد.

وقول أبي النجم:

.....لو عُصْر منه البان والمسك انعصر

يريد: عُصِرَ[5].

وفرّق الدكتور عبدالصبور شاهين بين تسكين العين في الأسماء منها في الأفعال بغض النظر عن نوع الحركة فجعلها في الأسماء سنة من سنن الفصحى، ومجيئها في القراءات القرآنية يؤكد هذا المنحى، وجعل الفعل حبيس الإطار اللهجي دون الفصحى مقرراً أنه لم يجد من يقرأ بتسكين عين الفعل حتى في القراءات الشاذة، وأن ما أورده النحاة في هذا الباب لم يتجاوز شواهد من الشعر العربي من مثل قول الشاعر:

ألا رب مولود وليس له أب وذي ولد لم يَلْدَه أبوان[6].

---

(١) المائدة، ٦٤.

(٢) أبو حيان، البحر، ٣: ٥٣٤.

(٣) القمر، ١٤.

(٤) أبو حيان، البحر، ٨: ١٧٦.

(٥) الكتاب، ٤: ١١٤، المنصف، ١: ٢٤، معجم شواهد النحو الشعرية، برقم (٣٣٩٨).

(٦) الكتاب، ٢: ٢٦٦، شرح المفصل، ٩: ١٢٦، معجم شواهد النحو الشعرية، برقم (٢٩٧٣).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقول أبي النجم: ولو عُصْر منه البان النصر

مقرراً أن تسكين هذه الأفعال راجع لضرورة الشعر فلا يصلح شاهداً لهذه القضية[1]. ويرد ما قرره الدكتور عبدالصبور شاهين من أن هذه الظاهرة في الأفعال مقصورة على ضرورة الشعر ورودها في قراءات قرآنية سبق بيانها إضافة إلى أنها قد رصدت في قبائل معينة إذ عزي تسكين عين (فُعِل) لتميم[2]، وبكر بن وائل[3]، وتغلب، وربيعة.

والعلة في ذلك أنهم (كرهوا في عُصِر الكسرة بعد الضمة، كما يكرهون الواو مع الياء)[4]، وعلل الرضي لظاهرة التسكين في العين مطلقاً بقوله: "فليس التخفيف في مثله لكراهة الانتقال من الأخف إلى الأثقل كما كان في (كَتْف) و (عَضْد) كيف والكسرة أخف من الضمة والفتحة أخف من الكسرة، بل إنما سكن؛ كراهة توالي الثقلين في الثلاثي المبني على الخفة، فسكن الثاني؛ لامتناع تسكين الأول، ولأن الثقل من الثاني حصل"[5].

ومن هذا التعليل الصوتي فهم أن أصحاب هذه اللهجة تخففوا من الجهد العضلي بطرح إحدى الحركات من اللفظ لما في ذلك من الانتقال من حركة إلى أخرى ليست من جنسها.

(١) شاهين، عبدالصبور، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ٣٣٠- ٣٣١.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٤: ١١٣.

(٣) السابق،الصفحة نفسها.

(٤) السابق، ٤: ١١٤.

(٥) الرضي، شرح الشافية، ١: ٤٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وورد خلاف شديد بين النحاة حول صحة المسموع عن العرب على زنة (فِعِل) قال ابن مالك: "وفِعِل وزن أهمل إلا فيما نرد كإِبِلٍ وبِلِز، ولم يثبت سيبويه منه إلا إِبِلاً"(١).

وقال الرضي: قال سيبويه ما يعرف إلا الإبل، وزاد الأخفش بِلِزاء وقال السيرافي: الحِبِر، وجاء الإِطِل والإِبِط، وقيل: الإقطِ لغة في الأَقِط وأتان إِبِدِ: أي ولود"(٢).

وإذا كان النحاة قد اختلفوا فيما بينهم حول ثبوت هذه الكلمات جميعاً إلا كلمة (إِبِل) التي أجمعوا على سماعها، فإنهم أجمعوا كذلك على إثبات صيغة (فِعِل) من أوزان الثلاثي، قال ابن جني: "إذا دل الدليل فإنه لا يجب إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنما هو للأنس به لا للحاجة إليه"(٣).

ويرى ابن مالك أن أكثر النحاة قد اعتدوا بالوزن (فِعِل)، واعترفوا به على قلته؛ لأنه لم يوجد في غير الأسماء، ولأنه لا مانع له من نفسه إذ الكسرتان أقل ثقلاً من الضمتين، فمقتضى الأمر أن تكون أمثلة (فِعِل) أكثر من أمثلة (فُعُل)، وإن كان الاستعمال قد اتفق وقوعه بخلاف ذلك"(٤).

وقد فروا من ثقل اجتماع الكسرتين فسكنوا عينه وحذفوا حركتها، يقول سيبويه: "الكسرتان تكرهان عند هؤلاء كما تكره الياءان في مواضع، وإنما الكسرة من الياء، فكرهوا الكسرتين كما تكره الياءان وذلك في قولك في إِبِل: إِبْل"(٥).

---

(١) ابن جني، الخصائص، ١: ١٩٧.

(٢) ابن مالك، شرح التسهيل، ١: ١٠٢- ١٠٣.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٤: ١١٥.

(٤) السابق، ٤: ١٨٨.

(٥) السابق، الصفحة نفسها.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وذهب سيبويه إلى منع الإسكان في المفتوح إذ (لا يقولون في جَمَل جَمْل، ولا يخففون"[1]، وعلة ذلك أن (الفتح أخف عليهم)[2]، يقول المبرد "ولا يجوز في مثل ذهب أن تسكن، ولا في مثل جمل لا يسكن ذلك اسماً ولا فعلاً لخفة الفتحة وثقل الكسرة والضمة"[3]، أي أن التخفيف إنما هو في المضموم والمكسور دون المفتوح واستمرار ذلك أدل دليل عند ابن جني على ذوقهم الحركات واستثقالهم بعضها واستخفافهم الآخر[4]. ويعزز ذلك أن الفتحة أوضح من الضمة والكسرة من حيث الوضوح السمعي[5].

في حين وردت بعض الشواهد بالتخفيف في المفتوح، ومن ذلك ما ورد في قول الله تعالى: ﴿ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا ﴾[6]، إذ قرأ أبو عمرو (مرْض) بتسكين الراء[7]. وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ ﴾[8]، إذ قرأ أبو السمال (الجَمْل) بإسكان الميم[9].

(١) سيبويه، الكتاب، ٤: ١٨٨.

(٢) السابق،الصفحة نفسها.

(٣) المبرد، المقتضب، ١: ١١٧.

(٤) ابن جني، الخصائص، ١: ٧٥.

(٥) أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص٢٧.

(٦) البقرة، ١٠.

(٧) ابن جني، المحتسب، ١: ٥٣.

(٨) الأعراف، ص٤٠.

(٩) ابن جني، المحتسب، ١: ٢٤٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ومن الأفعال ما ورد في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾[1]، إذ قرأ أبو السمال (شَجْر) بإسكان الجيم[2].

وعلق على ذلك أبو حيان بقوله: "كأنه فر من توالي الحركات، وليس بقوي لخفة الفتحة بخلاف الضمة والكسرة"[3]، في حين جوز صاحب الدر المصون ذلك لأن الفتحة وإن كانت أخف الحركات إلا أن السكون أخف منها[4].

ومنه قول الأخطل:

وما كل مبتاع ولو سلْف صفقه يراجع ما قد فاته برداد[5].

وخرج الإسكان في (سلْف) بأنه شاذ عن بابه[6].

يقول ابن يعيش: "أراد سلف ثم أسكن ضرورة، وهو شاذ فإسكان المفتوح ضرورة، وإسكان المضموم والمكسور لغة"[7].

وقد قام ابن جني بإجهاد النص في محاولة منه لإخراج كلمة (سلْف) من دائرة الشذوذ إلى دائرة القياس، إذ يقول: "ويحتمل عندي وجهاً آخر وهو أن يكون مخففاً من (فَعِل) مكسور العين، ولكنه فعل غير مستعمل، إلا أنه في تقدير الاستعمال وإن لم ينطق به، كما أن قولهم (تفرقوا عباديد وشماطيط) كأنهم استغنوا بسلف هذا المفتوح عن ذلك المكسور أن ينطقوا به غير مسكن، وإذا كانوا قد جاؤوا بمجموع لم ينطقوا لها

---

(١) النساء، ٦٥.

(٢) النحاس، إعراب القرآن، ١: ٤٦٨.

(٣) أبو حيان، البحر المحيط، ٣: ٢٩٧.

(٤) السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ٦: ٣٣١.

(٥) المحتسب، ١: ٢٤٩، الخصائص، ٢: ٣٣٨، ديوان الأخطل، ص٣٦٢.

(٦) ابن جني، المحتسب، ١: ٢٧٤.

(٧) ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، ص٣٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

بآحاد، مع أن الجمع لا يكون إلا عن واحد، فإن يستغنى بـ (فَعَل) عن (فَعِل) من لفظه ومعناه وليس بينهما إلا فتحة عين هذا وكسر عين ذاك أجدر وأرى أنهم استغنوا بالمفتوح عن المكسور فهذا ما يحتمله القياس، وهو أحسن من أن تحمل الكلمة على الشذوذ ما وجدت لها ضرباً من القياس"[1].

وهذا كلام لا يحتاج منا إلى تعليق، إذ يتضح ما فيه من تكلف واضح وبعد عن منطق الاستعمال اللغوي، وليّ صريح لعنق النص بغية جعله من النصوص القياسية.

ووجه ما كان على (مُرض) بأنه لغة في (مَرَض)، يقول ابن عطية (ت-٥٤٦هـ): "وقرأ الأصمعي عن أبي عمرو: (مرْض) بسكون الراء، وهي لغة في المصدر، قال أبو الفتح ليس بتخفيف"[2].

وذهب الدكتور إبراهيم أنيس إلى أن ما كان بزنة (فَعَل) بفتحتين الأصل فيه (فَعْل) ثم حرك بالفتح، وليس العكس حيث لا يصح أن نتصور كلمة مثل (جَمَل) يمكن أن تتطور إلى (جَمْل)، لأن الأسماء التي من هذا النوع بفتحتين قد كونت طائفة مميزة منذ القدم في معظم اللغات السامية، ولا تزال متميزة في لهجاتنا الحديثة[3]. في حين ذهب الدكتور عبدالصبور شاهين إلى أن الصورتين ثابتتان من حيث هما حدثان لغويان، وليس من المهم معرفة الأصل من الصيغتين والفرع منهما، وإنما المهم ثبوت الصورتين معاً واستعمالهما في قراءة القرآن أوثق النصوص اللغوية على الإطلاق[4].

وذهب في موطن آخر إلى أن سر احترام النحاة لوجود الفتحة وحرصهم عليها هو أن تقاليد اللغة القرشية تفردها بميزة خاصة في الوقف فهي تبقي عليها دون

---

(١) ابن جني، المنصف، ١: ٢١- ٢٢.

(٢) ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ١: ٩٢.

(٣) أنيس، إبراهيم، صيغ الاسم الثلاثي، مجلة مجمع اللغة العربية، المجلد العاشر، ص٨٣.

(٤) شاهين، عبدالصبور، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص٣٢٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أختيها – الضمة والكسرة- إذ يقولون: جاء محمد ونظرت إلى محمد ورأيت محمداً، فوضع النحاة قاعدة جواز إسكان المرفوع والمجرور، دون المنصوب، وذهب إلى أن الرأي القائل بمنع إسكان المفتوح راجع إلى نقص في استقراء الظاهرة[1].

وعلل الدكتور أحمد عفيفي حذف الفتحة بثقل الحرف: "فحينما يستشعر ثقل الحرف تحذف الفتحة"[2].

وبعد هذا وذاك، فلم لا نعترف بوجود التخفيف بالحذف في هذه الصيغ، ونرى جواز حذف الحركة من المفتوح العين شأنه في ذلك شأن المضموم والمكسور وليكن ذلك تابعاً للهجة تلك القبائل من تميم وبكر وتغلب، خاصة أن الحق في ذلك أن يقال أن هذا التخفيف بالتسكين في كل ما سبق من صيغ إنما هو اختصار لعدد المقاطع في الكلمة، فالفعل (علم) مكون من ثلاثة مقاطع، فإذا خفف صار إلى مقطعين اثنين، ومثله الفعل (سلَفَ)، كراهية من العربية لتتابع المقاطع القصيرة[3]، إذن، فليس هناك داع للتفرقة بين مضموم العين أو مكسورها أو مفتوحها.

الحذف في ضمير الغيبة

تحذف الحركة من الكلمة الواحدة، وتحذف من الكلمتين إذا اتصلتا وكانت الأولى كالجزء من الثانية، وقد ورد إسكان الهاء في (هو) إذا دخلت عليها الواو أو الفاء أو لام الابتداء، يقول سيبويه: "اعلم أن كل شيء كان أول الكلمة وكان متحركاً سوى ألف الوصل، فإنه إذا كان قبله كلام لم يحذف ولم يتغير إلا ما كان من (هو) و

(١) شاهين، عبدالصبور، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص ٣٨٣.

(٢) عفيفي، أحمد، ظاهرة التخفيف في النحو العربي، ص٢٣٠.

(٣) الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص١٣١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(هي) فإن الهاء تسكن إذا كان قبلها واو أو فاء أو لام، وذلك قولك: (وهْو ذاهب) و (لهْو خير منك) (فهْو نائم) وكذلك (هي)" [1].

ويقول ابن جني: "وأما ما كان متحركاً ثم أسكن فعلى ضربين: متصل ومنفصل"[2].

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [3]، إذ قرأ نافع وأبو عمرو والكسائي "وهْو بكل شيء" بإسكان الهاء[4].

وورد التسكين مع همزة الاستفهام من نحو (أهو) إلا أنه قليل، إذ استعمال الهمزة معه أقل، فلذلك كان التخفيف فيه أقل، وقصره ابن مالك على ضرورة الشعر[5].

وورد إسكانها في قوله تعالى: ﴿أَن يُمِلَّ هُوَ﴾[6]، إذ قرأ قالون وأبو جعفر بخلاف عنهما "أن يمل هْو"، ووصف ذلك بالقبح؛ لأن (يمل) كلمة مستقلة ولا يمكن تشبيهها بحرف العطف[7]. ويعلل الفارسي لحذف حركة الهاء مع الواو وإلغاء واللام بقوله: "إن هذا الكلم لما كن على حرف واحد أشبهت في حال دخولها الكلمة ما كان

(١) سيبويه، الكتاب، ٤: ١٥١- ١٥٢.

(٢) ابن جني، الخصائص، ٢: ٣٣٨.

(٣) البقرة، ٢٩.

(٤) ابن زنجلة، حجة القراءات، ص٩٣.

(٥) ابن مالك، شرح التسهيل، ١: ١٤٣.

(٦) البقرة، ٢٨٢.

(٧) الرضي، شرح الشافية، ٢: ٢٧٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

من نفسها، وذلك لأنها لم تنفصل منها لكونها على حرف واحد، كما لم تنفصل الباء من (سبع) وغيره، ومن ثم خففت الهاء منها كما خففت العينات من سبع وعضد"[1].

وذكر ابن مالك أن تسكين الهاء فرار من مخالفة النظائر، وعلل ذلك؛ بأنه ليس في الكلمات ما هو على حرفين متحركين ثانيهما حرف لين غيرهما، فقصر تسكين أحدهما، فكان ثانيهما أولى إلا أنه لو سُكن وُقِع بتسكينه في التباس المنفصل بالمتصل، فعدل إلى تسكين الأول من الحروف المذكورة؛ لأنها كثيرة الاستعمال وبمنزلة الجزء مما يدخل عليه أعني الواو والفاء واللام وألحقوا بها ثم[2].

أما العلماء المحدثون فإنهم يرون أن تسكين هاء الضمير هنا سببه التخلص من تتابع المقاطع القصيرة المجهدة، نظراً لأن العربية تكره تتابع المقاطع القصيرة، وبذا يتغير عدد المقاطع في الكلمة فيصبح مقطعين بدلاً من ثلاث مقاطع (وَهُوَ) ← (وَهْوَ) (wahwa) ← wahuwa)[3].

وبعد، فإنه لا بد من تسجيل كلمة حق في جانب علمائنا فقد فهموا فهماً فيه صواب كثير لخصائص الأصوات العربية، والتشكيل المقطعي لكلماتها، والأسباب التي قدموها في هذا السبيل من حيث الخفة والثقل والتناسب الصوتي، برغم أنهم لم يكونوا يملكون إلا الملاحظة الذاتية[4].

وأنهم فتحوا باب اللغة وولجوه وتركوه مفتوحاً لمن أراد أن يدخل تاركين مسائل بقي فيها لقائل أن يقول، ولمحلل أن يحلل، فاللغة إرث إنساني، ولكل حق

---

(١) ابن جني، الخصائص، ٢: ٣٤١- ٣٤٢.

(٢) ابن مالك، شرح التسهيل، ١: ١٤٣.

(٣) أستيتية، سمير، القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، ص ٢٣٠.

(٤) عبداللطيف، محمد حماسة، الإعلال والإبدال بين القدماء والمحدثين، ص١٦٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

التنقيب فيها، وعنها بها، والبحث اللغوي ملك لمن يملك مفاتيحه، وتظل الحقائق في العلوم الإنسانية أموراً نسبية، بل فلسفية محتملة للتخالف وللتوافق[1].

۞ الاختـــلاس

ومما يمكن أن يدرج تحت باب الحذف (حذف الحركة)، ما اصطلح عليه بـ (الاختلاس).

فالاختلاس في اللغة: الأخذ في نُهزة ومخاتلة، وخلست الشيء واختلسته إذا استلبته[2].

واصطلاحاً: خطف الحركة، والإسراع بها إسراعاً يحكم السامع له أن الحركة قد ذهبت، وهي كاملة في الوزن[3].

وفيها تقصر الحركة حتى تبلغ ثلثيها[4]، وتسمى الحركة المجهولة[5]، وذهب صاحب الإتحاف إلى إطلاق الاختلاس على الروم[6].

---

(١) الأقطش، عبدالحميد، القلب المكاني بين الأصوات الصحاح في بنية الكلمة العربية، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م، ص٢٢٣.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، مادة (خلس).

(٣) الشاطبي، عبدالرحمن بن إسماعيل، إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، ص٤٢.

(٤) السابق، ص٣٢٦.

(٥) الفخر الرازي، التفسير الكبير، ١: ٤٧.

(٦) البنا، أحمد بن محمد، اتحاف فضلاء البشر، ١: ١٢٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وهما إن كانا قد اشتركا في تبعيض الحركة إلا أن بينهما فوارق عدة، فقد قدروا الروم بثلث الحركة، في حين قدروا الاختلاس بثلثيها، وقصروا الرَّوْم على الوقف دون الوصل، في حين جُعِل الاختلاس غير مقصور على الآخر[1].

وذهب الجمهور إلى أن الروم يشمل الحركات الثلاث خلافاً للفراء الذي استثنى الفتحة[2].

وتعليله في ذلك أن الفتح لا جزء له؛ لخفته وجزؤه كله، إضافة إلى عدم افتقاد السماع في روم المفتوح[3].

أما الاختلاس فقُصِر على المكسور والمضموم، يقول سيبويه: "وأما الذين لا يتممون فيختلسون اختلاساً، وذلك قولك يضربْها ومن مأمنْك يسرعون اللفظ، ومن ثم قرأ أبو عمرو: "إلى بارِئْكم"[4]، يدلك على أنها متحركة قولهم: من مأمنك فيبينون النون، فلو كانت ساكنة لم تحقق النون"[5]، واختصاص الاختلاس بالمضموم والمكسور دون المنصوب، لخفة الفتحة على أختيها[6].

ويعلل ذلك الدكتور عيد الطيب بقوله: "وهو تعليل صوتي، وذلك لأن الفتحة أخف الحركات؛ لا أنها لا تتطلب أكثر من دفع الهواء من الرئتين مع انفتاح المسار،

---

(١) الشاطبي، إبراز المعاني، ص ٣٢٦، البنا، الإتحاف، ١: ٣٩٢.

(٢) الرضي، شرح الشافية، ٢: ٢٧٥.

(٣) السابق، الصفحة نفسها.

(٤) البقرة: ٥٤.

(٥) سيبويه، الكتاب، ٤: ٢٠٢.

(٦) السابق، الصفحة نفسها.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وهبوط اللسان في قاع الفم، في حين يرتفع مقدم اللسان مع الكسرة ويرتفع مؤخره مع الضمة، لذلك كان بعض الناطقين يتخففون من الكسرة والضمة بحذفها"[1].

ومن صور الاختلاس ما ورد في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تَذۡبَحُواْ بَقَرَةٗ﴾[2]، إذ قرأ أبو عمرو (يأمْركم) بالاختلاس[3].

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿وَمِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ مَنۡ إِن تَأۡمَنۡهُ بِقِنطَارٖ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ وَمِنۡهُم مَّنۡ إِن تَأۡمَنۡهُ بِدِينَارٖ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ إِلَّا مَا دُمۡتَ عَلَيۡهِ قَآئِمٗا﴾[4].

إذ قرأ الجمهور (يؤده) بكسر الهاء ووصلها بياء، وقرأ قالون باختلاس الحركة، وقرأ أبو عمرو وأبو بكر وحمزة والأعمش بالسكون، قال أبو إسحاق: وهذا الإسكان الذي روي عن هؤلاء غلط بيّن؛ لأن الهاء لا ينبغي أن تجزم، وإذا لم تجزم فلا يجوز أن تسكن في الوصل، وأما أبو عمرو فأراه كان يختلس الكسرة فغلط عليه في بارئكم، وقد حكى عن سيبويه- وهو لمثل هذا أضبط- أنه كان يكسر كسراً خفيفاً[5].

ورد أبو حيان على أبي إسحاق قوله أن الإسكان غلط، فهي قراءة السبعة، وهي متواترة، وكفى بها أنها منقولة عن إمام في النحو، وعربي صريح وسامع لغة، ألا وهو أبو عمرو بن العلاء[6].

وقرأ ابن عامر " نوَلّهْ" بتسكين الهاء، واختلاس كسرتها، وإشباعها، وهذا يعني أن المقطع الأخير في حال التسكين سيتكون من: ص+ ح+ ص، (لِهْ leh) وهذا هو

(١) الطيب، عيد، لهجات العرب وامتدادها إلى الحاضر، ص١٩٢.

(٢) البقرة: ٦٧.

(٣) ابن زنجلة، حجة القراءات، ص٩٧.

(٤) آل عمران: ٧٥.

(٥) أبو حيان، محمد بن يوسف، البحر المحيط، ٢: ٥٢٤.

(٦) السابق، الصفحة نفسها.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المقطع الطويل المغلق، وفي حال الكسر سيكون مكوناً من: ص+ ح، (هـِ he) وفي حال الإشباع سيتكون من ص+ ح+ ح (هي hi) [١].

وتحدث ابن جني عن قراءة أبي عمرو في قوله تعالى: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ﴾ باختلاس كسر الهمزة، وهو يرى أن قراءة الإسكان ادعاء لا حظّ لها من الصحة، دعاهم إلى ذلك لطف الحال في تحصيل اللفظ، مقرراً ما ذهب إليه سيبويه من القول باختلاس الحركة إذ هو أضبط لهذا الأمر من غيره من القراء الذين رووه ساكناً، نافياً عنهم ضعف الأمانة ومثبتاً ضعف الرواية في ذلك[٢].

وعلق على ذلك الدكتور عبدالصبور شاهين قائلاً: "وما أظن أن دافع ابن جني إلى هذا إلا استمساكه بما أرسى سابقوه من قواعد كان يرى لزاماً عليه أن يدافع عنها"[٣].

غير أننا نجد ابن جني في المحتسب عند حديثه عن قراءة مسلمة في قوله تعالى: ﴿فَسَيَحۡشُرُهُمۡ﴾[٤] و ﴿فَيُعَذِّبُهُمۡ﴾[٥] ساكنة الراء والباء، فقد ذكر أن السكون إنما كان استثقالاً للضمة[٦]، وقال: "وربما كان العمل خلْساً فَظُنّ سكونا"[٧]. ووصف المبرد قراءة الإسكان باللحن[٨].

---

(١) استيتية، سمير، القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، ص٥١.

(٢) ابن جني، الخصائص، ١: ٧٢.

(٣) شاهين، عبدالصبور، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص٣٥٩.

(٤) النساء، ١٧٢.

(٥) النساء: ١٧٣.

(٦) ابن جني، المحتسب، ١: ٢٠٤.

(٧) السابق، الصفحة نفسها.

(٨) النحاس، إعراب القرآن ١: ٢٢٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

هذا وقد روي عن أبي عمرو الاختلاس والإسكان[١].

ووجه الإسكان أن من العرب من يجتزئ بإحدى الحركتين عن الأخرى[٢]، وذلك أنهم كرهوا كثرة الحركات في كلمة واحدة[٣]، فشبهت الكلمة في ذلك بكتف وكبد[٤]. وعزا الفراء ذلك إلى بني تميم، وبني أسد وبعض النحويين[٥].

وما ورد من الإسكان في مثل (بارئكم)، فأجرى المنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة[٦]. ومن اختلس أراد منزلة بين الحركة والسكون ليجمع بين التخفيف والتنبيه على الأصل[٧].

يقول مكي: "وعلة من اختلس الحركة أنها لغة للعرب في الضمات والكسرات تخفيفاً لا ينقص ذلك الوزن، ولا يتغير المعرب. ولما كان تمام الحركة مستثقلاً لتوالي الحركات وكثرتها، والإسكان بعيداً، لأنه يغير الإعراب عن جهته، فتوسط الأمرين، فاختلس الحركة فلم يخل بالكلمة من جهة الإعراب، ولا ثقلها من جهة توالي الحركات، فتوسط الأمرين"[٨].

ومن صور الاختلاس، اختلاس حركة ضمير الغائب، يقول سيبويه: "إذا كان قبل الهاء حرف لين، فإن حذف الياء والواو في الوصل أحسن؛ لأن الهاء من مخرج الألف، والألف تشبه الياء والواو، تشبههما في المد، وهي أختهما، فلما اجتمعت

(١) انظر: ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ١: ٩١، البنا، الإتحاف، ٢: ٢٦.

(٢) الشاطبي، إبراز المعاني، ص٣٢٦.

(٣) ابن زنجلة، حجة القراءات، ص٩٧.

(٤) ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ١: ١٧٢.

(٥) الشاطبي، إبراز المعاني، ص ٣٢٦.

(٦) ابو حيان، البحر المحيط، ١: ٣٦٥.

(٧) ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ١: ١٧٢.

(٨) القيسي، مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع، ١: ٢٩٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

حروف مشابهة حذفوا. وهو أحسن وأكثر. وذلك قولك (عليهْ يا فتى) و (لديهْ فلان) و (رأيت أباهْ قبل) وأحسن القراءتين "ونزلناه تنزيلا"[1]، والإتمام عربي، فإن لم يكن قبل هاء التذكير حرف لين أثبتوا الواو والياء في الوصل، وقد يحذف بعض العرب الذي بعد الهاء إذا كان ما قبل الهاء ساكناً؛ لأنهم كرهوا حرفين ساكنين بينهما حرف خفي نحو الألف. فكما كرهوا التقاء الساكنين في (أين) ونحوها كرهوا ألا يكون بينهما حرف قوي وذلك قول بعضهم: (منهْ يا فتى) و (أصابتهْ جائحة)، والإتمام أجود لأن هذا الساكن ليس بحرف لين والهاء حرف متحرك، فإن كان الحرف الذي قبل الهاء متحركاً فالإثبات ليس إلا ... إلا أن يضطر شاعر فيحذف"[2]، فنجده عبَّر عن الاختلاس بالحذف[3].

ومن صور الاختلاس أيضاً ما ورد عن أبي عمرو في باب الإدغام الكبير[4].

نحو قوله تعالى: ﴿ٱلشَّمۡسَ سِرَاجٗا﴾[5]. فقد أنكر البصريون هنا الإدغام؛ لأن أول المثلين ولي ساكناً غير لين، ورأوا أن ذلك من باب الاختلاس[6].

وأنكر ابن يعيش الإدغام هنا، فقال: "ليس بإدغام عندنا، وإنما هو عندنا على اختلاس الحركة وضعفها لا على إذهابها بالكلية"[7].

---

(١) الإسراء: ١٠٦.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٤: ١٨٩ - ١٩٠.

(٣) آل غنيم، صالحة، اللهجات في الكتاب لسيبويه، ص١٢٦.

(٤) أبو حيان، البحر المحيط، ٢: ٥٢٤.

(٥) نوح: ١٦.

(٦) سيبويه، الكتاب، ٤: ٤٣٨.

(٧) ابن يعيش، شرح المفصل، ٤: ٤٣٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وإذا كان الاختلاس يعد مظهراً من مظاهر الاختلاف اللهجي بين القبائل، كما يذكر ذلك ابن فارس في (باب القول في اختلاف لغات العرب) [1].

فإن الدكتور محمد البنا يذهب إلى عقد موازنة بين الاختلاس والإشباع قائلاً: "سيبويه لم يحدد لنا الذين يختلسون والذين يشبعون، وقد يكون من حقنا أن نتصور أن الاختلاس كان سمة لغة الخطاب، وأن الإشباع كان سمة اللغة الأدبية"[2].

وذهب الدكتور غالب المطلبي إلى عد الاختلاس مرحلة سابقة لسقوط الحركة أي أنه مرحلة بين التحقيق والتسكين[3].

۞ المختصرات الكتابية

يشير مصطلح المختصرات الكتابية إلى استخدام جزء من الكلمة أو أجزاء من الكلمة عوضاً عن استخدامها كاملة، وهي قضية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقضية الحذف، وقضية المختصرات ليست وليدة عصرنا، وإنما هي قضية قديمة عرفها العرب الأوائل، ولعل فكرة النحت قد تكون البذرة الأولى في باب المختصرات فتركز فكرة النحت على أخذ كلمة واحدة من كلمتين، يقول ابن فارس: العرب تنحت من كلمتين كلمة واحدة، وهو جنس من الاختصار، وذلك "رجل عبشمي" منسوب إلى اسمين (عبد) و (شمس) ويعد ابن فارس إمام القائلين بالنحت بين اللغويين العرب المتقدمين، فلم يكتف بالاستشهاد على هذه الظاهرة اللغوية بالأمثلة القليلة الشائعة التي ربما لا تجاوز الستين عدداً، بل ابتدع لنفسه مذهباً في القياس والاشتقاق.

---

(١) ابن فارس، الصاحبي، ص٢٨.

(٢) البنا، محمد إبراهيم، الإعراب سمة العربية الفصحى، ص٢٧- ٢٨.

(٣) المطلبي، غالب، في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية، ص٢٠٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

حين رأى أن الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف أكثرها منحوت مثل قول العرب للرجل الشديد (ضبطر)، وفي قولهم (صهصلق) إنه من (صهل) و (صلق) [1].

وإن يكن ابن فارس مولعاً بالنحت، يفسر أحياناً في ضوئه كثيراً من الكلم العربي ويتعسف في التفسير، وتجانبه الدقة في بعض المواطن، فهذا لا يعني القول بعدم وجود النحت وبطلانه، فلا عذر لعالم مطلع في إنكار ما وقع للعرب من النحت ولو قليلاً [2].

ونستطيع أن نعطي تعريفاً لما يسمى بالاختصار بأن يقال هو: عبارة عن كلمة يختار منها بعض الحروف دون البعض الآخر، بشرط أن تكون الحروف المستخدمة في كتابتها تعطي دلالة للكلمة المختصرة، كما يشترط أن يكون مجموع الأحرف المستخدمة في الكلمة المختصرة لا تعطي أي معنى لكلمة أخرى" [3].

وبنظرة عامة يتبين لنا أن القدماء قد استعملوا مختصرات خاصة بهم، كل أصحاب فن على حدة، دارت هذه المختصرات واشتهرت، وتوارثها كل أصحاب فن، الخلف يلتقطها عن السلف.

وكانت الآلية التي كان يعتمد عليها القدماء في صياغة مختصراتهم بالنسبة للكلمة المفردة تتركز على الحرف الأول دونما اطراد، فقد يكون مأخوذاً من الوسط أو من الآخر، وقد يؤخذ حرفان، وقد شاعت هذه المختصرات عند علماء التخريج والقراءات واللغة وتالياً أورد بعض الأمثلة دونما استقصاء:

ففي علم التخريج احتفى العلماء بهذه المختصرات كثيراً ودارت في كتبهم فمن ذلك: (خ) للبخاري، (م) لمسلم، (ت) للترمذي، (د) لأبي داوود.

---

(١) الصالح، صبحي، دراسات في فقه اللغة، ص٢٤٣- ٢٤٤.

(٢) السابق، ص٢٧١.

(٣) الثلثي، عبدالله حمد، كيف تتعلم الاختزال العربي، ص١٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(ثنا) حدثنا، (ثني) حدثني، (رض) رضي الله عنه، (أنبا) أخبرنا[1] (مى) سنن الدارمي، (مج) ابن ماجه.

وفي علم القراءات اصطلح العلماء على بعض المختصرات التي شاعت في كتبهم يتعلمها دارسوا الفن من علمائه، ومما يلحظ على المختصرات في باب علم القراءات عدم وجود قاعدة تضبطها، وإنما هو اصطلاح يحفظ لا غير، من ذلك:

عند الانفراد: أ: لنافع

ب: لقالون

ج: لورش

وفي حال اجتماعهم يشار بالمختصر (أبج) إليهم[2].

أما أهل اللغة فقد كانت لهم مختصراتهم الخاصة بهم، فهذا أبو حيان يعتمد في كتابه (تذكرة النحاة) على المختصرات عند ذكر أسماء العلماء الذين يوردهم في كتابه فمن ذلك:

بص: البصريون

كو: الكوفيون

ج: الزجاج

جي: الزجاجي

حيا: أبو حيان[1]

---

(١) هارون، عبدالسلام، تحقيق النصوص ونشرها، ص٥٧، وانظر، الطحان، محمود، أصول التخريج ودراسة الأسانيد، ص٨٤، عبدالهادي، أبو محمد عبدالمهدى، طرق تخريج حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ص١٧٠.

(٢) الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، معاني القراءات، ص٢٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وهناك مختصرات يطالعنا بها صاحب القاموس المحيط، نجدها منتشرة في ثنايا قاموسه فمنها: (ع): موضع، (ة) : قرية، (د): بلد، (ج): جمع، (م): معروف[٢].

وبعد: فإن النتيجة التي يمكن الخروج بها مما مضى أن هذه الظاهرة كانت موجودة عند علماء السلف، وأنها لم تكن تنتظمها قاعدة واحدة صارمة لا يمكن الخروج عليها، بل كانت عبارة عن جهود فردية لأصحاب الفنون والعلوم المختلفة كل حسب اجتهاده.

ومهما يكن من أمر، فإن استخدام مهارة الاختصار قد ظهرت بسبب كثرة ورود بعض المصطلحات، ولما لمس فيها العلماء من سهولة وإيجاز، واختصار في الجهد والورق والحبر والمال والوقت على حد سواء.

المختصرات الكتابية المعاصرة

بدأت ظاهرة المختصرات الكتابية تكثر في العصر الحديث كثرة تلفت النظر ويمكننا أن نلخص سبب هذه الكثرة فيما يلي:

- هجرة كثير من المختصرات الغربية إلى اللغة العربية؛ نظراً للاتصال التقني والعلمي بين العالم العربي والغربي.
- كثرة استخدام هذه المصطلحات وسهولتها مقارنة بأسمائها الحقيقية.
- توفير الوقت والجهد والمساحة والمال على حد سواء، لا سيما أننا أصبحنا في وقت نحتاج فيه إلى السرعة.
- طبيعة العصر والعلوم التي فرضت علينا القبول بهذا المصطلحات من جهة والسعي في توليد أخرى من جهة أخرى.

(١) أبو حيان، تذكرة النحاة، ص٣٧.

(٢) الفيروز أبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، ص٢٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وهذه المختصرات لا تخلو من أن تكون مأخوذة من اللغة الأجنبية نفسها دون أي تدخل فيه، أو إنشاء مختصر من كلمات انجليزية، وإخضاعه لقواعد اللغة العربية وقوالبها، أو إنشاء مختصر عربي صِرْف.

فمن النوع الأول على سبيل المثال:

أليكسو: وهذا المصطلح قد أخذ بعينه من اللغة الأجنبية ويعني (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) وهذا المصطلح نتيجة أخذ الأحرف الأوائل من كل كلمة Arab League Educational, Cultural and Scientific Organization.

فتشكل عندنا مصطلح اليكسو (ALECSO).

ومنه أيضاً مصطلح (ESA) وتعنى: وكالة الفضاء الأوروبية أخذاً من كلمات European Space Agency[1].

ومن النوع الثاني:

كلمة (Sabic)، وهي تساوي Saudia Basic Industriesc وهذا النوعان السابقا الذكر معرضان للزوال في قادم السنوات؛ لأنه ليس لهما أي ارتباط دلالي في الذهن، وإنما هي أحرف صماء صفت بجانب بعضها البعض.

أما النوع الثالث، فإن العلماء العرب قد اجتهدوا أمرهم في وضع مصطلحات خاصة، لا سيما اللغويون والمعجميون منهم، فمثلاً نجد عبدالقادر الفاسي قد اجتهد أمره واضعاً مصطلحات خاصة ضمنها كتابه (اللسانيات واللغة العربية) فمنها على سبيل المثال:

جن = جنس، ف = فعل، مخ = مختصر[2].

---

(١) الطيارة، بسام خالد، قاموس المصطلحات والمختصرات التجارية والاقتصادية والعلمية، ص٤٨.

(٢) الفاسي، عبدالقادر، اللسانيات واللغة العربية، ص ٨٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وهذا الدكتور أحمد مختار عمر في كتابه دراسة الصوت اللغوي يستعمل بعض المصطلحات كـ: س = ساكن، ع = علة[1].

لكن مما يلفت النظر هنا أن هذا الأمر وهو وضع مختصرات أمر لا يضبطه ضابط، فمرجعه اجتهاد الباحث، فالمختصر لكلمة واحدة قد يختلف من باحث لآخر مما قد يصعب من عملية حفظه، وفهم المقصود منه.

وأما المعجميون فقد وضعوا لهم مختصرات، وبرز هذا الأمر بروزاً واضحاً في معاجمهم فقد استخدم مؤلفو المعجم الوسيط بعض الرموز، منها:

ج = لبيان الجمع　　مو = مولد

د = للدخيل　　مع = للمعرب[2].

وأما صاحب المنجد فلم يسر على وتيرة واحدة في مختصراته، فتارة يكون المختصر من حرف واحد مثل: ص = صناعة.

وتارة من حرفين مثل: مو = موسيقى.

وتارة من ثلاثة أحرف مثل: مفع = مفعول

وتارة يأخذ الحرف الأول والثالث مثل: فك = علم الفلك[3].

ومن المصطلحات التي لاقت نجاحاً وقبولاً في عصرنا الحديث ما يلي:

واس : وكالة الأنباء السعودية.

فتح: حركة التحرير الفلسطينية.

---

(١) عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ص٥٤.

(٢) المعجم الوسيط، ١: ١٦.

(٣) معلوف، لويس، المنجد في اللغة والأدب، ص هـ

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

حماس: حركة المقاومة الإسلامية.

ويمكننا أن نخرج مما مضى بالملاحظات التالية:

- سيطرت الأحرف المقطعة على كتابة بعض المختصرات في العصر الحديث. مثل (ص. ب)، دون أن تتشكل منها كلمة مفهومة.
- ظهور مختصرات تحمل طابع الكلمة المفهومة ذات الدلالة الواضحة. مثل (حماس، فتح) وغيرها.
- قلة ظاهرة المختصرات في الأعصر الأولى للكتابة العربية مع وجودها، لكن الملاحظ أنها آخذة بالانتشار، وما حدث الآن من الأخذ بظاهرة المختصرات هو من باب التأثر بالكتابة الغربية؛ ولما لمسه الناس من الفائدة والسهولة في استخدامها.
- أن الكتابة العربية صالحة لاستخدام هذه المختصرات قديما وحديثاً، وهي وسيلة متاحة أمام الكاتب العربي يستطيع أن يفيد منها متى شاء[1]. فاللغة: وسعت كتاب الله لفظاً وغاية فهل ستعجز عن تسطير أسماء لمخترعات وآلات جديدة.

۞ قضايا الحذف الصرفي واللغويات التاريخية

توطئة

يبدو أن المنهج التاريخي أقدم ما عرف اللغويون الأوروبيون في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر من مناهج دراسة اللغة "فلو نظرنا في الدراسات السابقة للمنهج التاريخي لوجدنا أنها دراسات نصية ترمي إلى فهم النص من خلال المعايير المستقاة

(١) قزق، حسين يوسف، نظام الكتابة العربية في ضوء علم اللغة الحديث، ص٩١- ٩٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

منه، لغرض الوقوف على معناه، أما تتبع الظواهر من حيث تطورها التاريخي، فلم يكن المطلب الأساسي في تلك الدراسات"[1].

فاللغويون الأوروبيون لم يجعلوا اللغة هدفاً لدراستهم إلا بعد معرفتهم المنهج التاريخي، ومما يلاحظ أن الدرس اللغوي قد اتخذ في القرن التاسع عشر طابع (التاريخ اللغوي) و (المقارنات اللغوية)، غير أن بعض الدارسين أشار إلى أن الطابع السائد في بداية القرن التاسع عشر كانت البحوث المقارنة، وظلت كذلك حتى ١٨٧٠م حين ظهر علم اللغة التاريخي[2]، وتالياً أمثل لبعض القضايا في الحذف تناولها المنهج التاريخي ٠

١ - اسم المفعول من الفعل الأجوف

ذكرنا سابقاً أن اسم المفعول يصاغ من الفعل الثلاثي الصحيح على زنة (مفعول) نحو (مكتوب)، فإن كان فعله معلاً، فإن اسم المفعول يعل حملاً على فعله نحو (مقول) و (مبيع) من الفعلين (قال) و (باع) وقد اختلف القدماء في تفسير هذا الإعلال[3]، لكن المتأمل في هذه الأقوال يلاحظ اتفاقاً في جوهر القضية، وهو أن إعلالاً بالحذف والنقل قد اعترى هذا النوع من الكلمات، وإن إحدى الواوين تحذف في (مقوول) سواء أكانت واو مفعول أم عينه، وبالنسبة إلى (مبيوع) فمآل الكلمة إلى (مبيع)، سواء بحذف واو مفعول وقلب الضمة كسرة، أم بحذف الياء عين الكلمة، ثم قلب الواو ياء لمناسبة الكسرة.

ونجد في كتب الصرف حشداً من الأدلة العقلية لهذه الآراء، معتمدة على النظر العقلي الفلسفي الخالص.

---

(١) عمايرة، إسماعيل، المستشرقون والمناهج اللغوية الحديثة، ص٢٢.

(٢) عبدالعزيز، محمد حسن، مدخل إلى علم اللغة، ص٢٨٥.

(٣) انظر صفحة ١٨ من هذه الرسالة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقد يصاغ اسم المفعول من الأجوف على زنة (مفعول) دون إعلال فيما كانت عينه ياء نحو (مخيوط) و (مبيوع)، وأما ما كانت عينه واواً فإنهم لا يعاملونه على الأصل؛ للثقل الناشئ بسببه.

وقد تناول بعض الباحثين الذين ارتضوا المنهج التاريخي هذه القضية بتعليلات من أبرزها ما علل به الدكتور إبراهيم السامرائي إذ قال: "إن لهجاتنا الحديثة الدارجة لا تلجأ إلى هذا الإعلال، بل تصوغه على وزن (مفعول)، فنقول (مبيوع) وهذه الصفة واردة في الفصيح من العربية، ولكنها مسموعة، وسماعها يخالف القياس المشهور، وهو دليل على أنه من البقايا اللغوية القديمة التي تتسم بها المرحلة السابقة التي أشرنا إليها"[1].

ولم يلبث الدكتور السامرائي أن نفى أن تكون هذه الصيغة من البقايا اللغوية القديمة، بل هي من باب اللهجات، فالذي يقول (مبيع) شخص آخر غير الذي يقول (مبيوع)، فوجود الصيغتين كان في زمن واحد[2].

وللدكتور يحيى القاسم دراسة حول اسم المفعول في ضوء المنهج التاريخي، علل فيها وجود سابقة الميم في هذه الصيغة وهو الدلالة على المفعولية في العربية، مشيراً إلى أن بعض اللغات السامية الأخرى إما أنها تستعمل هذه السابقة، وإما أنها لم تستعمل صيغة اسم مفعول مطلقاً[3]، ويرى أنه في بداية الأمر كانت صيغة مفعول مقتصرة على الأفعال المعتلة، نظراً لصعوبة صياغة هذه الأفعال على (فعيل) و (فعول)، ولأن اللغة تميل إلى توحيد الصيغ انتقلت صيغة مفعول للأفعال الصحيحة، زيادة على الأفعال

(١) السامرائي، إبراهيم، التطور اللغوي التاريخي، ص٧٥.

(٢) السامرائي، إبراهيم، بناء الثلاثي وأحرف المد، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، المجلد الرابع والعشرون، ١٩٦٩م، ص٩٦.

(٣) القاسم، يحيى، أثر التطور التاريخي في صيغة اسم المفعول في اللغة العربية، أبحاث اليرموك، مجلد الثاني عشر، العدد الثاني، ١٩٩٤، ص٩٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المعتلة، وقد طالعنا الدكتور رمضان عبدالتواب برأيه الذي يعزو فيه ورود اسم المفعول على الأصل في (مبيوع) و (مقوول) إلى الركام اللغوي.

٢- باب (قال، باع)

مما هو مشهور في كتب القدماء أن الواو والياء متى تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفاً إلا أن يضطر أمر إلى ترك قلبهما[١]، وذلك نحو: قال وباع، فإن أصلهما: قَوَل وبَيَع، والسبب المفضي إلى هذا الإعلال عند القدماء، اجتماع الأشباه، والأمثال، ذلك أن الواو بمنزلة الضمتين، والياء بكسرتين، وهما متحركتان وقبلها فتحة، فاجتمع أربعة أمثال، واجتماع الأمثال عندهم مكروه[٢].

وهذه القضية من القضايا التي تناولها المنهج التاريخي، فهذا الدكتور إبراهيم السامرائي يرى أن المد في (قال) و (باع) وبابهما ليس آتيا من واو متحركة في الأولى وياء متحركة في الثانية، وليس أصل قال وباع قول وبيع بحجة أن الفرق كبير بين هذا المد والواو والياء المتحركتين في (قَوَل) و (بَيَع)، مستدلاً على ذلك بما ورد مصححاً من هذا الباب، نحو (عَوِر) و (حَوِرَ)، ثم ينتهي إلى القول بأن الفعل إذا كان بالواو فهو لغة خاصة، وإذا كان بالياء فهو لغة أخرى[٣]، ويبرز لنا ابن جني مجيباً عما طرحه السامرائي من ورود بعض هذه الأفعال مصححاً، فيقول: "وربما جاء شيء من ذلك على أصله صحيحاً غير معل ليكون دليلاً على الأصول المغيرة، وذلك قولهم: الصَّيَد والحَيَد..."[٤].

(١) ابن جني، عثمان، سر صناعة الإعراب، ص١٠٦.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ١٠: ١٦.

(٣) السامرائي، إبراهيم، الفعل زمانه وأبنيته، ص١١٠.

(٤) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ص٣٠٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ولعل ما ذهب إليه ابن جني هو الصواب، لأن سنة التغيير لا تأتي دفعة واحدة، وكذلك لا تأتي على مفردات اللغة كافة، فالذي يبدو أن مثل هذه الألفاظ هي من الركام اللغوي.

ويتناول الدكتور رمضان عبدالتواب هذه القضية تناولاً آخر يتابع فيه علماء العربية القدماء فيرى أن الأصل في هذه الأفعال أنها كانت تتصرف تصرف الصحيح تماماً لكنه يختلف معهم في شيء آخر، فهو يرى أن الأصل وهو الصحيح كان حقيقة واقعة في فترة ما من تاريخ اللغة، في حين أن القدماء كانوا يتصورون أن هذا الأصل أصل افتراضي لم ينطق به ذات يوم، ويذكر الدكتور رمضان بأن هذا النوع من الأفعال قد مر بأربعة مراحل، سبق أن أشرنا إليها[1].

على أن النظر إلى هذا التطور على أنه ارتقاء لغوي، كما يرى د. مصطفى النحاس، هو أمر لا يقره البحث اللغوي الحديث؛ لما يحمله ذلك من مفهوم ملعياري تجاه الظواهر اللغوية[2].

فواجب الباحث أن ينظر إلى حلقات التطور على أنها حالات لغوية تمثل فترات تاريخية مختلفة، فيقتصر عمله على وصف التغير الذي أصاب الصيغ، مع محاولة شرحه وتفسيره، سواء توفرت له الوثائق التاريخية التي ترصد كل تعاقب زمني لذلك التغير أم لم تتوفر.

---

(١) انظر ص ٢٠ من الرسالة.

(٢) النحاس، مصطفى، التحول الداخلي في الصيغة الصرفية وقيمته البيانية أو التعبيرية، مجلة اللسان العربي، المجلد الثامن عشر، الجزء الأول، ١٩٨٠م، ص٤٧-٤٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

۞ قضايا الحذف الصرفي والمنهج الوصفي

توطئـــــة

ظلت الدراسات اللغوية في القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين تسير في ضوء المنهج التاريخي المقارن الذي كان سائداً آنذاك حتى جاء العالم السويسري "فرديناند دي سوسير" (١٨٥٧- ١٩١٣م)، فاقترن ظهور المدرسة الوصفية باسم هذا العالم، وقد عده بعضهم الأب الحقيقي لعلم اللسانيات[١]، فهو واضع الأسس الأولى للمنهج الوصفي في كتابه (محاضرات في علم اللغة)، فمع دي سوسير اتخذت الدراسات والمفاهيم منحى جديداً، مع أنه كان بادئ الأمر يعمل في إطار المدرسة التقليدية، التي كانت تدرس لغات قديمة لم تكن مستعملة، وأهم ما يميزها هو معياريتها، ثم طرأ تحول على فكره، فانبرى برؤية جديدة، ومفاهيم مستحدثة للبحث اللغوي وأهدافه، ودعا إلى عدم الاكتفاء بالدراسة التاريخية المقارنة للغات، ووجه الأنظار إلى اللغات الحية، منطلقاً بدعوته تلك من مفهومه للغة أنها واقع اجتماعي قائم، له خصائصه التركيبية، فلا بد من التركيز في البحث اللغوي حول تراكيبها وأصواتها وخصائص مفرداتها، بهدف الكشف عن حدودها وأوضاعها الداخلية، وبدأ الباحثون بعد سوسير في تطوير مناهج البحث اللغوي، وزاد اهتمامهم بالمنهج الوصفي في العقود اللاحقة لهذه الفترة، وتالياً أمثل لبعض القضايا في الحذف التي تناولها المنهج الوصفي.

١- التضعيف:

المضعف نوعان: مضعف ثلاثي، ومضعف رباعي، فالأول: هو ما كانت عينه ولامه من جنس واحد نحو: شدّ ومدّ، والثاني ما كانت فاؤه ولامه من جنس واحد، وعينه ولامه الثانية من جنس آخر نحو: زلزل.

---

(١) الوعر، مازن، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، ص٦٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

والذي يعنينا هنا النوع الأول، فالمضعف عند علماء العربية القدماء عبارة عن صوتين من جنس واحد، الأول ساكن والثاني متحرك.

يقول سيبويه: "والتضعيف أن يكون آخر الفعل حرفان من موضع"(١).

ويذهب بعض المستشرقين إلى ما ذهب إليه القدماء، يقول برجشتراسر: "والحرف المشدد حرفان مثلان متتاليان، مدغمان في حرف واحد، وقد يفك الإدغام ويصير الحرف المشدد حرفين مختلفين"(٢)، ويضيف "بأن امتداد نطق الحروف المضعفة أطول من امتداد الحروف غير المشددة، فالتشديد مد للحروف الصامتة، نظير لمد الحروف الصائتة، أي الحركات"(٣).

وما أشار إليه برجشتراسر لاحظه القدماء، فقد نقل الدكتور فوزي الشايب عن ابن كمال باشا تعريف الزمخشري للحرف المدغم بأنه "إلباث الحرف في مخرجه مقدار إلباث الحرفين في مخرجيهما"(٤).

ويرى الدكتور عبدالصبور شاهين بأن الصامت المضعف هو صامت طويل(٥).

ويرى الدكتور رمضان عبدالتواب بأن حقيقة الصوت المضعف لا يعدو أن يكون صوتاً واحداً لا صوتين من جنس واحد(٦).

ويرى الدكتور فوزي الشايب بأن الفعل (يَمُدّ) ليس أصله (يَمْدُد) على أن ضمة الدال قد نقلت إلى الحرف الساكن قبلها، وأدغم المثلان كما يقول القدماء، وإنما هو في

(١) سيبويه، الكتاب، ٣: ٥٢٩.

(٢) برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، ص٣٤.

(٣) السابق، ص٣٥.

(٤) الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بنية الكلمة العربية، ص٣٢٥.

(٥) شاهين، عبدالصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص٧٠.

(٦) عبدالتواب، رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص٩٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أصله مكون من أربعة مقاطع قصيرة، وهذا لا تجيزه العربية، فحصل إدماج المقطعين الأول والثاني في مقطع واحد والثالث والرابع في مقطع واحد، فأصل (يَمْدُدُ) (يَمُدُدُ)، فحصل الإدماج، فتكونت المرحلة الثانية من التطور للفعل، وهذا الأمر ينكره الدكتور فوزي مع أن القدماء يفترضونه، فهذا بعيد الاحتمال لاحتياجه للدليل على حد قول الدكتور فوزي[1].

ويفسر الدكتور الطيب البكوش ما مضى بأن حركة العين هنا لا تسقط، لأن النبرة التي تقع على المقطع الأول تضعف من حركة المقطع الثاني، وبالتالي تحدث عملية نقل لحركة العين، إذ تتقدم على الفاء التي هي ساكنة في أصلها[2].

أما الفعل الماضي (شَدَدَ) فيرى الطيب البكوش أن حركة العين تسقط نتيجة لتوالي مقطعين قصيرين وبعدها يدغم الحرفان المتجانسان.

٢- الفعل الأجوف في حالة الأمر

يرى علماء العربية القدماء بأن أصل (قم، بع) أي الأجوف حال الأمر (اقوُم، وابيع) نقلت حركة العين إلى ما قبلها، ثم حذفت الهمزة لزوال الحاجة إليها، ثم سكن الآخر فالتقى ساكنان وحينئذ حذف حرف العلة.

لكن المحدثين أنكروا أن تكون صيغة فعل الأمر الأجوف على هذه الصيغة (قول وبيع)، والسبب في ذلك أن اللغة العربية ترفض المقطع المديد: ص ح ح ص، إلا في حال الوقف، أو أن يكون الصامت الأخير أحد متماثلين مدغمين، وكان المتماثلان أصلين في كلمة نحو (ضآلين).

---

(١) الشايب، فوزي، من مظاهر المعيارية في الصرف العربي، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد الثلاثون، السنة العاشرة، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م، ص٨٩- ٩٠.

(٢) البكوش، الطيب، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص١٠١- ١-٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

يقول الدكتور عبدالصبور: "كان من الممكن قياساً أن يكون فعل الأمر من هذين الفعلين: قُوْلْ وبِيْعْ، لولا أن الشكل المقطعي في هذه الصيغة لا ينقسم في حالة الوصل، لأنه مقفل أبداً، فالسكون فيه ليس عارضاً للوقف، بل هو علامة بناء للجزم"[1]، ويرى بأن المقطع المديد اختصُر وقفاً ووصلاً إلى مقطع طويل مقفل، فصارت قل (ص ح ص)، وبع (ص ح ص)[2].

وممن وافق الدكتور عبدالصبور في هذا الدكتور غالب المطلبي[3]، والدكتور الشايب[4]، والدكتور الطيب[5]، والدكتور كمال بشر[6]، وما قيل فيما مضى ينسحب على المضارع الأجوف حال الجزم.

وبعد، فإن التفسير المقبول لهذه القضية، أنه لم يلتق ساكنان كما قال القدماء، ولم يحذف حرف علة، وإنما تشكل المقطع المديد، فتخلصت منه اللغة باختزال حركته، كما يقول عامة المحدثين.

٣- الأسماء المقصورة:

يقصر المد الطويل في الأسماء المقصورة عند تنوينها، وذلك نحو: هدى وعصا، فأصلها:

هدا + ن و عصا + ن

فيتشكل معنا حينئذ مقطع مديد

---

(١) شاهين، عبدالصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص٨٥.

(٢) السابق، الصفحة نفسها.

(٣) المطلبي، غالب، في الأصوات اللغوية، دراسة في أصوات المد العربية، ص٢٢٣.

(٤) الشايب، فوزي، من مظاهر المعيارية في الصرف العربي، ص٩٠.

(٥) البكوش، الطيب، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص١٤١.

(٦) بشر، كمال، دراسات في علم اللغة، ص٩٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

هدانْ: ص ح / ص ح ح ص

عصان: ص ح/ ص ح ح ص

وهو مقطع مرفوض في العربية في الوصل، فيلجأ المتكلم إلى تقصير حركة المد ليتحول المقطع المديد إلى مقطع طويل (ص ح ص) [1]، وليس صحيحاً ما يقال: بأن الألف تحذف لسكون التنوين، وإنما الصحيح أن العربية ترفض هذا التتابع فتتخلص منه بما يوافق بنيتها المقطعية.

٤ - اسم الفاعل من الأجوف

تقلب الواو والياء همزة إذا وقعت عيناً لاسم فاعل شريطة أن يكون الفعل أجوف، وكانت عينه قد أعتلت نحو: (قائل) إذ الأصل فيه (قاول)، و(بائع) أصله (بايع)، والعلة في القلب عند القدماء أن الألف التي قبل الواو والياء خفية زائدة ساكنة والحرف الساكن حاجز غير حصين فقدّروا كأن الواو قد تحركت وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً، فاجتمع ألفان، الزائدة والمنقلبة، والألفان ساكنان، وهما لا يجتمعان، فقلبت المنقلبة همزة لالتقاء الساكنين.

ولعل الصواب يتمثل في قلب الواو أو الياء همزة لكره العربية لبعض التتابعات الصوتية المرفوضة، وهي في هذه الحالة توالي حركة الفتحة الطويلة مع نصف الحركة الواو أو الياء، ولذا يلجأ المتكلم إلى إسقاط الواو أو الياء وإحلال الهمزة محلها[2].

وقد ربط القدماء بين عين اسم الفاعل والفعل، فقرروا أنه إذا صحت حروف العلة- الواو أو الياء- في الفعل صحت في اسم الفاعل، نحو: عاور وصايد في

---

(١) انظر: الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص١٢٨. وشاهين، عبدالصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص١٢٥.

(٢) شاهين، عبدالصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص: ١٧٧، فليش، هنري، العربية الفصحى، ص٤٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفعلين عور وصيد[1]. ويبدو أن ذلك يعود لاختلاف اللهجات العربية، فمنهم من لجأ إلى الإعلال في الفعل واسم الفاعل، ومنهم من ترك ذلك إلى التصحيح، وكل ذلك يدور في فلك قانون السهولة والتيسير الخاضع لما يسمى بالألفة اللغوية، فيما يألفه الإنسان من الأساليب اللغوية، فما يسهل على قوم يصعب على آخرين، ومما يقوى هذا أن اللهجات الحية في زماننا، منها ما يعل بعض الألفاظ، ومنها ما يبقيه مصححاً[2].

إذن، فتفسير المحدثين للإعلال في اسم الفاعل من الفعل الأجوف يدور حول أن الواو أو الياء إذا وقعت إحداهما بعد فتحة طويلة زائدة، سقطت وحلت محلها الهمزة "[3]. فمعالجة المحدثين لمسألة إبدال الواو أو الياء همزة كانت في ضوء ما يسمى بالتتابعات الثنائية المستكرهة أو المرفوضة في العربية.

٥- المضارع المعتل العين

لا يتجاوز حديث القدماء عند تناولهم للفعل المضارع المعتل العين عن حديث عن نقل حركة الحرف المعتل إلى الساكن الصحيح قبلهما بشروط معينة، فيقولون إن أصل: يقول ← يَقْوُلُ – وأصل يبيع ← يَبْيِع[4]، لكن المحدثين الذين ساروا في فلك المنهج الوصفي لهم أكثر من تفسير، لعدم إجماعهم على تعليل صوتي واحد، فالدكتور عبدالصبور شاهين يقول: تسقط الواو نظراً لكراهة اجتماعها مع ضمة (WU)، فتبقى الضمة وحدها (U)، فتختل الزنة، وإيقاعها، فيعوض موقع الواو الساقطة بطول الضمة بعدها (UU)، فيقال: (يقوم) Yaḳuumu. وكذلك الأمر في (يبيع) بوزن

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ١٠: ١٠.

(٢) العريني، جمال، مناهج الصرفيين العرب المحدثين، ص١٩٣.

(٣) شاهين، عبدالصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص١٧٧.

(٤) انظر ص ٣٨ من الرسالة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(يفعِل)، سقطت الياء لاجتماعها مع كسرة (Yi)، وهو تركيب تكرهه اللغة، فتبقى الكسرة وحدها، فيختل إيقاع الكلمة، ويعوض المحذوف بطول الحركة (ii)، فيقال (يبيع) Yabyii,u، فالذي حدث ليس نقلاً للحركة، بل إسقاط للواو أو الياء"[1].

أما الدكتور الطيب البكوش فيقول: "إن حرف العلة يدغم بحركته- إذا سبق بحرف ساكن فيطيلها مثل: أقوُل ← أقُول، ويقوُل ← يقُول، وأسْيِر ← أسِير[2]، غير أن هذا التفسير لا ينطبق على ما كان من باب (فَعِل يفعَل) نحو: حَوِر يحْوَر وهِيف يَهْيَف وسبب ذلك عنده يعود لتمييز هذا الصنف الواوي العين مثل (حَوِر)، واليائي العين مثل (هيف)، عن المشترك الذي يعني به صنفاً آخر من الأفعال الجوفاء التي تشذ عن الواوي واليائي معاً بصفات تجعلها بين الواوي واليائي، فكأنها واوية ويائية في الوقت نفسه[3].

ونجد من المحدثين من يرفض فكرة أن الأصل في مضارع الأجوف هو وزن (يفعُل) وبالتالي يرفض فكرة نقل الحركة من المعتل المتحرك إلى الساكن قبله[4]، فالمضارع عند الدكتور فوزي الشايب ما هو إلا الماضي زيد في أوله مورفيم المضارعة، ليتكون أربعة مقاطع قصيرة، فمضارع خرج وضرب في الأصل: يَخْرُجُ ويَضْرِبُ، وأما الصورة المنطوقة في الفصيحة فهي في اعتقاده صورة متطورة عن الأولى تم فيها اختزال المقاطع الأربعة إلى ثلاثة[5]. أما الأفعال المعتلة فإنه ينكر أن يحدث فيها هذا "لأن الإعلال يمنع تشكل أربعة مقاطع قصيرة، فيخاف ويهاب ويقال ويقيم، ليس فيها يخوَفُ ويهيَبُ ويُقْوِل، وإنما هو في اعتقادنا يَخَوَفُ ويَهَيَبُ ويُقَوَلُ ويُقِوِم، وهنا

(١) شاهين، عبدالصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص١٩٨.

(٢) البكوش، الطيب، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص١٤١- ١٤٥.

(٣) السابق، ص١٤٧.

(٤) الشايب، فوزي، من مظاهر المعيارية في الصرف العربي، ص٩٠.

(٥) السابق، ص٨٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقعت الواو والياء بين حركتين، ووقوعهما في سياق كهذا يضعفهما فيسقطان فتلتقي الحركتان القصيرتان اللتان تكتنفانهما، فتشكل منهما حركة طويلة، وبذلك تتحول إلى يخاف ويهاب ويقول ويقيم"[1].

بينما نجد من المحدثين من يقر بهذه الصيغة (يفْعُل) لمضارع الأجوف، مفسراً ما يقع فيها تفسيراً ينسجم وما قال به القدماء، يقول الدكتور داود عبده: "يقع في العربية قلب مكاني بين شبه العلة والعلة التي من جنسها، إذا وقعتا بهذا الترتيب في منتصف الكلمة: يقْوُل (ي – َق و – ُل) يقُول (ي – َق و ل)..." [2]، ثم يتحول بعد عملية الإبدال إلى علة طويلة ضمة طويلة أو كسرة طويلة.

وبالإجمال فإن تفسيرات القدماء والمحدثين لهذه الظاهرة تفسيرات نظرية ظنية الأمر الذي أدى إلى عدم الاتفاق فيما بينهم.

٦- اسم المفعول من الأجوف

من المعلوم أن اسم المفعول من الثلاثي الأجوف نحو: قال يصير على (مقوول)، والتحليل القديم للتغير الذي أصاب هذه الصيغة يرى أن الضمة القصيرة التي تلي الواو في الصيغة الأصلية نقلت إلى الحرف الساكن قبلها، فاجتمع ساكنان هي واو الأصل وواو الميزان الصرفي، فحذفت الثانية عند سيبويه لزيادتها وقربها من الطرف، وحذفت الأولى عند الأخفش لأنها عين الكلمة، وحذف العين كثير[3].

والبحث اللغوي الحديث لا يتفق مع هذا التحليل، إذ لا وجود للضمة القصيرة بعد عين الكلمة كي تنتقل إلى الساكن قبلها، ولكن التغيير الذي تم هو حذف العلة

---

(١) الشايب، فوزي، من مظاهر المعيارية في الصرف العربي، ص٨٩.

(٢) عبده، داود، القواعد اللغوية وسنة التطور، اللسان العربي، المجلد السابع عشر، الجزء الأول، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م، ص٣٧.

(٣) انظر ص ٩٦ من الرسالة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فقط، وليس المحذوف الضمة الطويلة، لأن حذفها يؤدي إلى اجتماع صامتين ساكنين هما فاء الكلمة والعلة بعدها، واجتماعهما في هذا السياق مرفوض في النظام المقطعي العربي، بالإضافة إلى أن "اعتبارات الصيغة أثبتت في بنائها من أصول الكلمة ... فبسقوطها – أي الضمة الطويلة- لا تؤدي الصيغة وظيفتها"[1].

٧- المصدر الذي زنة (الإفعال) أو (الاستفعال)

يمثل الصرفيون لهذا النوع بالمصدر من (قام) على هذين الوزنين، فيرون أن الأصل فيهما هو (إقوام) و (استقوام) ثم تنقل حركة حرف العلة إلى الصحيح الساكن قبله، ثم يقلب ألفاً فيلتقي ساكنان، فتحذف الألف الثانية؛ لقربها من الطرف، ولزيادتها، ثم يعوض عن المحذوف بالتاء فيقال: (إقامة واستقامة).

أما المحدثون فيرون أن ما حدث هو سقوط لحرف العلة؛ لأن العربية تكره اجتماع الحركة وحرف العلة، فتعمد إلى التخلص من حرف العلة بحذفه[2].

٨- حذف الهمزة من مضارع (أفعل)

تحذف الهمزة من مضارع وزن (أفعل)، وفي اسم الفاعل والمفعول منه، فيقال: أُكرِمُ، ونُكرم، وتُكرم، ومُكرِم، ومُكرَم،والأصل فيها أن يقال: أأكرم، ونؤكرم، وتؤكرم، ومؤكرِم، ومؤكرَم، فحذف إحدى همزتي (أأكرم) الحامل عليه هو الثقل، وأما الحذف في بقية الألفاظ هو الحمل على حذفها في (أكرم)، مع أنه لا سبب للحذف هنا؛ لأن الهمزة وحيدة، فالحذف إذن جاء طرداً للباب على وتيرة واحدة.

---

(١) شاهين، عبدالصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص٢٠٠، الشايب، فوزي، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ص٧٤- ٧٥.

(٢) شاهين، عبدالصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ١٦٨- ١٦٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أما المحدثون فقد تناولوا هذه القضية من أوجه عدة، فالدكتور عبدالصبور شاهين اكتفى بقوله: "ويبدو أن الحذف في هذه الصيغة أفعل مقتصر على كون الزيادة في أولها في صورة الهمزة، فإذا أبدلت هاء مثل: أراق وهرات أو عينا مثل: أنهل الإبل وعنهلها- بقيت الزيادة في تصاريف الكلمة"(١).

ويعلل الدكتور عبدالفتاح الحموز لحذف الهمزة من مضارع (أفعل) واسم الفاعل والمفعول منه بأنه من ظاهرة التعادل، وهي علة يمكن أن يكون لها أثر بيّن في كثير من المسائل الصرفية(٢)، فقد يحذف حرف أصيل زائد في بعض الألفاظ لتحقيق التعادل بين لفظة وأخرى يعد الحذف فيها قياسياً(٣).

ويشير الدكتور إسماعيل عمايرة إلى أن هذه الظاهرة موجودة في بعض اللغات السامية الأخرى، ويعلل لسقوط الهمزة بقوله: "ياء المضارعة حركتها الضم، والهمزة حرف حلقي حركته الفتح، وبذا التقت حركتان غير متماثلتين، هما الضمة والفتحة، وبينهما حرف حلقي هو الهمزة فسقط الحرف الحلقي (الهمزة)، وتماثلت الضمة والفتحة بأن أصبحتا حركة واحدة، هي الضم، وقد اطرد هذا في العربية في مضارع أفعل المزيد بالهمزة"(٤).

٩- حذف الفاء من مضارع المثال وأمره ومصدره

يعلل القدماء لحذف الفاء من مضارع المثال وأمره ومصدره، هو وقوع الواو بين الكسرة التالية لها والياء المفتوحة في (يعد)، ثم حذفت الواو مع سائر حروف

---

(١) شاهين، عبدالصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية ، ص٢٠١.

(٢) الحموز، عبدالفتاح، التعادل في العربية، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد السادس، العدد الثاني، ١٩٩١م، ص٣٤.

(٣) السابق، ص٧٢.

(٤) عمايرة، إسماعيل، معالم دراسة في الصرف، الأقيسة المهجورة، ص٣٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المضارعة طرداً للباب، وكذلك الحال في صيغة الأمر، أما حذفها في المصدر كـ (عدة)، فقد جاء لأن الواو متلوه بكسرة دون أن يفصل بينهما فاصل (وِعْدة).

أما المحدثون فقد تناولوا هذا الموضوع بوجهات نظر مختلفة[1]، أقربها هو أن سقوط الواو في حالة المضارع (يوعد يعد) بسبب ضعف صوت الواو، زيادة على أنه جاء في مضارع (يوعد) ساكناً في نهاية المقطع، وهذا مما يزيد في ضعفه، ولذلك حذف، وأما الحالات التي لم تسقط فيها الواو عدا باب (فَعُل يفعَل) نحو (وفر يوفَر) لأنه لا تطرأ عليه التغييرات الناتجة عن الاستعمال، تلك الحالات التي من باب (فَعِل يفعَل) نحو (ورع يورَع)، فهنا لم تسقط الواو في هذا الباب على الرغم من أن نسيجها الصوتي والمقطعي يشبه ذاك الذي يحدث فيه الحذف؛ لتحقيق أمن اللبس في حركة عين الماضي، مما كانت العين في ماضيه مكسورة، فإن الواو في مضارعه تثبت مثل (ورع يورَع)، وما كانت العين في ماضيه مفتوحة، فإن الواو تسقط في مضارعه، مثل (وضع يضع) هذا في مفتوح العين في المضارع، أما مكسورها، فإن الواو فيه تسقط باطراد بغض النظر عن حركة العين في الماضي، سواء أكانت مفتوحة مثل (وعد يعد) أم مكسورة مثل (ورث يرث).

وقد ذهب بعض الباحثين[2] إلى أن الأفعال التي تثبت فيها الواو، إن هي إلا استخدامات قديمة، أو مستحاثات لم تتعرض للتطور بسبب استخدام مرادفات لها قللت من استعمالها، وفي هذا الرأي نظر، لأن عدد الأفعال المضارعة التي يثبت فيها الواو يعادل ⅓ تقريباً[3] من الأفعال التي تسقط واوها، وهذه النسبة تشير إلى أن ثبوت الواو هي ظاهرة لغوية قائمة برأسها.

---

(١) انظر ص ١٠٤ من الرسالة.

(٢) النحاس، مصطفى، التحول الداخلي في الصيغة الصرفية وقيمته البيانية أو التعبيرية، ص٤٢.

(٣) البكوش، الطيب، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص١٢٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أما صيغة الأمر من (وعد) (اوعد)، فهنا سبقت الواو الساكنة الضعيفة بكسر، وهذا تتابع تكرهه العربية، لذا سقطت الواو فصارت (اعِد)، ولسقوط الواو وهي ساكنة، لم يعد هناك حاجة لهمزة الوصل، فسقطت وأصبحت الصيغة (عد).

وأما مصادر هذا الفعل مثل (وعِدة- عِدة)، فقد جاءت عن العرب بصور عدة (عِدة- وَوِعْدة- وَوَعْدَة)، ويبدو أن حذف الواو في بعض هذه الأوجه جاء لكره العربية لتتابع الواو والكسرة، وليس للتفريق بين المصادر والأسماء، على أن هذا التتابع المستكره في بعض البيئات اللغوية مقبول في أخرى، وهذا ما يعزز فكرة الألفة اللغوية.

۞ قواعد تعليل الحذف وإجراءاته بين القدماء والمحدثين

يقع الخلاف بين القدماء والمحدثين في تفسير بعض التغيرات الصوتية، إذ يذهب القدماء إلى أنها من قبيل القلب، قلب صوت إلى صوت آخر، أو من قبيل الإبدال، إبدال صوت بصوت آخر، والقلب مصطلح خاص بحروف العلة والهمزة، أما الإبدال فهو عام يدخل تحته إحلال أي صوت محل صوت غيره، وفي كثير من أمثلة القلب يرى المحدثون أنها من قبيل حذف الصوت والتعويض عنه[1].

ومما يسلّم به أن الحذف لا يتم اعتباطاً أو تجاوزاً، ولكن له دوافعه وأسبابه، ومما يدور في كتب علماء السلف عند الحديث عن أسباب الحذف ما يلي:

(١) الشمسان، أبو أوس إبراهيم، الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة في ضوء كتاب سر صناعة الإعراب لابن جني، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الرسالة ١٨٦ الحولية ٢٢، جامعة الكويت، ١٤٢٢-١٤٢٣هـ، ٢٠٠١- ٢٠٠٢م، ص٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أولاً: كثرة الاستعمال:

تعد كثرة الاستعمال من الأسباب المهمة التي تؤدي إلى حدوث الحذف في اللغة العربية سواء على مستوى التركيب أم البنية، وإن كان الغالب في الحذف المعلل بكثرة الاستعمال وقوعه في الصيغ لا في التراكيب، أي إنه يعترى جزءاً أو أكثر من أجزاء الكلمة[1].

والحق أن كثرة الاستعمال لها دور كبير ومهم في قضية التخفيف، فلو أن تعبيراً ثقيلاً ساد على ألسنة الناس وشاع شيوعاً عاماً ملحوظاً، لأصبح بذلك متطلباً للخفة بالحذف أو بغيره، وربما كان الشيوع نفسه خفة أدت إلى خفة أخرى عن طريق الحذف.

فالقاعدة العامة أنه: "لكثرة الاستعمال أثر في التغيير، ألا ترى أنهم قالوا: أيش، والمراد: أي شيء، وقالوا: ويلمة، وقالوا: لا أدر، فغيروا هذه الأشياء عن مقتضاها لضرب من التخفيف عند كثرة الاستعمال"[2].

هذا، وقد نقلت لنا كتب التراث النحوي العديد، بل الكثير من مواطن الحذف التي اعتمد القدماء في تفسيرهم لها على كثرة الاستعمال، وعلى أية حال، فإن المطالع لكتاب سيبويه سوف يتبين له أنه أول من لفت النظر إلى أهمية كثرة الاستعمال، ودورها في كثير من المحذوفات الواقعة في بِنَى كثير من كلمات اللغة، يقول سيبويه: "إن الشيء إذا كثر في كلامهم كان له نحو ليس لغيره مما هو مثله، ألا ترى أنك تقول (لم أك)، ولا تقول: (لم أق) إذا أردت: أقل، وتقول (لا أدر)، كما تقول: هذا

(١) حمودة، طاهر، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص٣٥.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ٤: ١٠٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قاض"[1]، ثم تبع سيبويه في ذلك سائر النحاة، حتى صارت كثرة الاستعمال عندهم من الأسباب القوية التي يفسر في ضوء منها مواطن كثيرة من الحذف.

ثانياً: طول العنصر اللغوي (طول الكلمة)

أجمع النحاة على أن الأصل في كل كلمة أن تكون على ثلاثة أحرف، إلا أنهم أجازوا في الاسم أن يكون رباعياً وخماسياً وذلك على سبيل التوسع، ورفضوا مجيئه سداسياً؛ لئلا يتوهم أنه كلمتان، فنجدهم يميلون- دائماً- في بناء كلماتهم إلى استحسان ما قلت حروفه، ويكرهون ما زادت حروفه وطال، لهذا فإننا "نجد الحذف كثيراً عند الاستطالة، كحذف عائد الموصول، فإنه يكثر عند طول جملة الصلة، ويقل عند عدم الاستطالة، وتحذف ألف التأنيث إذا كانت رابعة عند النسب لطول الكلمة"[2].

إذن، فطول الكلمة وكثرة عدد حروفها يؤثران بشكل مباشر في تصرف الكلمة في النظام اللغوي، ومرونة استخدامها في اللغة، فالثلاثي هو أعدل الأبنية وأكثرها تصرفاً لخفته وقلة حروفه، ولذلك لم يجيزوا فيه الترخيم[3]، ثم يليه في الخفة الرباعي، أما الخماسي فهو أثقل الأبنية وأقلها تصرفاً، ولذلك كرهوا تصغيره أو تكسيره، ولعل من أهم مظاهر الحذف الواقعة في بنية الكلمة بسبب زيادة طولها ما نلاحظه في بعض الكلمات عند النسب إليها، فمثلاً إذا كانت الكلمة منتهية بألف وكانت الألف خامسة فأكثر فإنها تحذف عند النسب مطلقاً، منقلبة أو غير ذلك، من ذلك النسب إلى (مصطفى) فتقول: (مصطفيّ). إلا أننا نجد من النحاة وخاصة البصريين من لم يجعل طول الكلمة سبباً موجباً للحذف، فقالوا: "كثرة الحروف ليست علة موجبة

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٩٦.

(٢) السيوطي، الأشباه والنظائر، ١: ٢٨.

(٣) على خلاف في ذلك، ينظر: أسرار العربية لابن الأنباري، ص ١٧٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

للحذف"[1]، فقصروا هذا السبب من أسباب الحذف على ما سمع عن العرب دون التوسع فيه.

ثالثاً: جريان الباب على سنن واحد (المشاكلة)

تنتهج العربية في نظامها اللغوي طريقاً يحفظ لكلماتها أكبر قدر من التجانس والتشاكل، وذلك بأن تحمل الشيء على حكم نظيره لقرب ما بينهما، وإن لم يكن في أحدهما ما في الآخر من العلة التي أوجبت له ذلك الحكم، وهو مذهب مطّرد في كلامهم ولغاتهم، بل هو فاشٍ في محاوراتهم ومخاطباتهم[2]. من ذلك ما نراه في باب النسب عند النسب إلى ما فيه همزة التأنيث نحو (حمراء) إذ تقلب الهمزة واواً فنقول (حمراويّ)، ولا تقر على حالها؛ لئلا تقع علامة التأنيث حشواً، وهي طريق لازمة لا تتخلف في هذا الباب، ثم حملوا عليها نحو (علباء) و (حرباء)، فأبدلوا فيهما الهمزة وإن لم تكن للتأنيث، لكنها لما شابهت همزة (حمراء) وبابها بالزيادة حملت عليها[3].

إلا إنهم لم يوجبوا ذلك في كل شبه بين شيئين، ولكن إذا قوي الشبه أوجب الحكم، وإذا ضعف لم يصح وقوعه، وعلى أية حال، كلما كان الشبه خاصاً كان أقوى، وكلما كان عاماً كان أضعف، وقد استعان النحاة بهذه الظاهرة واعتمدوها في بحوثهم، وفسروا في ضوئها بعض مظاهر الحذف التي لم يجدوا لها علة صرفية أو صوتية تفسرّها، فأجازوا حمل الشيء على نظيره، وإعطاءه حكمه إذا شابهه في أمر من الأمور، على أن يتناسب إعطاء الحكم مع هذا الشبه تناسباً طردياً، أو كما يقول ابن يعيش: "الشيء إذا أشبه الشيء أعطي حكماً من أحكامه على حسب قوة الشبه"[4].

(١) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢: ٥٥٧- ٥٥٨.

(٢) ابن جني، المنصف، ١: ١٩١.

(٣) ابن جني، الخصائص، ١: ٢١٣- ٢١٤.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ١: ٥٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقد كان دافعهم إلى ذلك هو المحافظة على المجانسة والمشاكلة في نظام اللغة من أجل أن تجري الأبواب المختلفة على وتيرة وسنن واحد، من ذلك مثلاً ما ذهب إليه البصريون من تعليلهم حذف فاء المثال الواوي من الفعل المضارع الثلاثي إذا كان على زنة (يَفْعِل) بكسر العين، بوقوع الواو وهي فاء الكلمة بين ياء وكسرة، وذلك لأن اجتماع الياء والواو والكسرة مستثقل في كلامهم، فلما اجتمعت هذه الثلاثة الأشياء المستنكرة التي توجب ثقلاً، وجب أن يحذفوا واحداً منها، طلباً للتخفيف، فحذفوا الواو ليخفف أمر الاستثقال ثم حملوا: (أعد ونعد وتعد) على (يَعِد)، وإن لم يوجد فيها هذا الثقل السابق، لئلا تختلف طرق تصاريف الكلمة[1].

رابعاً: ضرورة الشعر

قال سيبويه في باب (ما يحتمل الشعر): "اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء، لأنها أسماء كما أنها أسماء، وحذف ما لا يحذف يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفاً كما قال العجاج: قواطناً مكة من ورق الحمى"[2]، يريد: الحمام.

ووجدنا النحاة من بعد سيبويه شغلهم أمر الشعر وما قد يحدث فيه من اضطرار الشعراء إلى إحداث تغيرات في البنية أو التراكيب من أجل الحفاظ على القالب الشعري المتمثل في الوزن والقافية، ولذا فقد ذهب ابن جني إلى أن الشعر موضع اضطرار وموقف اعتذار، وكثيراً ما تحرف فيه الكلم عن أبنيته، وتحال فيه المثل عن

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢: ٧٨٢، المنصف، ١: ١٨٤- ١٨٥.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١:٢٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أوضاع صيغتها لأجله"[1]، وقال أيضاً: "اعلم أن الشاعر إذا اضطر جاز له أن ينطق بما يبيحه له القياس، وإن لم يرد به سماع"[2].

وأما عن العلاقة بين الحذف والضرورة باعتبارها أحد الأسباب المؤدية إليه، فإنه يمكن القول إجمالاً: بأن البنية في البناء الشعري تخضع لظروف خاصة قد تزيد فيها وقد تنقص، وقد أجمع النحاة على أن الشاعر يجوز له أن يحذف ما لا يجوز حذفه في الكلام لتقويم الشعر كما يزيد لتقويمه[3]. إلا أننا نجد أن بعض الباحثين قد ذهب إلى أن ما فسّر حذفه بسبب الضرورة ما هو إلا لهجة من اللهجات العربية، ولا وجه للضرورة فيه، ومن أمثلة ما حذف للضرورة حذف لام الفعل المعتل الآخر لغير جازم، نحو قول الشاعر:

كفَّاك كَفٌّ ما تليق درهما جوداً وكَفٌّ تعطِ بالسَّيف الدَّمَا

(فتعط)، حذف منها الياء دون سبب سوى الضرورة.

ومهما يكن من أمر، فإن هناك شبه إجماع من النحاة على وقوع الحذف بسبب الضرورة، الأمر الذي يجعلنا نثبت هذا اللون من الحذف على أنه أحد الحذوف التي تصيب البنية نتيجة ضرورة الشعر.

خامساً: كراهة توالي الأمثال

إن المتأمل للنظام اللغوي للغة العربية يتبين له حرص هذا النظام في اللغة الفصحى على التقاء المتخالفين، أو "بتعبير آخر الحرص على التخالف وكراهية التنافر والتماثل، فأما كراهية التنافر؛ فلأنه ينافي الذوق العربي، وأما كراهية التماثل؛ فلأنه

(١) ابن جني، الخصائص، ٣: ١٨٨.

(٢) السابق، ١: ٣٩٦.

(٣) السيرافي، ضرورة الشعر، ص٧٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

يؤدي إلى اللبس"[1]. ولذلك وجدناهم في كلماتهم يستحسنون ما تباعدت مخارج من الحروف، ويستقبحون منها ما تقاربت حروفه في المخرج أو تماثلت، من أجل أن ذلك يصعب عليهم في النطق "إذ كان الصوت مع نقيضه أظهر منه مع لصيقه وقرينه"[2]، أو كما قالوا: "إن الكتابة بالسواد في السواد خفية، وكذلك سائر الألوان"[3].

ومن هنا، تبين لنا أن اللغة العربية تميل في بناء كلماتها إلى الابتعاد – قدر المستطاع – عن ظاهرة توالي الأصوات أو المقاطع المتماثلة كراهة لها واستثقالاً لوجودها، فإذا ما وجدت هذه الظاهرة في كلمة من الكلمات فإن النظام اللغوي يتصدى لها بواحدة من الطرق أو الوسائل التي رصدها النحاة لأجل التخلص من هذه الظاهرة ومنها الحذف، فكراهية توالي الأمثال من أهم الأسباب الداعية إلى/وجود الحذف الواقع في بنية الكلمة العربية، ولعل من أبرز مظاهر الحذف لتوالي الأمثال ما نلاحظه من حذف نون الرفع من الأفعال الخمسة إذا أكدت بنون التوكيد خفيفة كانت أو ثقيلة، وهو ما ذكره سيبويه في قوله: "إذا كان فعل الجميع مرفوعاً ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع، وذلك قولك: لَتَفْعَلُنَّ ذلك، ولتذهبُنَّ، لأنه اجتمعت فيه ثلاث نونات فحذفوها استثقالاً، وهم يستثقلون التضعيف فحذفوها إذا كانت تحذف، وهم في ذا الموضع أشد استثقالاً للنونات، وقد حذفوها فيما هو أشد من ذا"[4]، وقال أيضاً: "وإذا كان فعل الاثنين مرفوعاً وأدخلت النون الثقيلة، حذفت نون الاثنين لاجتماع النونات"[5].

---

(١) حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٦٤- ٢٦٥.

(٢) ابن جني، الخصائص، ٢: ٢٢٧.

(٣) السابق، الصفحة نفسها.

(٤) سيبويه، الكتاب، ٣: ٥١٩.

(٥) السابق، الصفحة نفسها.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وعلى أية حال، فإنه يمكن القول بأن نظام التجاور الصوتي في اللغة العربية نظام دقيق له ما يحكمه من القواعد وما يضبطه من القوانين.

سادساً: الوقـــف

الوقف لغة: الكف والحبس[1].

واصطلاحاً: قطع الكلمة عما بعدها زمناً ما، يتنفس فيه القارئ عادة بنية استئناف القراءة لأبنية الإعراض عنها، ولا يأتي الوقف في وسط الكلمة، لأن الوقف محل انتهاء الكلام[2].

وللوقف طرائق متعددة تختلف فيما بينها في القواعد والشروط التي تنظم كل واحدة منها، إلا أنها تتفق في النهاية على مبدأ واحد عام تقضي بعدم الوقوف إلا على ساكن، لأنه كما ذُكِر سابقاً محل انتهاء الكلام.

وقد أشار بعضهم إلى أهم هذه الطرق فقال: الوقف في كلام العرب على سبعة أحرف، وهي البدل والحذف، والنقل والتضعيف والروم والإشمام والتسكين"[3]، فالوقف أحد الأسباب المؤدية إلى وقوع الحذف في بنية الكلمة.

وخصوصية الحذف نتيجة للوقف حقيقة لغوية أقرها القدماء في قولهم: "الوقف موضع قد يحذف منه ما يثبت في الوصل"[4].

---

(١) ابن منظور، لسان العرب، مادة (وقف).

(٢) الرضي، شرح الشافية، ٢: ٢٧١، الجرجاني، التعريفات، ص٤٠٧.

(٣) الزجاجي، الجمل في النحو، ص٣٠٩.

(٤) الفارسي، أبو علي، الحجة في علل القراءات السبع، ١: ١٥٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ومما ينبه عليه هنا أن الحذف بسبب الوقف إنما يختص بالأسماء دون الأفعال، قال سيبويه في باب الوقف: "والأسماء أجدر أن تحذف..."، وقال أيضاً: "أما الأفعال فلا يحذف منها شيء لأنها لا تذهب في الوصل في حال"[1].

وأما ما وجد محذوفاً من الأفعال في باب الوقف نحو قولهم: لا أدر، ولم يك فهو شاذ لا يقاس عليه[2]. وإنما دخلها الحذف لما كثرت في كلامهم، وجرت على ألسنتهم، وعلى أية حال فإن المتتبع لظاهرة الوقف يتبين له أن أهم مظاهر الحذف الواقعة في البنية بسببه تكاد تنحصر في المسائل التالية:

- حذف التنوين من آخر الاسم المنون مرفوعاً كان أو مجروراً.
- حذف التنوين من آخر الاسم المقصور مطلقاً.
- حذف إشباع الضمير في نحو: بهِ، ولهُ.
- حذف ياء المنقوص مع التنوين في الاسم المنقوص المنكّر.

سابعاً: التقاء الساكنين

أجمع النحاة على أنه لا يجوز التقاء الساكنين في اللغة العربية، بل يستحيل تحقيق ذلك، خصوصاً إذا كان الكلام متصلاً، وذلك من قِبل أن الحرف الساكن كالموقوف عليه، وما بعده كالمبدوء به، ومحال الابتداء بالساكن، فلذلك امتنع التقاؤهما[3]. ولم يسمح نحاة العربية بالتقاء الساكنين إلا في مواضع معينة جاءت في باب الوقف، بعيدة عن الكلام المتصل، ذلك أنهم أنزلوا الوقف منزلة الساد مسد الحركة؛ لأن الوقف على الحرف يمكّن جرس ذلك الحرف ويوفّر الصوت عليه، فيصير توفير الصوت بمنزلة

(١) سيبويه، الكتاب، ٤: ١٨٤ - ١٨٥.

(٢) السابق، الصفحة نفسها.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ٩: ١٢٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الحركة له. فالموقوف عليه أتم صوتاً، وأقوى جرساً من المتحرك... فجاز اجتماعه مع ساكن قبله"[1].

وأجازوا اجتماع الساكنين في نحو: دابّة وشابّة، إذ تجتمع ألف المد وهي ساكنة مع الحرف الساكن من الحرف المضعف "وإنما سوغ ذلك أن المد الذي في حرف المد يقوم مقام الحركة، والساكن إذا كان مدغماً يجري مجرى المتحرك؛ لأن اللسان يرتفع بهما دفعة واحدة"[2]. وهذان هما الشرطان اللذان وضعهما النحاة لهذه الحالة، فقد رأوا أنه لا يجوز التقاء الساكنين إلا إذا كان الساكن الأول حرف مد ولين، والثاني مدغماً، وعللوا ذلك بأن لين الحرف الأول وامتداده كالحركة فيه، والمدغم كالمتحرك[3].

فإذا التقى الساكنان على غير هذين الشرطين، فإما أن يكون أولهما مدة أو غير مدة، ونعني بالمدة أن يكون حرف لين قبله حركة من جنسه، فإن كان مدة حذفت، سواء أكان الساكنان في كلمة واحدة أم في كلمتين؛ لأنها إما ألف أو واو أو ياء، فإن كانت ألفاً فلأنك لو حركتها لانقلبت همزة، وإن كانت واواً أو ياء فلو حركتها لنتج عن ذلك واو مضمومة قبلها ضمة، أو ياء مكسورة قبلها كسرة، وذلك مستثقل، فلزم الحذف[4].

ويمكن أن نمثل للحالة الأولى، وهي كون الساكن في كلمة واحدة بالفعل الأجوف، قال ابن يعيش: "اعلم أن ما ثانية حرف علة فإنه قد يعتل بالحذف، كما يعتل

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ٩: ١٢٠.

(٢) السابق، ٩: ١٢١- ١٢٢.

(٣) السابق، ١٠: ٣١.

(٤) الجاربردي، شرح الشافية، ١: ١٥٤- ١٥٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

بالتغيير، والحذف يدخله على ثلاثة أضرب منها: التقاء الساكنين[1]. كما في نحو: خَفْ وقُلْ وبِعْ.

وأما إن كان الساكنان في كلمتين، فالكلمة الثانية إما أن تكون كالجزء من الأولى أولاً، فإن كانت كالجزء منها فالمحذوف قد يكون ألفاً نحو: (تخشَيْن) أو واواً نحو (اغزُوا) أو ياء نحو (ارمِي) إذ الأصل فيها (تخشِيين) و (اغزُوُوا) و (ارميِي)، ففي المثال الأول: اجتمعت الألف التي هي لام الكلمة، والياء ضمير المخاطبة، فحذفنا لام الكلمة، وفي الثاني حذفت ضمة الواو استثقالاً ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين، وفي الثالث حذفت كسرة الياء استثقالاً، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين[2].

تلك هي أهم أسباب الحذف والتي نجد لها ذكراً في كتب أسلافنا الأوائل.

أما المحدثون فإن نقاشهم لأسباب الحذف في بنية الكلمة العربية كان يذكر تحت الأبواب التالية:

أولاً: النظام المقطعي وأثره في الحذف في بنية الكلمة:

تخضع بنية الكلمة في العربية لقوانين صوتية، تنظم العلاقة بين الوحدات الصوتية، والتجاور بينها، وارتباطها بعضها ببعضها الآخر في أثناء تكون الوحدات اللغوية.

إن فهم القوانين الصوتية الخاصة بالطبيعة اللغوية، تتيح للغويين فهماً دقيقاً، وتمكنهم من متابعة الظاهرة اللغوية، بأبعادها التاريخية، وتنفع في تخطيط لغوي يحكمها ويوجهها لخير اللغة.

---

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ١٠: ٦٨.

(٢) الجاربردي، شرح الشافية، ١: ١٥٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

لقد تنبه اللغويون العرب القدماء إلى بعض خصائص البنية المقطعية في العربية، ولكنها جاءت مبعثرة في ثنايا الكتب، ولم تؤلف رؤية متكاملة تدرس على ضوئها طبيعة الظاهرة اللغوية[1].

وعلى أساس النظام المقطعي يمكننا أن نفسر كثيراً من قضايا الحذف أشير على سبيل المثال إلى بعضها:

أثر النظام المقطعي في الفعل الأجوف:

يتشكل المقطع المديد (ص ح ح ص) في الفعل الأجوف المسند إلى ضمائر الرفع المتحركة فتعمد العربية إلى تغييره إلى مقطع طويل مقفل (ص ح ص)، ويكون ذلك بتقصير نواته، وهي الفتحة الطويلة، فتحول إلى فتحة قصيرة، ويتحول المقطع من (ص ح ح ص) إلى (ص ح ص)، وقد فسر القدماء حذف الحركة الطويلة (الألف) هنا على أساس التقاء الساكنين، وأما المحدثون فإنهم يرون أن ما حصل لهذه الأفعال الجوفاء، لا يعدو أن يكون تقصيراً للحركة الطويلة من أجل التخلص من المقطع الصوتي المرفوض (ص ح ح ص) على الشكل التالي:

قال ← قَالْت ← قُلت [2]

Ḳaltu ← Ḳultu

ومما يفسر أيضاً على أساس النظام المقطعي ويشكل المقطع المديد، تقصير الصائت الطويل في الفعل الأجوف، ما يحدث في مضارعه المجزوم، وفي الأمر منه نحو (لم يقل) و (قل).

---

(١) المحاسنة، فايز، المقاطع وأثرها في أبنية الكلمة العربية، ص٣٧.

(٢) انظر، القاسم، يحيى، أثر المقطع المرفوض في بنية الكلمة العربية، ص١٦١ - ١٦٢، الخليل، عبدالقادر، ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين في العربية، ص ١٨٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أثر النظام المقطعي في الفعل الناقص

عند اتصال الفعل الناقص بتاء التأنيث، يتشكل مقطع مديد مرفوض (ص ح ح ص) وذلك من التقاء لام الفعل (الألف) وتاء التأنيث الساكنة، وهنا تلجأ العربية إلى تقصير نواة هذا المقطع وهي الفتحة الطويلة (الألف)، وتحويله من مديد مرفوض إلى طويل مقبول على النحو التالي:

رمى ← رَمَات ← رَمَت

ramat ← ramāt

أما إذا أسند الفعل الناقص إلى واو الجماعة فإن الواو تحذف لالتقاء الساكنين على رأي علماء العربية القدماء نحو (دعوا)، أما المحدثون فإنهم يرون أن ما حدث هو سقوط للمزدوج الصوتي المكون من الحركة التي تسبق لام الفعل، ولام الفعل (الواو)، على الشكل التالي:

دعا ← دعوُوا ← دَعوا[1]

da'ā da'awuw da'ū

وبعد، فإن للنظام المقطعي أثراً مهماً في بنية الكلمة العربية، ولا سيما الحذف، لا يمكن تجاهله أو إغفاله في الدرس الصرفي أو الصوتي.

ثانياً: المماثلة

تعد ظاهرة المماثلة في اللغة العربية من الظواهر اللغوية البارزة التي تؤثر في بناء الكلمة العربية، فهي تؤدي أثراً مهماً في التناسق الصوتي لأبنية الكلمات، وللمماثلة أثر كبير في اختصار الجهد بالنسبة للمتكلم، إذ ينطق المتكلم عدداً أكبر من الكلمات بجهد أقل، غير مجهد لجهازه النطقي، وذلك نتيجة التسهيل على أعضاء النطق الذي ينتج

(١) انظر، الخليل، عبدالقادر، ظاهر التخلص من التقاء الساكنين في العربية الفصحى، ص١٨٣ - ١٨٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

عن المماثلة بين أصوات الكلمة الواحدة، أو أصوات الكلمتين المتجاورتين، من حيث تقريب المخارج أو توحيدها، ومن حيث الجهر والهمس، أو غير ذلك من صفات الأصوات.

وظاهرة المماثلة من الظواهر اللغوية التي تنبه لها علماء العربية، ولكن ذلك كان على شكل جزيئات تذكر في ثنايا موضوعات التصريف المشترك كالإبدال والإعلال والإدغام، وكان اهتمام القدماء منصباً على المماثلة بين الصوامت، وقلما كانوا يهتمون بالمماثلة بين الحركات وأشباهها، إلا ما كان من حديثهم عن ظاهرة الإتباع، وظاهرة الجر على الجوار.

ولقد عرّف العلماء المحدثون المماثلة بتعريفات شتى، ولكنها في مجملها تدور حول فكرة المشابهة والتقارب والتجانس، وتأثير الأصوات بعضها ببعض.

من ذلك ما عرفه بها الدكتور أحمد مختار عمر إذ يقول بأنها: "التعديلات التكيفية للصوت بسبب مجاورته لأسباب أخرى، أو تحول الفونيمات المختلفة إلى متماثلة إما تماثلاً جزئياً أو كلياً"[1].

إذن، الهدف من المماثلة هو الانسجام الصوتي، وتوفير الجهد العضلي، وللمماثلة أنواع تختلف باختلاف النظرة إليها[2].

ومن صور المماثلة بين الحركة وشبه الحركة ما يجري في اسم المفعول من الأجوف الثلاثي اليائي نحو (مبيع) وأصلها (مبيوع) إذ تتابعت فيها شبه الحركة الياء (y)، والضمة الطويلة (واو مفعول)، فتشكلت منهما حركة مزدوجة مرفوضة، وتخلصاً من

(١) عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٨٧.

(٢) انظر في هذا الموضوع:

دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٧٩- ٣٨٣.

أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص ١٨٩ - ٢٦٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

هذا المرفوض لجأت العربية إلى المماثلة بين الحركة وشبه الحركة- وذلك بقلب الضمة الطويلة إلى كسرة طويلة مماثلة لشبه الحركة الياء، ولكن الأمر لا يتوقف عند هذه الصورة، فالحركة المزدوجة الجديدة مرفوضة أيضاً، وتخلصا منها تحذف شبه الحركة، وذلك على الشكل التالي:

mabiʿ ← Mabyiʿ ← mabyuʿ

ومن صور المماثلة بين الحركة والحركة ما يحدث للفعل الثلاثي الأجوف المبني للمعلوم الذي على زنة (فَعُل و فَعِل) نحو (طَوُل و هَيِب)، وذلك بقلب الضمة فتحة في الواوي، وقلب الكسرة فتحة في اليائي مماثلة للفتحة التي تسبق شبه الضمة (الواو أو الياء) في الحالتين، وبعد عملية المماثلة تسقط شبه الحركة من بينهما فتلتقي الحركتان القصيرتان مشكلتان حركة طويلة من جنسها هي الفتحة الطويلة وذلك على النحو التالي:

طَوُل: طال ←

ṭawula ← ṭawala ← ṭaala ← ṭala

مماثلة بين الحركتين سقوط شبه الحركة تشكل الحركة الطويلة من بين الحركتين

ومما هو جدير بالذكر هنا أن العلماء يرون أنه لا تجوز المماثلة إلا في الأصوات المتقاربة في المخارج أو الصفات، ولا يمكن أن تكون مماثلة فيما عدا ذلك، يقول الدكتور عبدالصبور شاهين: "غير أن الذي نود أن نؤكده هنا، ولا نمل من تأكيده أبداً، حتى يصبح من المفاهيم البدهية لدى الدارسين، هو ضرورة وجود علاقة صوتية بين الصوتين المتجاورين ليتم التأثير إبدالاً أو مماثلة..." [1].

(١) شاهين، عبدالصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص٢١٠- ٢١١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ثالثاً: المخالفـــة

ظاهرة المخالفة ظاهرة صوتية شاعت في كثير من اللغات السامية[١]، بل إنها موجودة في كل اللغات[٢]، والأغلب في هذه الظاهرة أن تكون تطوراً تاريخياً في الأصوات، وهذا التطور هو أحد نتائج نظرية السهولة التي نادي بها كثير من المحدثين، والتي تشير إلى أن الإنسان في نطقه يميل إلى تلمس الأصوات السهلة التي لا تحتاج إلى جهد عضلي، فيبدل مع الأيام بالأصوات الصعبة في لغته نظائرها السهلة[٣]، وقد تنبه علماء السلف لهذه الظاهرة، لكنهم بحثوها تحت عناوين مختلفة، يقول الدكتور رمضان عبدالتواب: "وقد فطن قدامى اللغويين العرب إلى هذه الظاهرة، وكانوا يعبرون عنها أحياناً بـ "كراهية التضعيف" أو "كراهية اجتماع حرفين من جنس واحد" أو كراهية توالي الأمثال"[٤].

وقد أورد ابن جني فصلاً في الخصائص جعل عنوانه: "باب العدول عن الثقيل إلى ما هو أثقل منه لضرب من الاستخفاف"[٥]، وأشار ابن عصفور كذلك إلى المخالفة بين المثلين، فقال في أثناء حديثه عن إبدال النون من الياء في تظنّيت: "فأبدلت النون ياء هروباً من اجتماع الأمثال"[٦].

---

(١) أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص ١٦٩.

(٢) عمر، أحمد، دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٨٤.

(٣) أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص ١٧٠.

(٤) عبدالتواب، رمضان، لحن العامة والتطور اللغوي، ص٤٦.

(٥) ابن جني، الخصائص، ٣: ١٨.

(٦) ابن عصفور، الممتع في التصريف، ١: ٣٧٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أما المحدثون فقد تباينت تعريفاتهم للمخالفة من حيث التعبير، فيعرفها الدكتور إبراهيم أنيس إذ يقول: "وهي أن الكلمة قد تشتمل على صوتين متماثلين كل المماثلة فيقلب أحدهما إلى صوت آخر لتتم المخالفة بين الصوتين المتماثلين"(١).

وقريب منه تعريف الدكتور رمضان عبدالتواب، فيقول: "معنى المخالفة أنه إذا كان هناك صوتان متماثلان تماماً في كلمة من الكلمات، فإن أحدهما قد يتغير إلى صوت من أصوات العلة الطويلة في الغالب، أو إلى صوت من الأصوات المائعة، ولا سيما اللام والنون"(٢).

فالمخالفة الصوتية إذن يمكن أن تعرف بأنها تغيير أحد الصوتين المتماثلين المتجاورين، وذلك بإبداله صوتاً مختلفاً تماماً عن هذين الصوتين، هذا في الصوامت، أما في الحركات فيمكن أن يقال إن المخالفة فيها تكون باختيار حركة ما مضادة لحركة أخرى في الكلمة ذاتها مجاورة لها أو بعيدة عنها.

وإذا كانت الغاية من المماثلة تسهيل النطق، وتقليل الجهد العضلي، وتحقيق المجانسة بين الأصوات وغير ذلك عن طريق المماثلة بين الصوتين المتقاربين، فإن غاية المخالفة ليست عن هذا ببعيد، ولكنها هنا عن طريق المخالفة بين الصوتين المتماثلين، فكما تتحقق الخفة في المماثلة بين الصوتين أحياناً، فإنها كذلك تتحقق عن طريق المخالفة بينهما، ذلك أن تتابع الأصوات المتماثلة قد يجعل اللسان يتعثر في نطقها أحياناً، وهذه غاية المخالفة عند عامة علمائنا القدماء.

ويقول الدكتور رمضان عبدالتواب مبيناً الغاية الصوتية من المخالفة: "والسبب في المخالفة من الناحية الصوتية هو أن الصوتين المتماثلين يحتاجان إلى جهد عضلي في

(١) أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص١٧٠.

(٢) عبدالتواب، رمضان، لحن العامة والتطور اللغوي، ص٤٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

النطق بهما في كلمة واحدة وتيسير هذا المجهود العضلي، بقلب أحد الصوتين صوتاً آخر، من تلك الأصوات التي لا تتطلب مجهوداً عضلياً كاللام والميم والنون"[1].

وتكون المخالفة بين الصوامت بأشكال مختلفة منها:

- إسقاط أحد المثلين والتعويض عنه بأحد أصوات اللين نحو دينار وأصلها دِنّار، وقيراط وأصلها قِرّاط، وهذا الإبدال يمكن أن يفسر على أساس حذف الصامت والتعويض منه بمد الحركة السابقة له، أي مد الكسرة القصيرة لتصبح كسرة طويلة (الياء)، وهذه الكسرة الطويلة الناشئة هنا تناسب عملية المخالفة لما فيها من قوة في الإسماع، وسهولة في النطق، وهذا ما ذهب إليه الدكتور فوزي الشايب في هذه الحالة من المخالفة[2].
- إبدال أحد المثلين بنصف الياء عن طريق الحذف والتعويض، من ذلك: تظنّيت والأصل تظننت من الظن[3]. فتمت المخالفة بين النونين، بإبدال إحداهما ياء، والأرجح أن يكون ذلك قد حصل عن طريق الحذف والتعويض، وذلك لما بين الأصوات المائعة، والياء (نصف الحركة) من تشابه.
- تحدث المخالفة كذلك عن طريق حذف أحد الأمثال، والتعويض عنه بالفتحة الطويلة كما في يتمطّى والأصل يتمطّط[4]. والحق أن ما جرى هنا هو سقوط الطاء الأخيرة للتخلص من ثقل توالي الأمثال، وعوض عنها بمد الحركة السابقة لها.

---

(١) عبدالتواب، رمضان، لحن العامة والتطور اللغوي ، ص٤٦.

(٢) الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص٣٥٥.

(٣) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص٣٧٦.

(٤) السابق، الصفحة نفسها.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وكما تكون المخالفة بين الصوامت تكون أيضاً بين الحركات ونصفي الحركتين: فعلى أساس المخالفة بين عنصري الحركة المزدوجة المرفوضة يمكن أن نفسر كثيراً من الظواهر الصرفية، ومن ذلك:

إسناد الفعل الناقص الواوي إلى واو الجماعة مثل:

يدعو + ون ← يدعوون ← يدعون

ففي (يدعون) تتشكل حركة مزدوجة صاعدة مرفوضة لثقلها، فهي مكونة من نصف حركة (واو)، وضمة طويلة (yadúwuna) (U)، فتلجأ العربية إلى المخالفة بين عنصري هذه الحركة المزدوجة المرفوضة للتخلص من الثقل الحاصل من اجتماعها، ويمكن أن يفسر ما جرى على النحو الآتي:

تسقط نصف الحركة الواو (w) لوقوعها بين حركتين متماثلتين، فتلتقي الحركتان المتماثلتان من حيث الجنس (ضمة طويلة وأخرى قصيرة) التقاء مباشراً، وهذا مما لا يجوز في العربية، فتحذف الأولى للتخلص من هذا المحذور، وبهذا تتم المخالفة بين الأمثال وأشباهها، أي بين الضمتين ونصف الحركة الواو. وما قيل في (يدعون) يمكن أن يقال في (ترمين).

رابعاً: النبـــر

يعرف النبر بأنه وضوح نسبي لأحد المقاطع إذا ما قورن بالمقاطع المجاورة التي تكوّن معه ما يسمى بالوحدة النبرية، وهذا الوضوح أو العلو هو أثر سمعي ناتج عن زيادة في ضغط الهواء المنفوث من الرئتين، مع توتّر لجميع الأعضاء أثناء إنتاج المقطع المنبور[1].

(١) أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص١٣٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وعلماؤنا القدماء لم يعالجوا الكلمة مقطعياً في درسهم الصرفي، إذ لعلهم لم ينتبهوا إلى أهمية كون الكلمة مؤلفة من عدد من المقاطع، أما في الدرس العروضي للشعر فقد أدركوا ذلك، ولكن تلك الخبرة لم تأخذ طريقها إلى ميدان الدرس الصرفي، ولعل من أثر نبر المقطع ظاهرة مد المقصور وقصر الممدود، فالقدماء اكتفوا بوصف الظاهرة دون تعليل لحدوثها، وهي في الحقيقة مرتبطة بنبر المقطع، فالمد يكون حين يقع النبر على المقطع المتأخر والقصر حين يقع النبر على المقطع المتقدم، مثال ذلك الاسم (هناء) فهو مؤلف من مقطعين (هـ/ ناء) فإذا وقع النبر على المقطع الأول نجد أن المقطع الثاني الطويل يناله التقصير (هـ/ نَ)، وربما ختم بخفقة صوتية فيسمع الاسم على هذا النحو (هَنَه) أما إن كان النبر على المقطع الثاني فإن المقطع الثاني يظل طويلاً ويقفل بالهمزة، وبالمقابل نجد أن اسماً مثل (مها) إن بقي نبره على المقطع الأول بقي كما هو وسمع (مَ/ هـ)، وقد ينبر بعض الناس المقطع الثاني ولذلك يختم بالهمزة، وهذا ما يسمى بمد المقصور، فيسمع الاسم هكذا (مهاء)، وقد أثر تعدد النطق على رسم الاسم إملائياً، إذ نجد رسمين (مها/ مهاء) [1].

وبعد، فكما أشرت في بداية هذا المبحث أن كثيراً من الأمثلة التي يراها القدماء من قبيل القلب، يفسرها المحدثون على أساس من حذف الصوت والتعويض عنه، ويأخذ التعويض عدة أشكال:

- التعويض بالمطل، نحو (باع) الذي أصله (بَيَع).
- التعويض بالتضعيف، نحو (اتّصل)، وأصلها (اوتصل).
- التعويض بالهمز، نحو (قائل).
- التعويض بصوت علة أو هاء، نحو (سنويّ ويدويّ وشفهيّ).

(١) انظر، الشمسان، أبو أوس إبراهيم، الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة في ضوء كتاب سر صناعة الإعراب، ص٦.

صفحة 216 مفقودة من المصدر

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

۞ الخاتمـــــــة

۞ فهرس المصادر والمراجع

۞ الملخـــــــص

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الخاتمـــــة

وبعد، فإنه يمكننا أن نلخص النتائج التي توصل إليها البحث فيما يلي:

أولاً: ظاهرة الحذف ظاهرة لغوية عالمية، لا تخص لغة دون غيرها.

ثانياً: أكد البحث أن الحذف بمعنى إسقاط أحد العناصر المكونة لبنية الكلمة أو المكونة للتركيب، ظاهرة لغوية تميل إليها اللغة العربية، وتظهر فيها واضحة، إن على المستوى الصرفي أو المستوى التركيبي، كل ذلك مناسبة لطبيعة اللغة وما يحكمها من قواعد، أو نظام لغوي.

ثالثاً: انتهى البحث إلى أن ما بين القدماء والمحدثين من خلاف في بعض مسائل الحذف، ربما يرجع في كثير منها إلى اعتماد الدراسات اللغوية الحديثة على نتائج التحليل الصوتي في دراستها للصرف، أما القدماء فقد كانوا يؤسسون قواعدهم على المكتوب من كلمات اللغة، ولا شك أن الكتابة وسيلة غير كافية، بل هي مضللة أحياناً إذا اعتمد عليها وحدها في الدرس الصرفي.

رابعاً: ذهب البحث إلى أن الحذف حدث عارض يعرض في الكلام نتيجة أسباب معينة يدور معها وجوداً وعدماً، وأن من هذه الأسباب ما هو قياسي مطرد يأتي لعلة لا تتخلف، ومنها ما هو سماعي يأتي لغير ما علة معروفة.

خامساً: الحذف في اللغة سواء أكان لحركة أم لحرف إنما يتم في كثير من أحواله طلباً للخفة.

سادساً: لا بد من النظر في مخزون تراثنا اللغوي من كتب الأصول في الصرف والنحو وأمهات كتب اللغة، حتى نستطيع أن نصل إلى اكتشاف عبقرية النظام في اللغة العربية مستخدمين الوسائل الحضارية الحديثة وأجهزة الإحصاءات، عندها سنرى أن هذه النتائج لن تختلف كثيراً مع ما ذهب إليه القدماء، بالرغم من عدم توفر أجهزة البحث لديهم، فقد كان الأوائل لا يمتلكون سوى الملاحظات الذاتية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

سابعاً: إن الدعوة إلى رفض المناهج اللغوية الحديثة دعوة غير صحيحة، بل هي دعوة غير إنسانية، بل إن في ذلك ضرراً على العربية نفسها، ومن الضروري أن نفيد مما يطوره الناس، وأن نشارك في هذا التطوير.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فهرس المصادر والمراجع

- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، **تهذيب اللغة**، تحقيق: عبدالكريم الغرباوي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة.
- ـــــــــــ، **معاني القراءات**، تحقيق: محمد عيد الشعباني، الناشر دار الصحابة للتراث بطنطا.
- الأزهري، الشيخ خالد، **شرح التصريح على التوضيح**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط٢، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.
- الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢م.
- استيتية، سمير شريف، **القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية**، عالم الكتب الحديث، الأردن، ٢٠٠٥م.
- إعراب ، سعيد ، **القراء والقراءات بالمغرب** ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٠هـ .
- ـــــــــــ، **الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية**، دار وائل، عمان- الأردن، ط١، ٢٠٠٣م.
- ابن الأنباري، كمال الدين عبدالرحمن بن محمد، **أسرار العربية**، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.
- ـــــــــــ، **أسرار العربية**، تحقيق: بركات يوسف هبود، دار الأرقم، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

❖ ـــــــــــ، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، المكتبة العصرية، بيروت- صيدا، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

❖ ـــــــــــ، **البيان في غريب إعراب القرآن**، تحقيق: جودة مبروك محمد، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

❖ أنيس، إبراهيم، **من أسرار اللغة**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٧، ١٩٩٤م.

❖ ـــــــــــ وآخرون، **المعجم الوسيط**، دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.

❖ ـــــــــــ، **الأصوات اللغوية**، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦١م.

❖ ـــــــــــ، **في اللهجات العربية**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٢م.

❖ أولمان، ستيفن، **دور الكلمة في اللغة**، ترجمة الدكتور كمال بشر، مكتبة الشباب.

❖ الباقلاني، أبو بكر محمد بن الطيب، **إعجاز القرآن**، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتاب الثقافية، بيروت، ط١، ١٩٩١م.

❖ برجشتراسر، **التطور النحوي للغة العربية**، ترجمة الدكتور رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م.

❖ بروكلمان، كارل، **فقه اللغات السامية**، ترجمة الدكتور رمضان عبدالتواب، مطبوعات جامعة الرياض.

❖ بشر، كمال، **دراسات في علم اللغة**، دار غريب، القاهرة، ١٩٩٨م.

❖ البغدادي، عبدالقادر بن عمر، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، وضع فهارسه وهوامشه: محمد نبيل طريفي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

❖ البكوش، الطيب، **التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث**، تونس، ١٩٧٣م.

❖ البنا، أحمد بن محمد، **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر**، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧م.

❖ البنا، محمد إبراهيم، **الإعراب سمة العربية الفصحى**، دار الإصلاح.

❖ ترزي، فؤاد حنا، **في أصول اللغة والنحو**، دار الكتب العلمية، بيروت.

❖ الثلثي، عبدالله حمد، **كيف تتعلم الاختزال العربي**، دار الرواد.

❖ الجاربردي، **شرح شافية ابن الحاجب**، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٩٨٤م.

❖ الجرجاني، عبدالقاهر، **دلائل الإعجاز**، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٨م.

❖ الجرجاني، علي بن محمد، **التعريفات**، تحقيق: نصر الدين تونسي، شركة القدس، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م.

❖ الجندي، أحمد علم الدين، **اللهجات العربية في التراث**، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٣م.

❖ ابن جني، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ط٢، ١٩٥٢م.

❖ ـــــــــ، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرون، لجنة إحياء التراث الإسلامي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٦هـ- ١٩٦٦م.

❖ ـــــــــ، **المنصف**، تحقيق: عبدالله أمين وإبراهيم مصطفى، شركة مصطفى البابي، مصر، ط١، ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

❖ ـــــــــــ، **التصريف الملوكي**، المكتبة العربية بحلب، ط١، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.

❖ ـــــــــــ، **سر صناعة الإعراب**، تحقيق: محمد حسن إسماعيل وأحمد رشدي شحاته، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط٢، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

❖ الجوهري، إسماعيل بن حماد، **الصحاح**، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٢، ١٩٧٩م.

❖ ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر، **الإيضاح في شرح المفصل**، تحقيق وتقديم: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد.

❖ حداد، حنا، **معجم شواهد النحو الشعرية**، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، ط١، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

❖ حسان، تمام، **اللغة العربية معناها ومبناها**، دار الثقافة، الدار البيضاء، ٢٠٠١م.

❖ ـــــــــــ، **مناهج البحث في اللغة**، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٥م.

❖ الحمد، غانم قدوري، **علم الكتابة العربية**، دار عمار، عمان- الأردن، ط١، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

❖ الحملاوي، أحمد، **شذا العرف في فن الصرف**، المكتبة العصرية، بيروت- صيدا، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٦م.

❖ حمودة، طاهر سليمان، **ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، ١٤٠٣هـ- ١٩٧٩م.

❖ أبو حيان، محمد بن يوسف، **البحر المحيط**، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

❖ ـــــــــــ، **تذكرة النحاة**، تحقيق: عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

❖ ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد، **القراءات الشاذة**، دار الكندي، إربد- الأردن، ٢٠٠٢م.

❖ ـــــــــــ، **إعراب ثلاثين سورة من المفصل**، تقديم وتحقيق: محمد محمد فهمي عمر، مكتبة دار الزمان، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

❖ ـــــــــــ، **الحجة في القراءات السبع**، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط٤، ١٤٠١هـ.

❖ ابن الخشاب، أبو محمد عبدالله بن أحمد، **المرتجل**، تحقيق: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.

❖ الخليلي، سعيد بن خلفان، **مقاليد التصريف**، دار إحياء الكتب العربية، سلطنة عُمان، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م.

❖ **ديوان الأخطل**، شرحه وصنف قوافيه وقدم له: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

❖ **ديوان الأعشى**، شرح يوسف شكري فرحات، دار الجيل، بيروت، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٥م.

❖ **ديوان القطامي (عمير التغلبي)**، تحقيق ودراسة: محمود الربعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

❖ **ديوان الهذليين**، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ط٣، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

❖ الراجحي، عبده، **النحو العربي والدرس الحديث**، دار النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

❖ الرازي، فخر الدين محمد بن عمر، **التفسير الكبير**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

❖ الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى، **النكت في إعجاز القرآن**، حققه: محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر.

❖ الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ١٩٧٣م.

❖ الزبيدي، محمد بن مرتضى، **تاج العروس من جواهر القاموس**، المطبعة الخيرية بمصر، ط١، ١٣٠٦هـ- ١٨٨٨م.

❖ الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق، **الجمل في النحو**، تحقيق: علي الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٨م.

❖ ــــــــــــ، **مجالس العلماء**، تحقيق: عبدالسلام هارون، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٨٤م.

❖ الزركشي، بدر الدين محمد بن عبدالله، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ط٢، ١٩٧٢م.

❖ الزركلي، خير الدين، **الأعلام**، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١٢، ١٩٩٧/١م.

❖ الزمخشري، دار الله محمود بن عمر، **أساس البلاغة**، دار الفكر، بيروت.

❖ ابن زنجلة، أبو زرعة عبدالرحمن بن محمد، **حجة القراءات**، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٤١٨هـ.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

❖ السامرائي، إبراهيم، **التطور اللغوي التاريخي**، دار الأندلس، بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ- ١٩٨١م.

❖ ـــــــــ، **الفعل زمانه وأبنيته**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

❖ ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب، **إصلاح المنطق**، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٤.

❖ السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤-٨هـ- ١٩٨٧م.

❖ سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، **الكتاب**، تحقيق وشرح: عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١.

❖ السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله، **ضرورة الشعر**، تحقيق: رمضان عبدالتواب، دار النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

❖ السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، **الاقتراح**، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.

❖ ـــــــــ، **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق: سعيد المندوب، دار الفكر، لبنان، ط١، ١٤١٦هـ.

❖ ـــــــــ، **الأشباه والنظائر في النحو**، مطبعة دار المعرفة العثمانية، ط٢، ١٣٥٩هـ.

❖ الشاطبي، عبدالرحمن بن إسماعيل، **إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع**، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

❖ شاهين،عبدالصبور، **أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي**، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.

❖ ـــــــــــ، **المنهج الصوتي للبنية العربية**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠هـ.

❖ الشايب، فوزي، **أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة**، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، ط١، ٢٠٠٤م.

❖ ابن الشجري، هبة الله بن علي، **الأمالي**، تحقيق: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة.

❖ الشيباني، أبو عمرو إسحاق بن مراد، **كتاب الجيم**، ترتيب وتحقيق: عادل عبدالجبار الشاطي، مكتبة لبنان، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.

❖ الصالح، صبحي، **دراسات في فقه اللغة**، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٨، ٢٠٠٧م.

❖ الصبان، محمد بن علي، **حاشية الصبان**، ضبطه وصححه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

❖ صحيح مسلم بشرح النووي، **مؤسسة قرطبة**، ط١، ١٤١٢هـ- ١٩٩١.

❖ الطحان، محمود، **أصول التخريج ودراسة الأسانيد**، مكتبة المعارف، الرياض، ط٢، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.

❖ الطيارة، بسام خالد، **قاموس المصطلحات والمختصرات التجارية والاقتصادية والعلمية**، مكتبة المعارف، بيروت.

❖ الطيب، عيد محمد، **لهجات العرب وامتدادها إلى العصر الحاضر**، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

❖ عبدالتواب، رمضان، **فصول في فقه العربية**، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٧، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

❖ ـــــــــ، **لحن العامة والتطور اللغوي**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠م،

❖ ـــــــــ، **التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه**، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

❖ ـــــــــ، **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي**، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

❖ ـــــــــ، **بحوث ومقالات في اللغة**، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٢م.

❖ عبدالعزيز، محمد حسن، **مدخل إلى علم اللغة**، مكتبة الشباب، ١٩٩٢م.

❖ عبدالهادي، عبدالمهدي بن عبدالقادر، **طرق تخريج حديث رسول الله ﷺ**، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.

❖ عبداللطيف، محمد حماسة، **لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية**، دار غريب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦م.

❖ ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن، **الممتع في التصريف**، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٤، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

❖ ـــــــــ، **المقرب**، تحقيق: عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري، ط١، ١٣٩١هـ- ١٩٧١م.

❖ ابن عطية، أبو محمد عبدالحق بن غالب، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي محمد، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

❖ عفيفي، أحمد، **ظاهرة التخفيف في النحو العربي**، الدار العصرية اللبنانية، القاهرة.

❖ ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عبدالرحمن، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

❖ العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، **إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات**، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، المكتبة العلمية، لاهور- باكستان.

❖ عمايرة، إسماعيل أحمد، **المستشرقون والمناهج اللغوية**، دار وائل، عمان- الأردن، ط٣، ٢٠٠٢م.

❖ ـــــــــ، **معالم دراسة في الصرف، الأقيسة الفعلية المهجورة**، دار حنين، عمان- الأردن، ط٢، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

❖ عمر، أحمد مختار، **دراسة الصوت اللغوي**، عالم الكتب، القاهرة، ط٤، ٢٠٠٦م.

❖ عيد، محمد، **أصول النحو العربي**، عالم الكتب، القاهرة، ط٥، ٢٠٠٦م.

❖ آل غنيم، صالحة راشد، **اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتاً وبنية**، دار المدني، جدة، ط١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

❖ الفارابي، إسحاق بن إبراهيم، **ديوان الأدب**، تحقيق: أحمد مختار عمر، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٧٥م.

❖ ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس، **الصاحبي**، تحقيق: أحمد صقر، دار إحياء الكتب العلمية.

❖ الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، **المسائل المشكلة (البغداديات)**، تحقيق: صلاح الدين عبدالله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

❖ ـــــــــــ، **الحجة في علل القراءات السبع**، تحقيق: علي ناصف وآخرون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣م.

❖ ـــــــــــ، **كتاب التكملة**، تحقيق ودراسة :كاظم بحر المرجان، الجمهورية العراقية، ١٤٠١- ١٩٨١م ز

❖ الفراهيدي، الخليل بن أحمد، **كتاب العين**، ترتيب ومراجعة: داود سلوم وآخرون، مكتبة لبنان، بيروت، ط١، ٢٠٠٤م.

❖ الفاكهي، جمال الدين عبدالله بن أحمد، **شرح الحدود النحوية**، حققه وقدمه: محمد الطيب الإبراهيم، دار النفائس، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

❖ فليش، هنري، **العربية الفصحى**، تعريب وتحقيق: عبدالصبور شاهين، دار المشرق، بيروت، ١٩٨٣م.

❖ فندريس، جوزيف، **اللغة**، تعريب: عبدالحميد الدواخلي ومحمد القصاص.

❖ الفهري، عبدالقادر الفاسي، **اللسانيات واللغة العربية**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، ١٩٨٢م.

❖ الفيروزأبادي، محمد بن يعقوب، **القاموس المحيط**، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

❖ فيشر، فولفد، **الأساس في فقه اللغة العربية**، نقله إلى العربية وعلق عليه: سعيد البحيري، مؤسسة المختار، القاهرة، ط٢، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

❖ ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم، **أدب الكاتب**، حققه وضبط غريبه وشرح أبياته: محمد يحيى الدين عبدالحميد، دار المعرفة، بيروت- لبنان.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، تحقيق: عبدالرحيم الطرهوني، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
- الكتاني، محمد بن جعفر، **سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس**، طبعة فاس الحجرية.
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله، **شرح التسهيل**، تحقيق: عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر، ط١، ١٩٩٠م.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبدالخالق عظيمة، عالم الكتب.
- ـــــــــــ، **الكامل في اللغة والأدب**، عارضه بأصوله وعلق عليه: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة.
- ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى، **السبعة في القراءات**، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، ط٢، ١٤٠٠هـ.
- المطلبي، غالب فاضل، **في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية**، دائرة الشؤون الثقافية والنشر، العراق، ١٩٨٤م.
- معلوف، لويس، **المنجد في اللغة**، دار المشرق، بيروت، ط٢، ١٩٧٣م.
- المنصور، وسمية عبدالمحسن، **صيغ الجموع في القرآن الكريم**، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
- ابن منظور، محمد بن مكرم، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، ط٦، ١٩٩٧م.
- موسكاتي، سبايتنو وآخرون، **مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن**، ترجمه وقدم له: مهدي المخزومي وعبدالجبار المطلبي، عالم الكتب، ط١، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

❖ النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، **إعراب القرآن**، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ.

❖ هارون، عبدالسلام محمد، **تحقيق النصوص ونشرها**، مكتبة السنة، القاهرة، ط٥، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

❖ هريدي، أحمد بن عبدالمجيد، **حذف تاء تتفعل وتتفاعل في القرآن الكريم**، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

❖ ابن هشام، عبدالله جمال الدين بن يوسف، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط٥، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

❖ ـــــــــــ، **شرح شذور الذهب**، المكتبة العصرية، بيروت- صيدا، ط١، ١٩٩٨م.

❖ ـــــــــــ، **شرح اللحمة البدرية في علم العربية**، تحقيق: صلاح راوي، مطبعة حسان، القاهرة، ط٢.

❖ ـــــــــــ، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: محمد محيى الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت- صيدا، ١٩٩٢م.

❖ الوعر، مازن، **قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث**، دار طلاس، دمشق، ط١، ١٩٨٨م.

❖ ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، **شرح المفصل**، عالم الكتب، بيروت.

❖ ـــــــــــ، **شرح الملوكي في التصريف**، تحقيق: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، ط١، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

البحوث والرسائل

- الأقطش، عبدالحميد، **نظرية ترخيم المنادى بين النحو القديم واللغويات الحديثة**، مجلة أوراق جامعية، تصدر عن رابطة الأساتذة في الجامعة اللبنانية، العدد ١٠/ ١١، السنة الرابعة، ١٩٩٦م.
- ـــــــــ، **القلب المكاني بين الأصوات الصحاح في بنية الكلمة العربية**، أبحاث اليرموك، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
- أنيس، إبراهيم، **صيغ الاسم الثلاثي**، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، المجلد العاشر.
- الحموز، عبدالفتاح، **التعادل في العربية**، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد السادس، العدد الثاني، ١٩٩١م.
- خريسات، محمود، **الإعلال في ضوء علم اللغة المعاصر** (رسالة ماجستير)، جامعة اليرموك، كلية الآداب، ١٩٩٨م.
- الخليل، عبدالقادر، **ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين في العربية الفصحى**، أبحاث اليرموك، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، ١٩٩٧م.
- ـــــــــ، **كراهية توالي الأمثال في العربية**، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد التاسع، العدد الأول، ١٩٩٤م.
- الروابدة، محمد أمين، **الحذف الصرفي في اللغة العربية** (رسالة دكتوراه)، الجامعة الأردنية، ١٩٩٥م.
- السامرائي، إبراهيم، **بناء الثلاثي وأحرف المد**، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، المجلد الأول، ١٩٦٩م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

❖ سيف، سهير إبراهيم، **الظاهرة اللغوية ومناهج وصفها وتفسيرها الحذف في العربية نموذجاً** (رسالة دكتواره)، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٦م.

❖ الشايب، فوزي، **تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي**، حوليات كلية الآداب، الرسالة الثانية والستون، الحولية العاشرة، جامعة الكويت، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.

❖ ـــــــــ، **من مظاهر المعيارية في الصرف العربي**، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد الثلاثون، السنة العاشرة، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

❖ الشمسان، أبو أوس إبراهيم، **الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة في ضوء كتاب سر صناعة الإعراب لابن جني**، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الرسالة مائة وست وثمانون، **الحولية الثانية والعشرون**، جامعة الكويت، ١٤٢٢هـ- ١٤٢٣هـ، ٢٠٠١- ٢٠٠٢م.

❖ عبده، داود، **القواعد اللغوية وسنة التطور**، مجلة اللسان العربي، المجلد السابع عشر، الجزء الأول، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

❖ عبداللطيف، محمد حماسة، **الإعلال والإبدال بين القدماء والمحدثين**، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، المجلد الثامن والأربعون.

❖ العريني، جمال دليع، **مناهج الصرفيين العرب المحدثين**، (رسالة ماجستير)، جامعة مؤتة، كلية الآداب، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

❖ عمايرة، إسماعيل، **التطور التاريخي لأبنية المصادر في العربية**، أبحاث اليرموك، المجلد الرابع عشر، العدد الأول، ١٩٩٦م.

❖ عمر، عبدالحفيظ محمد، **التبيان في شرح موارد الظمآن لابن آجطا**، تحقيق ودراسة (رسالة ماجستير)، الجامعة الإسلامية، قسم القراءات، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

❖ العوضي، زكي علي، الحذف في سيفيات المتنبي تركيباً ودلالة، (رسالة دكتوراه)، جامعة اليرموك، كلية الآداب، ٢٠٠٤م.

❖ القاسم، يحيى، **أثر المقطع المرفوض في بنية الكلمة العربية**، أبحاث اليرموك، المجلد الحادي عشر، العدد الثاني، ١٩٩٣م.

❖ ـــــــــــ، **أثر التطور التاريخي في صيغة اسم المفعول في اللغة العربية**، أبحاث اليرموك، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، ١٩٩٤م.

❖ القرني، علي عبدالله، **أثر الحركات في اللغة العربية** (رسالة دكتوراه)، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

❖ قزق، حسين يوسف، **نظام الكتابة العربية في ضوء علم اللغة الحديث**، (رسالة دكتوراه)، جامعة اليرموك، كلية الآداب، ٢٠٠٦م.

❖ الكحلة، عبدالوهاب، **العلاقة بين المفرد وجمع التكسير**، أبحاث اليرموك، المجلد الثامن، العدد الأول، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.

❖ المحاسنة، فايز عيسى، **المقاطع وأثرها في أبنية الكلم العربية**، (رسالة دكتوراه)، جامعة اليرموك، كلية الآداب، ٢٠٠٣م.

❖ النحاس، مصطفى، **التحول الداخلي في الصيغة الصرفية**، وقيمته البيانية أو التعبيرية، مجلة اللسان العربي، المجلد الثامن عشر، الجزء الأول، ١٩٨٠م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الحذف في بنية الكلمة العربية

(بين النظر الصرفي القديم والدرس اللساني المعاصر)

رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ٢٠٠٨م
إعداد الطالب: راضي بن ناصر بن ظاهر الرويلي
إشراف الدكتور: عبدالحميد الأقطش

الملخـــــص

يهدف هذا البحث إلى تتبع الحذف في بنية الكلمة العربية، موازنا في ذلك بين ما ذكره علماء السلف والعلماء المحدثون، فاقتضت لذلك خطته أن تشتمل على مقدمة وتمهيد وأربعة فصول تقفوها خاتمة.

بين الباحث في التمهيد دلالة الحذف في اللغة والاصطلاح ثم ذكر بعض المصطلحات المرادفة لمصطلح الحذف وخُتم التمهيد ببيان معنى البنية التي سيتناولها الباحث، أما الفصل الأول: فجعله الباحث خاصاً بالحذف في البنية الفعلية بأقسامها مراعياً الترتيب داخل هذا الفصل، وأما الفصل الثاني فانتظم الحديث عن الحذف في البنية الاسمية مراعياً كذلك الترتيب داخل هذا الفصل فذكر الأسماء ثم الصفات، وأما الفصل الثالث فجلعه الباحث خاصاً بالحذف في الأدوات دون ترتيب داخلي، وأما الفصل الرابع فعنونه الباحث بـ (تحليل وتقويم)، وآثر أن يجعله في مباحث: تحدث في المبحث الأول عن أبواب الحذف الصرفي، وفي الثاني تناول الباحث أنماط الحذف الصرفي، وأفرد الاختلاس في مبحث ثالث، ثم جعل الحديث في المبحث الرابع عن المختصرات الكتابية، ثم تناول الباحث في المبحث الخامس بعض القضايا في الحذف تناولها المنهج التاريخي والوصفي، وختم هذه المباحث بالحديث عن قواعد تعليل الحذف وإجراءاته بين القدماء والمحدثين.

ثم ذكر الباحث أهم النتائج التي توصل إليها هذا البحث.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

Deletion in the structure of the Arabic world Between the ancient morphological point of riew and contemporary linguistic studies.

Master Study, Yarmouk University, 2008
Prepared by
Radi Bin Nasser Al Rwaili
Supervisor
Dr. Abdel Hameed Al Aqtash

Abstract

The purpose of the study was to track back the omission in the Arabic word structure, balancing here between what was mentioned by old and modern scholars. Therefore, the study was divided into an introduction, preface, tow chapters and a conclusion.

In the preface, the researcher addressed the meaning of omission linguistically and terminologically. Then, the researcher mentioned some of the equivalent terms used to indicate omission. The first chapter was dedicated to the concept of omission in verb structure, taking into consideration the logical order within this chapter. In the second chapter, the researcher addressed omission in name structures taking into consideration also here the logical order, mentioning first names, then adjectives. In the third chapter, the researcher addressed omission in articles without any order. The fourth chapter was labeled " Analysis and Assessment" and was divided into four subjects: in the first subject, the researcher talked about grammatical omission domains, talked in the second about the grammatical omission, in the third about defalcation, in the fourth about writing initials and in the fifth, the researcher addressed some issues in omission indicated in the descriptive and historical approach. The researcher concluded by talking about omission justifications and procedures at the old and modern scholars. The researcher finished with the most important findings.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University